المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية 2001م.

دراسة تحليلية: الرهانات والتحديات.

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

عبد الرزاق عبيدات د:تسعديت مسيح الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة	الجامعة
د. العيد زغلامي	رئيسا	جامعة الجزائر 3
أ.د. تسعديت مسيح الدين	مشرفا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د. مها بن عبد العزيز	مصححا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2017/2016

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

إعلان الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الروسية 2001م.

دراسة تحليلية: الرهانات والتحديات

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب:

عبد الرزاق عبيدات

إشراف الأستاذ:

د:تسعديت مسيح الدين

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

أشكر كل من ساهم في إعداد هذا العمل المتواضع سواء كان من قريب أو من بعيد، ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي، وأبي،

ثم إلى كل من له فضل علي

ملخـص باللغة العربية.

تتناول هذه الدراسة إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية لعام 2001م من خلا ل تحليل محتوياتها، ودراسة تبعاتها، حيث تطرقنا لمختلف نشاطات التعاون التي جاءت بعد هذا الإعلان،سواء تعلق الأمر بتبادل الزيارات بين الطرفين أو مختلف الاتفاقيات الموقع بينهما في مخلف المجالات، بالإضافة إلى المعاملات التجارية، والاقتصادية الأخرى كذلك حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى تحديات ورهانات هذه الشراكة بين البلدين في فترة زمنية ممتدة من سنة 2001م إلى 2017م، وفي هذا الإطار حاولنا الكشف عن مختلف الدوافع التاريخية، والاقتصادية، والسياسية التي أدت إلى هذا الإعلان، والظروف التي جاء فيها، والتي تميزت بخروج البلدين من الأزمة التي واجهتهما نتيجة التحول الداخلي الذي حصل في البلدين، ومحاولتهما استرجاع مكانتهما ونشاطهما الدولي الذي كان قبل الأزمة، وكذا الظروف الدولية التي تميزت بصعود أسعار المحروقات والتي تعتبر من أهم موارد الدخل القومي لكلا الطرفين وبوادر عالم متعدد الأقطاب قائم على أساس المنافسة الاقتصادية، لنصل إلى نتيجة حول هذه الشراكة الجزائرية الروسية الموسومة بالإستراتيجية أثناء الإعلان عنها، والتي لم تبلغ هذه الصفة بعد.

Abstract.

This study deals with the Declaration of the Algerian-Russian Strategic Partnership 2001 by analyzing its contents and examining its consequences.The study discussed the various cooperation activities that followed this announcement, whether it is the exchange of visits between the two parties or the various agreements signed between them in the domains of the fields, And other economic, as we have tried in this study to address the challenges and stakes of this partnership between the two countries in a period of time from 2001 to 2017. in this context, we have tried to uncover the various historical, economic and political motives that led to this declaration and the circumstances in which it was stated. The two countries emerged when the crisis they faced as a result of the internal transformation in the two countries, As well as the international conditions characterized by the rise in oil prices, which is one of the most important sources of national income for both parties, and the emergence of a multi-polar world based on economic competition, to reach a result about this partnership Algerian-Russian strategy during the announcement, This is not the case yet.

مقدمة

مـقدمــة:

يلعب السياق الذي تتم فيه عملية صنع السياسة الخارجية دورا هاما في تقرير أنماط السلوك الخارجي للدولة، كما تحدد قيم صناع السياسة الخارجية وإدراكهم للمواقف المختلفة أدوار بلدانهم القومية، ومكانتها في النظام الدولي.

تبقى التغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية باستمرار هي أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، فنهاية الحرب الباردة وتراجع تأثير العامل الإيديولوجي لصالح العامل الاقتصادي في ظل الأحادية هي من أفرز مجموعة من التغييرات على صعيد السياسة الداخلية، والخارجية للدول.

وفي هذا الإطار واجهت روسيا الاتحادية، والجزائر متغيرات دولية و إقليمية جديدة، وعدم استقرارها عملت على إبعادها من الساحة الدولية كدول مؤثرة بسبب ضعف بناها الاقتصادية و الاجتماعية ،غير أن هذا لم يستمر لفترة طويلة، إذ حاولت روسيا بعد وصول "**فلاديمير بوتين** "إلى الرئاسة سنة 2000مرفع معدلات النمو بوتيرة سريعة، وتطوير مختلف المجالات لاستعادة مكانتها الدولية التي كانت تتمتع بها في فترة الحرب الباردة.

كما سارت الجزائر، لاسيما بعد سنة 2000مإلى إعادة علاقات جيدة مع مثيلاتها من الدول لضمان مصالحها ومكانتها الدولية، من خلال إبرام الاتفاقيات وتوسيع نشاطها في مختلف المجالات ، ومن بين أهم هذه الاتفاقيات نذكر إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية لعام 2001 م.

إشكالية الدراسة:

بعد التقهقر في الدور الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي على الصعيد الدولي، عرفت السنوات التي تلت وصول "فلاديمير بوتن "سنة 2000مإلى السلطة ، عودة روسيا إلى لعب دورها الدولي والعالمي محاولة استرجاع علاقاتها التاريخية مع عدة دول ، سجل إعلان الشراكة الإستراتيجية مع الجزائر ضمن نفس الإطار، لاسيما أن العلاقات بين البلدين عرفت نوعا من الجمود لأزيد من عشرية لأسباب داخلية وظروف قاسية مر بها البلدان ومن هنا يمكن التساؤل التالي: **هل يمثل إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية انطلاقة جديدة للعلاقات في صالح البلدين، أم هي مجرد آلية توظفها روسيا لخدمة مصالحها كدولة كبرى تجاه دولة من دول العالم الثالث؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

1- ما هي الظروف التي تم فيها الإعلان عن الشراكة الجزائرية الروسية؟

2- ما هي المجالات التي يحددها الإعلان؟

3- ما هي نتائج تطبيق هذا الإعلان بعد مرور 16 سنة؟

فرضيات الدراسة:

-تكون الشراكة إستراتيجية بين طرفين كلما كانت مبنية على مبدأ التكافؤ في الامتيازات.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية:

تبرز قيمة هذه الدراسة في كونها تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية ، فهي تعمل على معالجة أحد أهم مواضيع العلاقات الدولية، وهو السياسة الخارجية للقوى الكبرى وبوجه الخصوص السياسة الخارجية الروسية، بالأخص العلاقات الثنائية بين الدول، حيث يمكننا الوصول إلى فهم أهم محددات العلاقة بين الجزائر، وروسيا من خلال إعلان الشراكة الإستراتيجية بين البلدين.

ومن ثمة تحاول هذه الدراسة وضع تحليلات تتكيف، وطبيعة التحولات، والتغيرات القائمة والوقوفعند أهم المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير في السلوك الخارجي لروسيا اتجاه الجزائر، وبطريقة عكسية، وفهم دوافع هذا السلوك باستعمال العديد من الأطر النظرية والمقاربات التي تسهل فهم واستيعاب الظاهرة محل الدراسة.

القيمة العملية:

أدت التحولات أو التطورات التي أفرزتها نهاية فترة الحرب الباردة، إلى ظهور مفاهيم، و ظواهر جديدة أثرت على مسار العلاقات الدولية، بعدما أدت إلى تغيير على مستوى نظم وهياكل النظام الدولي، وكذا إعادة توزيع وترتيب القوى بداخله هو ما أثر على السلوكيات الخارجية للدول بهدف مواكبة التحولات و التكيف معها .و لعل روسيا الاتحادية وريثة الإتحاد السوفيتي لم تكن بمنأى عن هذه الأحداث، حيث مرت سياستها الخارجية بالعديد من التغيرات خلال مراحل الفوضى التي

عاشتها إثر انهيار الكتلة الشرقية. وهو ما استدعى العديد من المحللين و الأكاديميين إلى رصد هذه التحولات ودراستها و معرفة المتغيرات المؤثرة على سياسة روسيا الخارجية، ، والوصول إلى تحليلات و تفسيرات مقنعة حول أسباب ودوافع هذه السياسة، خصوصا تجاه منطقة شمال أفريقيا التي تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية ، تكمن القيمة العملية لموضوع الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا كذلك في محاولة فهم و توضيح أسباب إعلان الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر كبلد طموح سائر في طريق النمو وروسيا باعتبارها إحدى القوى العالمية الكبرى، ومن ثمة تقييم حقيقة الإعلان، ومن ثمة الحكم عليه بالاستراتيجي أم لا.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية نوردها فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

من بين الدوافع الذاتية التي أدت لاختيار الموضوع هو رغبتنا في معرفة أسباب إعلان الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا وسياسات القوى الكبرى بصفة خاصة، تجاه الدول السائرة في طريق النمو، وتتبعنا لها و إصرارنا على فهمها هو ما جعلنا نتناول هذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

إن الأهمية العلمية لهذا الموضوع، تكمن في اعتباره أحد المواضيع الأساسية المطروحة للنقاش في دراسات العلاقات الدولية، خصوصا حول مكانة روسيا و دورها في النظام الدولي الذي تعمل القيادات الروسية على جعله يتميز بتعدد الأقطاب، مع محاولة روسيا استعادة مكانتها السابقة كقوة عظمى ذات أدوار فاعلة على المستوى الدولي.

منهج الدراسة:

معالجة إشكالية الدراسة تستدعي الاعتماد على الوصف، والتحليل للوقوف على مختلف ما جاء في إعلان الشراكة الإستراتيجية، وكذا الخلفيات النظرية للموضوع، والفكرية للموضوع، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي فيما تعلق بمعالجة البيانات الكمية واستخلاص النتائج ضمن القسم الخاص بدراسة إحصائيات التبادل والإنتاج بين البلدين، وكذا استخدام المقارنة للكشف

عن طبيعة الإعلان هل هو استراتيجي أم لا، كما لا نغفل دور الاقتراب التاريخي في الكشف عن ظروف إعلان الشراكة، وتحديد الدوافع المختلفة له.

حدود الدراسة:

تنحصر دراسة موضوع إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية الجزائرية بين 2001م و2017م من خلال تقييم مسارها في كل من البلدين، وهذا لا يمنع من العودة إلى ما قبل سنة2001م لمعرفة الأسباب والدوافع التي كانت وراء الإعلان. أما الحدود المكانية فهي محصورة بين بلدي الجزائر وروسيا.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في ضيق الوقت المخصص لإجراء هذا البحث، بالإضافة إلى وصعوبة الحصول على المعلومات من لدن الهيئات المختلفة التي لها علاقة بالشراكة سواء من طرف وزارة الخارجية الجزائرية أو السفارة الروسية بالجزائر.

و قلة المراجع في المكتبات الجامعية أحد الأمور التي أدت بنا، بل زادت من رغبتنا في تناول هذا الموضوع، و قد تكون الدراسة بمثابة محاولة جادة، قد تقدم الإضافة لبحوث أخرى تمس الموضوع ذاته وتطوره في اتجاهات عديدة ومختلفة.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات المتعلقة بالعلاقات بين الجزائر وروسيا تكاد تكون منعدمة إلا أن هناك دراسات للعلاقات الروسية العربية تحوي جانبا مهما من السياسية الخارجية اتجاه الدول العربية، والتي تعتبر الجزائر إحداها، و مع ذلك هناك بعض الدراسات التي غطت جانبا من الدراسة.

الدراسة الأولى:

مذكرة كنزه بلخوخ تحت عنوان "**البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية** " لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية سنة 2016 حيث ركزت على الجانب العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية، مع أنها لم تتعرض للجوانب الأخرى.

أماالدراسة الثانية:

هي عبارة عن مقال باللغة الانجليزية موسوم بـ:

(RUSSIA AND ALGERIA: PARTNERS OR COMPETITORS ?) من إعداد"Mark N. Katz" نقلا عن: http://mepc.org/journal

تحدث عن تطور العلاقات الجزائرية الروسية بعد إعلان الشراكة حيث ركز على جانب الطاقة وإمكانيات التعاون والتنافس فيه.

الدراسة الثالثة:

جاءت هذه الدراسة باللغة الانجليزية لـ:Hakim Darbouche،سنة 2007م وجاءت تحت عنوان:

(Russian-Algerian cooperation and the:'gas OPEC What's in the pipeline?') نقلا عن موقع:

(http://www.ceps.eu)، تناولت هذه المقالة بالدراسة موضوع تحديات التعاون الطاقوي الجزائري الروسي خاصة في ميدان الغاز ، ومآل هذا التعاون.

التنظيم المنهجي.

للإجابة عن هذه الإشكالية وكمحاولة منا لتغطية جميع جوانب الموضوع محل الدراسة، اعتمدنا على خطةتتكون من ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري لتفسير الشراكة، من خلال مبحثين، الأول يتمحور حول مفهوم الشراكة وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة أما المبحث الثاني فيتناول التأصيل النظري للشراكة.

يتطرق الفصل الثاني إلى تاريخ، ودوافع وظروف إعلان الشراكة بين الجزائر وروسيا، من خلال، المبحث الأول الذي يتناول العلاقات التاريخية بين الجزائر وروسيا، ثم المبحث الثاني حول دوافع وظروف إعلان الشراكة.

أما الفصل الثالث فسنتناول فيه مضامين إعلان الشراكة الجزائرية الروسية في مبحثين هو الآخر، المبحث الأول معنون بدراسةتحليليةلإعلانالشراكةلسنة2001، في حين المبحث الثاني تناولنا فيه التحديات التي تقف في وجه التطبيق الفعال للشراكة مع رؤية استشرافية.

الفصل الأول

الإطار النظري لتفسير الشراكة الإستراتيجية

تـمـهـيـــد:

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة غير المستقرة، لموضوع العلوم السياسية والتعقد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق لهذه النظريات على شكل أطر تحليلية و معيارية، كما أن التطرق للمفاهيم كأدوات للقراءة يساعد على تشكيل زاوية للفهم و التشخيص، و عليه يتناول هذا الفصل التأصيل النظري للبحث من خلال التطرق إلى مفهوم الشراكة وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة ومختلف المداخل و المقاربات النظرية للشراكة.

المبحث الأول: مفهوم الشراكة وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

سنتناول في هذا المبحث من فصلنا الأول، مفهوم الشراكة وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة لتوضيح العلاقة والاختلاف بينها جميعا، وتحديد الخصائص التي تميزها عن بعضها البعض.

المطلب الأول :مفهوم الشراكة

أدى تنامي ظاهرة العولمة، إلى تزايد مبادرات التعاون، والتكامل فرغم نجاح قيم المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في تنظيم التعاون الدولي المتعدد الأطراف، خاصة في مجال التجارة الدولية، إلا أن الكثير من دول العالم لا تزال تميل لتكوين وإنشاء تكتلات إقليمية، ومازالت هذه الظاهرة مستمرة في العديد من مناطق العالم بحثا عن التعاون، و التكامل المعرَّفة في النظريات الاقتصادية.

وقد حاولت العديد من الدول النامية الدخول في مرحلة جديدة من مبادرات التكامل والاندماج وفقا لمنطق الانفتاح التجاري أو الاقتصادي، وتأسيسا على ذلك، ولضمان نجاح هذه المحاولات، سعى البعض من هذه الدول إلى إقامة شراكة مع دول متطورة للسماح لها بالنفاذ إلى أسواقها ، واستقطاب استثمارات أجنبية التي يمكن أن تحسن من أدائها الاقتصادي، والتخفيف من مشاكلها، ومن ثمة تدعيم مركزها على الصعيد الدولي.

أولاً- تعريف الشراكة :

1- **المدلول اللغوي:** "الشراكة مشتقة من الفعل شرِكَ وأشركه في أمره فصار شريكه أي جعل له نصيبا معه".[1] و تعني أيضا :"اختلاف النصيبين، لا يميز الواحد عن الأخر، وهي مصدر الفعل شارك تشاركاً ومعناه وقعت بينهما شراكة، كما تعني :"نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين، أو الاقتصاديين".[2]

2- **المدلول الاصطلاحي للشراكة**

لقد تعددت التعريفات التي جاءت محاولتا توضيح مفهوم الشراكة، وفي ما يلي سنحاول ذكر بعض ما جاء من تعريفات لهذا لمفهوم:

---

[1] فؤاد افرام البستاني، **منجد الطلاب**، (بيروت: دار المشرق،1986م،ط،17)، ص.398.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الاورو –متوسطية رهانات، حصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**،(عمان – الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، 2015 م)، ص.32.

عرف "د. معين أمين السيد" الشراكة على أنها :"العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة."[1]

ويعرفها "د. محمد قويدري "بأنها: "إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات، والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي."[2]

وفي تعريفٍ آخر يرى الأستاذ" حسن إبراهيم" أن الشراكة هي :"النفع المتبادل المتضامن، والمتكامل المبني على التكافؤ، والاعتماد المتبادل، والمصير الحضاري المشترك."[3]

ونجد أيضا تعريفا أخر لـ "Jean Touscous'' "يصف فيه الشراكة بكونها: " عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر، في مجال أو مجالات متعددة بطريقة، ولا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة، وليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي، وترجع أهمية الشراكة إلى كونها وسيلة هامة للاستغلال الأمثل لإمكانيات تحقيق مصالح متبادلة لهذه الدول."[4]

وعليه، فالشراكة هي محاولة لصياغة نمط جديد من العلاقات بين متعاملين مختلفين، من خلال الجمع بين طرفين أو أكثر، نظرا لوجود مصالح متبادلة بينها، بحيث يساهم كل طرف بالإمكانيات المتوفرة لديه لتحقيق غاياته التي تلبي متطلباته، والتي لا تتعارض مع مصلحة أي طرف.[5]

ثانياً: خصائص الشراكة.

إن الشراكة، ما هي إلا وسيلة و أداة لتنظيم علاقات مستقرة، ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)،و تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها في ما يلي :

- التقارب والتعاون المشترك ، أي لابد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة ، تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف.

---

[1] نفس المرجع، ص.33.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

[4] المرجع نفسه،ص.34.

[5] المكان نفسه

- علاقات التكافؤ بين المتعاملين
- الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.

أهداف الشراكة:

- هي اتفاق طويل أو متوسط المدى(الأجل) بين طرفين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط معين، وقد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.[1]

كما لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل التكنولوجيا أو المعرفة.

- التقاء الأهداف على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون والتي ينبغي أن تؤدي إلى نوع من التكامل والمعاملة المماثلة مساهمة الشركاء.
- تنسيق القرارات والممارسات المتصلة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.[2]

المطلب الثاني : الشراكة والمفاهيم ذات الصلة

1- الشراكة والتعاون

قبل تحديد العلاقة بين الشراكة والتعاون كان لابد علينا قبل ذلك التطرق لبعض التعريفات التي جاءت حول مفهوم التعاون ، إذ يعرف التعاون (coopération):على أنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي ويعني أيضا وجود هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون، كما يعني وجود اتفاق عام في الأهداف مع أن إنجازها لن يلحق خسارة بأي طرف ويتطلب التعاون التنسيق والتشاور.[3]

ويعتبر التعاون كذلك طريقة عمل اقتصادية، بمقتضاها يقوم أشخاص ذوو أهداف مشتركة بإنشاء شراكة. تعترف بحق كل منهم في التسيير المتساوي، بحيث يتم اقتسام الفوائد المنجزة بين الشركاء كل حسب عمله، كما يشير مفهوم التعاون إلى شكل من أشكال المساعدة، لدولة ما على المستوى الدولي"[4]

---

[1] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص "الإطار النظري والتطبيق العملي"**،(عمان –الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،ط،2012،01)،ص.27.

[2] نفس المرجع، ص.28.

[3] عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص.107.

[4] فتحي عميروش، "**اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية**، "رسالة من اجل الحصول على درجة الدكتوراه في القانون فرع: قانون الأعمال، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق ، الجزائر، السنة الجامعية، 2015/2014)،ص.08.

أما بخصوص اتفاقيات التعاون في المجال الدولي هي إحدى وسائل المساعدة الدولية ما بين الدول و خاصة نحو الدول المتخلفة اقتصاديا، و قد عرفت هذه الاتفاقيات تطورات كبيرة منذ ظهورها كبديل للمساعدات الدولية المباشرة، وذلك عن طريق القروض الدولية ذات الأثر السلبي على سيادة الدولة الطالبة للمساعدة.

أصبحت اتفاقيات التعاون نوعاً من الشواهد على حسن العلاقات بين دولتين معينتين على المستوى الدبلوماسي، فلم يعد يكفي الإعلان عن الصداقة بين الدولتين بل يجب تكريس هذه الصداقة بإبرام اتفاقيات تعاون في شتى المجالات (إدارية، مالية، اقتصادية، ثقافية).[1]

ومن خلال مختلف التعريفات التي أوردناها في بحثنا هذا حول مفهوم التعاون ،يسمح لنا بالقول أن هناك علاقة متداخلة بينه وبين مفهوم الشراكة، و تكمن في أنه احد آليات ومراحل التي تسمح بإقامة علاقة شراكة بين الدول ، فعلاقات التعاون بين الدول يمكن أن تتطور وتصبح علاقة شراكة، كما أن الشراكة هي احد صور التعاون السامية.

2- الشراكة و التكامل:

يعد مفهوم التكامل، من بين المفاهيم التي تدل كذلك على نوع من العلاقات بين الدول ،ولقد جاءت عدة تعريفات لهذا المفهوم ، حيث يعرف "كارل دويتش"(karl Deutsch) التكامل على أنه: "إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف لضمان الاستمرار، لوقت طويل، وذلك اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم"[2]

في حين يعرفه " ارنست هاس" "Ernst Haas " على أنه:"العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولائهم وتوقعاتهم و نشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير"[3]

---

[1] المكان نفسه.

[2]. عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص.15

[3] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزئر،ع3،2008)، ص.10.

إن مختلف هذه التعريفات لمفهوم التكامل توضح لنا أنه يتجاوز مستوى الشراكة، حيث تتخلى في إطاره الدول عن بعض صلاحياتها لمستوى اكبر تحمله آليات التكامل، وهذا يمكننا من القول عملية التكامل قد تبدأ بإقامة شراكة كمرحلة من مراحل هذه العملية.

1- الشراكة والتحالف.

حسب قاموس المصطلحات السياسية، يعرف مفهوم التحالف من ناحية القانون الدولي على أنه: "علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، من خلال اتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب، وهي بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أي مسؤولية تجاه سلامة دول أخرى.

ولقد ارتبطت تاريخيا سياسة التحالف بسياسة توازن القوى ونقدت من حيث المبدأ والدلائل التاريخية على أنها تزيد في احتمال وقوع الحرب وانتشارها ، ينشأ الحلف أو التحالف عن معاهدة موقعة بين دولتين أو أكثر عن معاهدة موقعة بين دولتين أو أكثر تلتزم كل منها بموجبها بتقديم الدعم السياسي والعون العسكري ."[1]

والواقع أن موضوع التحالف عادة هو موضوع الحرب، مما يجعله عكس مفهوم الشراكة الذي يقترن بالتعاون والتشارك في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، لكن هذا لا ينفي وجود نوع من الشراكة في عقد التحالفات.

من خلال مختلف التعريفات التي تناولنها لمختلف المصطلحات المتشابهة مع مفهوم الشراكة، يتبين لنا أن لكل مصطلح إطاره الفلسفي والنظري الذي يجعله يختلف عن الآخر، لكن وبما أن بحثنا هذا يتناول الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية كان لا بد علينا أن نوضح طبيعة أو مفهوم الشراكة الإستراتيجية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثاني من هذا المبحث .

المطلب الثالث: مفهوم الشراكة الإستراتيجية وأسسها.

قبل التعرض لمعنى وأسس الشراكة الإستراتيجية كما هو مبين في عنوان هذا المطلب، كان لا بد علينا قبل ذلك، توضيح معنى مصطلح الإستراتيجية في حد ذاته، وتطورات استعماله في جميع المجالات ،أولا، ثم طبيعة الشراكة الثنائية بين الدول وخاصيتها الإستراتيجية .

[1] **قاموس المصطلحات السياسية**، (بوابة فلسطين القانونية، .www. org.pal-lp) ،ص.21.

1- مصطلح الإستراتيجية :

من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة في العقود الأخيرة ، إلا أن الكثير ممن تداولوا هذه الكلمة كانوا يجهلون معناها الحقيقي، حيث يرجع أصل كلمة (إستراتيجية)إلى الكلمة اليونانية (Strategos)، بمعنى (القائد) [1] ، وكانت تعني أيضا (فن قيادة القوات).[2]

لقد تباين مفهوم الإستراتيجية لدى كل القادة و المفكرين تبعا لتباين التكوين الفلسفي، والفكري لهم، فكان (فن قيادة القوات العسكرية) هو المعنى الذي انسجم مع مفهوم الإستراتيجية في العصور القديمة.

حيث يعود تاريخ الإستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني "سان تزو"(Sun Tzu)الذي ارشد القادة العسكريين من خلال كتابه (فن الحرب) إلى التخطيط في الحرب من أجل النصر ، وقد صاغ رأيه في الإستراتيجية بعبارة ذات دلالات هي:"إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة و الأكثر استشرافا و رؤية"[3].

أما في العصر الحديث فقد أصبح المصطلح يستخدم في الجمع ما بين العقلانية والواقعية في إدارة العمليات الحربية خارج حقل نظر، وتخطيط العدو ،فجاء "كارل فون كلاوزفيتز"(Carl von Clausewitz) في القرن التاسع عشر وعرف الإستراتيجية على أنها (استخدام القتال وسيلة للوصول إلى هدف الحرب).[4]

كما عرف "نابليون "(Napoléon) الإستراتيجية: "بأنها فن استخدام الوقت والمكان في الحروب العسكرية " [5]، وعرفها "فون مولتكه"(Von Moltke):على أنها: "إجراء الملاءمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب".[6]

---

[1] حسام الدين جاد الرب، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية**، (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011)، ص.249.

[2] فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، (عمان،–الأردن: دار أسامة للنشر، 2013)، ص.100.

[3] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، (الاكاديمية العربية المفتوحة للدنمارك، د، س، ن)،ص.09.

[4] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ج، 01،ط05 ،2009)،ص169.

[5] عزا لدين عبد الله أبو سمهدانة، **الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط:2000-2008 (دراسة حالة القضية الفلسطينية)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الأزهر،2012).ص.26.

[6] المكان نفسه.

وعرف الجنرال "اندريه بوفر"(André b aufre) الإستراتيجية بأنها. " الفن الذي يسمح بعيدا عن كل تقنية بالسيطرة على أسباب كل صراع، وأساس الإستراتيجية يتمثل بالوصول إلى الأهداف التي حددها الساسة، مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا أفضل استخدام."[1]

من خلال سردنا لمختلف هذه التعريفات نرى سيطرة المعنى العسكري على مفهوم الإستراتيجية في معظمها ، هذا كملاحظة أولى، وكملاحظة ثانية هو أن هذا المفهوم تطور عبر مختلف الأزمنة، وأصبح اليوم منتشرا خارج المجال العسكري، ويظهر هذا الاختلاف من خلال تباين التعريفات والفترة الزمنية التي جاءت فيها، وهذا ما سنؤكده في ما يأتي من تعريفات للإستراتيجية .

وجاء في معجم حقوق الإنسان أن الإستراتيجية:" هي مجموعة من الغايات والأهداف طويلة المدى، والتي يبتغيها المجتمع أو الفرد، وهي تطلق أحيانا على الغايات (objectives) ذات الطبيعة الأساسية، وعلى الأهداف(targets)المحددة ،وقد تركز الإستراتيجية على إحداهما أوكلاهما، فالإستراتيجية ترسم أساليب الحركة المختلفة في ثكل متعاقب الحلقات أو المراحل وذلك وفقا للمرامي العامة (goals)على مستوى الدولة ، وتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ الغايات."[2] .

مما سبق من التعريفات المختلفة يمكن تعريف الإستراتيجية إجرائيا بأنها: "عملية تسعى إلى تعبئة الموارد والإمكانات المختلفة، وتوجيه السياسات العامة للدولة من اجل تحقيق أهداف محددة سواء أكانت آنية أو متوسطة أو بعيدة المدى ".

وهذا يؤدي بنا إلى القول بأن الإطار العام لأية إستراتيجية يتكون من العناصر الأساسية الآتية:

- تحديد الأهداف والموارد اللازمة، وبمعنى آخر، الموارد والإمكانات المتوفرة لاستخدامها في تحقيق الأهداف.
- تحديد الوسائل والأدوات التي يتم استغلالها والتنسيق بينها لتحقيق الأهداف ، مما يؤدي إلى تجاوز التناقضات وتنمية القدرات.
- محاولة إيجاد نوع من الخطط الفرعية، والتي من خلالها تتميز الإستراتيجية بالمرونة، لمواجهة ما يستجد من أحداث أو المراحل، التي يمكن التوقف عندها للمتابعة، والعودة للسير في طريق الإستراتيجية الرئيسية. أي القابلية للتخطيط والتكتيك.

[1] أبو سمهدانة، مرجع سابق،ص.26.

[2] إسماعيل عبد الفتاح و زكريا القاضي، **معجم حقوق الإنسان**، (القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص.35.

إذاً هو كل ما تحتاجه الدولة لإقامة استراتجيها، ولعل العلاقات التي تقوم بين الدول تتطلب هي الأخرى تعمل وفق إستراتيجية معينة لبلوغ الغايات والأهداف على المستوى الدولي، حيث من بين آليات العلاقات الدولية ، التعاون الدولي الذي يفضي إلى إقامة شراكات مختلفة بين الدول، ولعل تطور هذه الشراكات بين الدول لما يبلغ درجة كبيرة من الأهمية حتى توصف بالإستراتيجية (الشراكة الإستراتيجية)وهذا ما يجعلنا نتناول في النقطة أو العنصر الموالي الشراكة بين الدول وكذا الشراكة الإستراتيجية .[1]

2- مفهوم الشراكة الإستراتيجية:

تتبع من فكرة متأصلة في المجتمع الدولي ألا وهي فكرة التعاون القائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة إلا أن الشراكة كآلية للتطوير والتنمية ظهرت مؤخراً، حيث نجد معظم الدول تلجا إلى الشراكة كشرط سابق ملازم للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية قصد تطوير وتنمية قدراتها في شتى المجالات .

فإقامة الدول شراكات أجنبية يعتبر من أهم المواضيع التي عرفها حقل دراسات العلاقات الدولية في العالم المعاصر، حيث وضعت هذه المعطيات أسس ومبادئ التعاون والإتحاد في مجالات عدة، لذا فان بروز مفهوم الشراكة الإستراتيجية أتى مصاحباً لهذه التغيرات، فمع بدايات القرن العشرين انتهجت الدول سياسات واستراتيجيات جديدة للتعاون نجد من بينها الشراكة الإستراتيجية.

و تشير الشراكة الإستراتيجية إلى الطريقة المتبعة من قبل دولتين أو أكثر في مجال التعاون بينهما قصد انجاز مشروع أو مشاريع معينة من خلال توفير وتكثيف الجهود والكفاءات والموارد اللازمة مع تحمل الأعباء، والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متساوية، ومتكافئة.

ويعبر مفهوم الشراكة الإستراتيجية أيضا عن كل أشكال التعاون بين الدول من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها مسبقا. كما تعني وجود علاقة العمل التي تنشأ بين شريكين أو أكثر، واتفاق بينهم، تبنى على أساس مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر في إطار التعاون على تطوير نشاطات محددة لتحقيق غايات مزدوجة.[2]

---

[1] أبو سمهدانة ، مرجع سابق،ص.26.

[2] ليلى اوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي (الجزائر: كلية الحقوق، جامعة تيزوزو ،2001)،ص.ص.11،10-14،13.

وتعرف الشراكة الإستراتيجية بأنها "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية)، أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت، ودائم، وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون على مساهمة كل منهما برأس المال في الملكية، وإنما أيضا تشمل المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج، واستخدام براءات الاختراع، والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات، ومراحل الإنتاج، والتسويق، ويستغل الطرفان المنافع، والأرباح التي سوف تتحقق من وراء هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما.[1]

فالشراكة عموما هي العلاقة المتبادلة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة.[2]، وإقامة شراكة إستراتيجية بين دولتين يستلزم وجود نوع من الثقة المتبادلة، ويتم تجسيد ذلك عبر اتفاق معين، فإعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية لسنة 2001م هو اتفاق يحدد العلاقة وطبيعتها، والملاحظ أن أي اتفاق لا يتم إلا بتوفر العناصر التالية:

1. المعرفة المشتركة والمتبادلة لأطراف الشراكة، وتنسيق العمل المشترك بين الأطراف، مع وجود اتفاقية كرابط قانوني يلزم الطرفين، ويضمن سير الشراكة وفق مصلحة الأطراف.
2. التعاون، والتقارب المشترك، أي لا بد من الاتفاق على حد أدنى من المرجعيات الضرورية، والمشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف (أطراف الشراكة).
3. تحديد مجالات الشراكة وطبيعتها، مما يوضح طبيعة العلاقة بين الشركاء، إذا كانت إستراتيجية أم لا.
4. التكافؤ بين الشركاء من خلال ضمان إدارة عادلة، ومشتركة للمشاريع محل الاتفاق، والشراكة بما يضمن مصالح، وأهداف الطرفين.[3]
5. ضمان الاتفاق لإمكانية استعادة الحرية المطلقة في التصرف، أي إمكانية إنهاء العلاقة متى انتهت المصالح بين الطرفين أو أحدهما.

---

[1] زينب حسين عوض، **الاقتصاد الدولي**، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، د. س. ن)، ص.426

[2] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية**، (الرباط: دار النشر المغربية، 1998)، ص.79.

[3] أوشن، مرجع سابق، ص.12.

6. المشاريع المشتركة تتضمن إنشاء كيان جديد يلعب فيه الشركاء الأصليون دورا فعالا في صيغة الإستراتيجية، و تكون إما مشاريع متخصصة، وإما مشاريع تتقاسم القيمة المضافة.

ورغم اختلاف تنفيذ كلا النوعين إلا أن الشركاء يرغبون بالاتي:

- تقسيم وتخفيض كلفة المخاطر العليا، ومشاريع تطوير التكنولوجيا.
- تحقيق اقتصاديات الحجم، والعمل ضمن أنشطة القيمة المضافة، والتي يمكن أن تبرز على أسس عالية.
- السعي للحصول على تكنولوجيا الشريك أو التعليم المتراكم أو حماية الحصة السوقية.
- تشكيل أسس المنافسة المستقبلية في الصناعات ذات العلاقة.[1]

واجتماع هذه الخصائص والأسس يجعل ويضفي على أي اتفاق بين أي دولتين أو أكثر، تقيم شراكة، صفة الإستراتيجية.

شكل يوضح الشراكة الإستراتيجية بين دولتين: رقم 01

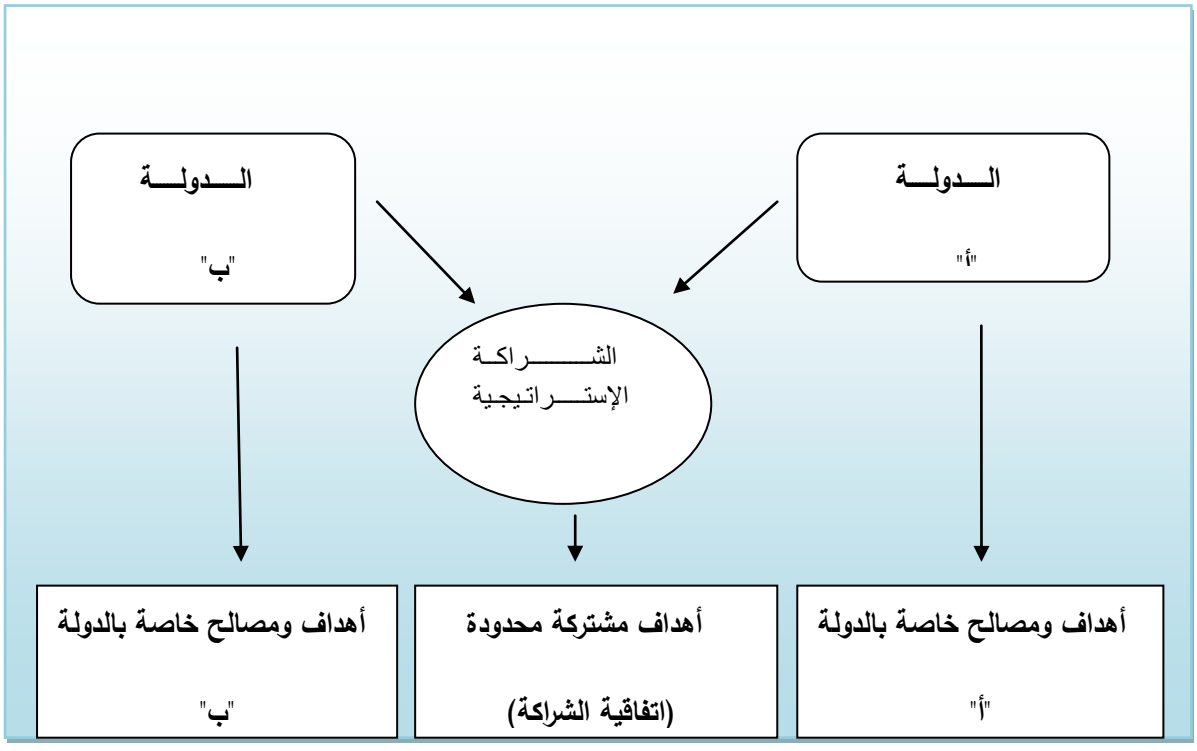

(الشكل من إعداد الباحث)

[1] نعمة عباس لخفاجي، **الفكر الاستراتيجي قراءات معاصرة**،(عمان–الأردن: الثقافة للنشر والتوزيع،ط،01،2008)، ص 270.

بعد تناولنا لمفهوم الشراكة وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة بتحديد مفهوم وأسس الشراكة الإستراتيجية، كمصطلحات متداول وبشكل كبير في وصف العلاقات بين الدول، نشأ في النظريات والمقتربات مفسرة لهذه العلاقات وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: التأصيل النظري.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من النظريات التي تفسر على أساسها الشراكة بين الدول ،ومنها الشراكة الجزائرية الروسية ذلك من خلال مطلبين وهما كالأتي:

المطلب الأول: المقاربة النيوماركسية في العلاقات الدولية

1-الماركسية نظرة تاريخية

تعتبر الماركسية التقليدية من بين أهم المدارس في ميدان العلاقات الدولية المفسرة لبعض الظواهر الاقتصادية كالامبريالية، والصراع الدولي، ومن بين أهم روادها نجد: "كارل ماركس"(Karl Marx)،"وفريدريك أنجلز"(Friedrich Engels)،"روزا لوكسمبورغ"(Rosa Luxemburg)، و "فلاديمير لينين"(Vladimir Linin)، وغيرهم.[1]

ونجد النظرية المادية التاريخية للعلاقات الدولية تختلف مع المفاهيم الكلاسيكية مثلما تختلف في ذلك مع جميع العلوم الاجتماعية التي تتناولها بالتحليل، حيث أعطت هذه النظرية مفاهيم وتفسيرات جديدة للماضي والحاضر والمستقبل، وقد تجاوزت آثار النظرية الماركسية الحقل النظري إلى الميدان التطبيقي حيث اعترف عدد كبير من الأنظمة السياسية باعتمادهم على هذه النظرية.

وقد أدى هذا الربط بين النظرية والتطبيق إلى إفساح المجال أمام تفسيرات متجددة ومختلفة. وانطلاقا من التحاليل التي قام بها كل من "ماركس" و"لينين" تطورت مقاربات دراسية للمجتمع الدولي والعلاقات الدولية، من خلال مفهومي الإمبريالية والتبعية، حيث تركز نظريات الإمبريالية، والتبعية على العامل الاقتصادي الاجتماعي معتبرة أنه الأساس، وأنه يساعد في توضيح مصالح مختلفة لا يمكن تفسيرها من خلال العامل السياسي الإستراتيجي الذي ركزت المدرسة عليه الواقعية، ومن هذه المنطلقات برزت أفكار من العالم الثالث، كان لها الأثر الكبير في تفسير التخلف، وأسبابه، ومخاطر احتكار التكنولوجيا، ومشاكل التلوث، مما أدى إلى طرح معالجات عالمية من خلال المنظمات الدولية أدت إلى بلورة مفاهيم المساعدات وحق التبادل وحق التنمية ويلاحظ أن نظرية المادية التاريخية نجحت حيث لم تكن الماركسية عقيدة، وإيديولوجية رسمية، وإنما مجرد أداة تحليل للمجتمع يمكن أن نحصر أهم مبادئها في النقاط التالية:

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)،ص.191.

1-تركيز اهتمام الماركسيين على البنية الداخلية للمجتمع الواحد اعتقادا منهم بأن التحولات الأساسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد.

2- لا يفصل الماركسيون بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمجتمع الواحد، وبالتالي فإنهم عندما يدرسون المجتمع بكل تناقضاته الداخلية لا يعني تجاهلهم للبيئة الخارجية للمجتمع، وفي هذا الصدد يقول فلاديمير لينين : ليس هناك فكرة أكبر خطأ، وأشد ضررا من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية.

3- يعتبر العامل الاقتصادي محور اهتمام وتفسير الماركسيين للظواهر.

4- عدم إلمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية، و اقتصارهم على تفسير ظاهرتي الإمبريالية، والصراع، والإمبريالي الطبقي، وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحليلهم، من خلال اعتبار الطبقة كفاعل(actor)، و كحافز (motive)

5- رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين دول، فإن الماركسيين ينكرون دور الدول بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا أي بين الدول، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية، وطبقة البروليتاريا(الطبقة العاملة)، وهو صراع إيديولوجي اقتصادي، فهو صراع إيديولوجي لأنه بين أيديولوجيتين مختلفتين وهما: الرأسمالية والاشتراكية، وهو يدور حول أسلوبين إنتاجيين مختلفين بشأن ملكية وسائل الإنتاج.

ورغم ذلك فإن هناك بعض المحاولات للتنظير الماركسي للعلاقات الدولية وهي محاولات كل من "هوبسون" و"لينين" في دراستهما للإمبريالية، والصراع الدولي، وتركيزهما على مبدئي الأممية الشيوعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها [1]

2-نظرية التبعية.

تؤكد نظرية التبعية (Dependency Theory)على فكرة مفادها أن بعض الدول أو الاقتصاديات هي مشروطة في تنميتها باعتمادها على دول أخرى أو اقتصاديات أخرى، وهذه التبعية هي بنائية، وأعمق من العلاقة المهيمنة بين المجتمعات التي تختلف في الحجم، في مقابل أنها سطحية في مستوى التنمية السوسيو-اقتصادية .

[1] نفس المرجع، ص.192.

من جهة أخرى، ولدت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حيث انطلقت هذه النظرية من افتراض أولي مفاده أن السيطرة، والاستغلال يمكن أن يكون مدعمين بدون وجود إمبراطورية رسمية وتحكم سياسي مباشر.

وكان للاقتصادي الأرجنتيني "راوول بريبيش "(Raul Prebisch)الدور في صياغة نظرية التبعية حيث يرى أن العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة هي علاقة استغلالية تربط المركز بالمحيط، حيث تمثل الدول المتقدمة المركز(دول القلب) والدول المتخلفة (المحيط) من خلال استغلال الموارد الأولية لهذه الأخيرة، وتصدير المواد المصنعة إليها، واقترح حل (ELCA) ويتلخص في فكرة استيراد التصنيع البديل الذي يعني بناء قاعدة صناعية وطنية تشبع الحاجة الداخلية.[1]

قدم الكاتب "اندري جاندر فرانك"(André Gunder Frank) الذي قام بدراسة حول حالة البرازيل والشيلي، روحا جديدة لنظرية التبعية تحت اسم علاقات المركز والمحيط بإضافة عدد من السمات للنموذج الأصلي للنظرية مفادها وجود سلسلة من العلاقات الاستغلالية لا تنتهي إلا بالثورة وقطع الروابط مع العالم المتطور.[2]

بالرغم من وجود تنوع كبير في الدراسات حول نظرية التبعية، إلا أن هناك حول الطبيعة الاستقلالية لعلاقة الدول الضعيفة بالمتطورة وهو ما نجده في النقاط التالية :

- تشكل الدول المسيطرة والدول التابعة مع بعضها البعض النظام الرأسمالي، وهي النقطة الرئيسية التي سوف يتم تطويرها من قبل منظري الأنظمة العالمية.
- التخلف هو نتيجة للتاريخ الاستغلالي للنظام الرأسمالي، وبطريقة عمل النظام العالمي الحالي بغية نهب موارد دول المحيط، والنتيجة هي تطور دول المركز في مقابل تخلف دول المحيط.
- تكريس الشركات المتعددة الجنسيات لنمط استهلاكي عالمي بعيدا عن الحاجات المحلية لدى المحيط، حيث تخرج من المنافسة بالمضاربة بالرأسمال المحلي.
- كما تقوم بتحويل رؤوس الأموال، مثل أنظمة السعر الافتراضي.[3]

---

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**،(القاهرة: دار الكتاب الحديث،2008)، ص.ص.145،144.

[2] نفس المرجع ،ص.150.

[3] نفس المرجع، ص.147.

- تقحم الشركات متعددة الجنسيات نفسها في الشؤون الاقتصادية والسياسية الوطنية عبر تحالفات تجمعها بالبرجوازية المحلية، وفي بعض الأحيان تفرض أجندتها السياسية على الحكومات المحلية.[1]

3-التيارات الفكرية لنظرية التبعية:

تنطوي مدرسة التبعية على اتجاهات متعددة يمكن ذكر منها ما يلي:

❖ **تيار التخلف:** يعتبر "أندريه غاندر فرانك" (André Gunder Frank)من أهم رواد هذا التيار، و الذي توصل إلى استنتاجاته انطلاقا من تحليل التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث، إلى وجود علاقة تبعية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لدول المحيط مما يزيد من ارتباطها ببنيات دول المركز، وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف، وقد ظهرت سمات التخلف كنتيجة طبيعية، وهذا استنادا لنقده لنظرية الحداثة.[2]

❖ **تيار الإمبريالية :** يجد هذا التيار أصوله التاريخية في النظرية اللينينية –الهوبسونية للإمبريالية، ويشكل امتدادا للفكر الماركسي التقليدي ،حيث يرى "جون غالتونغ"(Johan Galtung)أن الإمبريالية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط ،كما يرى الفكر الماركسي القديم، وإنما يتجاوز ذلك ليشمل الجوانب السياسية الأخرى، والعسكرية ، والاتصالية، والثقافية الشيء الذي يسمح للدول الإمبريالية بأشكال مختلفة على دول المحيط، كما يفسر اتساع الهوة بين طرفي العلاقة (دول المحيط، ودول المركز)، ويعتبر أن السبب الرئيسي لاستمرار الإمبريالية هو في سياسة الدول الصناعية من أجل ضمان حصولها على المواد الأولية من العالم الثالث، وهي سياسة توسعية موجهة أساساً نحو القضاء على أية مبادرة تكتل بين الدول المستقلة حديثا من أجل السيطرة عليها وإبقائها دوما في حالة تبعية. [3]

❖ **تيار المركز والمحيط :** يلخص هذا التيار الفكري المنظور المصدر الأصل للعلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة، وتبعية، ويمثل هذا التيار المفكر المصري "سمير أمين" حيث يرى أن هناك طرفان يختلفان جذريا كنتيجة للتبادل غير المتكافئ، الذي يدعم الإبقاء على الوضع القائم،

---

[1] نفس المرجع، ص.148.

[2] جندلي، مرجع سابق، ص.ص,218- 219.

[3] نفس المرجع، ص.ص.220-221.

حيث يوجد مركز يمتلك التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكل، وسائل التطور، ومحيط يفتقر إلى مثل هذه الوسائل، ولا يمتلك سوى المواد الأولية التي يقوم بتصديرها إلى المركز، ثم يعيد استيرادها على شكل مواد مصنعة بأثمان عالية ،وقد ساهم "جون غالتنغ" (Johan Galtung) بتوضيح هذه العلاقة بالإمبريالية التي تكرس شكلا جديدا من أشكال الاستعمار بسبب:

- انسجام للمصالح بين المركز في دولة المركز والمركز في دولة المحيط.
- تناقض أو تضارب في المصالح أكثر في دولة المحيط منه في دولة المركز.
- تناقض أو تضارب في المصالح بين محيط الدولة المركزية ومحيط الدولة المحيطية.[1]

❖ **تيار النظام العالمي:** يعد "ايمانويل وولرشتاين"(Immanuel Wallerstein) أحد الكتاب البارزين الذين اهتموا بدراسة، وفهم التنمية المتفاوتة في العالم، وتأثير الاقتصاد العالمي، حيث طمح إلى صياغة نظرية النظام العالمي وهو يرى أن لأي نظام صفتين تحددانه:

- العناصر المكونة له كلها مترابطة، وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها، وإذا كان لأحد أن يفهم إسهامات كل عنصر، ووظائفه، وسلوكه فعله أن يفهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه، وعلى هذا فهو يعتقد أن المحاولة الرامية إلى التمييز، والتفريق بين هذه العناصر كالظواهر الاقتصادية، والظواهر السياسية، والاجتماعية –الثقافية مثلا هي محاولات مضللة، فلا شيء ضمن نظام من يمكن فهمه بمعزل عن غيره.
- إن الحياة داخل نظام ما ذاتية الاحتواء تقريبا، هذا المعنى له إذا تم عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فإن نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماما، ولهذا يتعين على أي شخص يسع إلى تفسير التغيرات ضمن النظام أن يركز على هذه التفاعلات الديناميكية الداخلة التي تحد التغيير[2].

ومما سبق ذكره نستنتج أن أفكار" وولرشتاين "جاءت مكملة للأفكار السالفة الذكر، سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين المركز، والمحيط التي أضاف لها شبه المحيط لأن الدول المتخلفة تتفاوت في درجة نموها، وبدلا من الاعتماد على الحالة الجزئية كما هو الحال في تيار التخلف، لجأ إلى الحالة الكلية أو

[1] المرجع نفسه،ص.ص.222-224.

[2] جون بيليس وستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية**، تر، مركز الخليج للأبحاث(دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص.ص.276،275.

الشاملة في إطار ما اسماه بنظرية التنمية الشاملة، والتي اعتمدها كمقاربة نظرية لتحليله لتيار النظام العالمي.[1]

رغم اختلاف منظري مدرسة التبعية حول بعض الأسس النظرية، ومناهج التحليل التي استخدموها إلا أنهم يتفقون حول نتيجتين أساسيتين :

النتيجة الأولى : إن العامل الخارجي (الغزو الاستعماري) شكل بداية تكوين منظومة الهيمنة، والتبعية غير أن بنية المجتمعات التابعة تغيرت وأعيد تكوينها، بحيث صارت هي ذاتها عنصرا أساسيا مكونا للتبعية ولإعادة إنتاجها فإذا كان العامل إنجاز حاسما في بداية تكون البنية التابعة، فإن هذه البنية ذاتها (العامل الداخلي) صارت العامل الحاسم في استمرار التبعية .

النتيجة الثانية : العلاقات مع الدول الكبرى هي ذات طبيعة استقلالية، أي فك الارتباط بهذا العالم وإنجاز التنمية المستقلة.

المطلب الثاني: المدرسة الليبرالية

1- تعريف الليبرالية:

تشير الليبرالية إلى جملة واسعة من الأفكار والنظريات ذات الصلة بالحكم التي تدافع عن الحرية الفردية، في جوانب عديدة اقتصادية، ثقافية، سياسية وفكرية.[2]

ينطلق الليبراليون عادة من أعمال " جان لوك "(Jean Louk)، و"جون جاك روسو" (John Jack Rousseau)، و"إيمانويل كانط"(Immanuel Kant)، واللذين يمتلكون تصورا إيجابيا للطبيعة الإنسانية، وهذا يتضح من خلال المظهر المعياري للتيار الليبرالي الذي لا يسعى فقط لفهم العالم، وإنما لتغييره أيضا بالتركيز على الوضعية الاقتصادية الجيدة، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ونشر العدالة الاجتماعية، وبخصوص تفسير الصراع والتعاون على المستوى الدولي يمكن الإشارة إلى ثلاثة اتجاهات فالاتجاه الأول هو الليبرالي التجاري، ويركز على طبيعة الاعتماد المتبادل السوسيو-اقتصادي،

[1] جندلي. مصدر سابق،ص.226.

[2] مصباح، مرجع سابق، ص.81.

والاتجاه الثاني هو الليبرالية النيابية، أما الاتجاه الثالث، يمثل الليبرالية المثالية، ويركز على مدى التطابق من عدمه في القيم الوطنية.[1]

الليبرالية المؤسساتية:

تعتبر الليبرالية المؤسساتية امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي التي ازدهرت سنوات الأربعينات والخمسينات، ودراسات التكامل الجهوي التي سادت سنوات الستينات، وأخيرا دراسات الاعتماد المتبادل المعقدة التي ازدهرت سنوات السبعينات، والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية خاصة في أعمال كل من "روبرت كوهين"(Robert Cohen)، و"جوزيف ناي" (Joseph Nye) في سنوات السبعينات، والثمانينات .

كانت البداية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث لاحظ "دافيد ميتراني" (D.Mitrany) أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي، والاقتصادي لمواطنيها، وبما أنها مصدر الصراع والحرب باعتبارهما وحدات قومية منفصلة ومتناحرة، وكبديل لهذه الوضعية اقترح"دافيد ميتراني"(D.Mitrany) الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية، والعمل على تشكيل، وقولبة التوجهات، والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للتكامل الدولي.

وقد تمحور فكر "ميتراني" حول مبدأ الانتشار أي أن تحيق المنافع من المنظمات فوق القومية يؤدي إلى التكامل في قطاعات أخرى، كما أن عملية التعميم أو الانتشار من قطاع لآخر يزيد من الدعوة للعلاقات بين مختلف البيروقراطيات في مختلف الدول لمواجهة المشكلات التي قد تبرز لسبب أو لآخر، وبالتالي زيادة التوجه نحو التكامل .

هذه الحجج حول المكاسب الإيجابية للتعاون العابر للقوميات شكلت جيل جديد من الباحثين في سنوات الستينات والسبعينات، أما سنوات التسعينات من القرن العشرين، فقد تراجع دور الدولة لصالح فواعل أخرى عبر قومية، كجماعات المصالح، الشركات العابرة للقوميات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، مما سمح بظهور التيار التعددي الذي ينظر للعلاقات الدولية إليها كشبكة عنكبوتيه من فواعل مختلفة مرتبطة عبر قنوات تفاعلية متنوعة .[2]

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في الدراسات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**،(بغداد: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007)،ص.ص.668-677.

[2] بيليس وسميث، **مرجع سابق**،ص.328.

ولعل أهم مساهمة للتعددية، هي مفهوم " الاعتماد المتبادل" الذي يقر بوجد تواصل بين الدول خلفته العولمة، والثقافات العالمية.[1]

أسس الليبرالية:

- إمكانية التعاون بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون.
- الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل الوحيدة، والدولة كيان أناني عقلاني تهمها المصلحة الخاصة وتعمل على زيادة مكاسبها، على حساب الدول الأخرى.
- التعاون يقتصر على الجانب الاقتصادي.
- الخوف من الغش، والخداع، والانشقاق عوائق أساسية في وجه أي تعاون بين الدول، وتحاول المؤسسات أو الأنظمة أن تعالج من خلال إيجاد نوع من الالتزام القانوني، خفض نفقات الصفقات بن الدول، وتقديم الشفافية، والمعلومات حول أي مسائل نزاع بين المؤسسات.[2]

يشدد كل من" روبرت كوهين"(Robert Cohen) و "ليزا مارتن"(Lisa Martin) على أن المؤسسات بإمكانها تسهيل التعاون من خلال مساعدتها في تهدئة النزاعات، وبعبارة أخرى، فهي تسهل من مسألة الربط التي عادة ما تعزز مظاهر التعاون، حيث يصبح بالإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل، ومن ثمة بإمكانها أن تسبب السلام من خلال إقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة، والقبول ببعض المحصلات التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية .[3]

ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة، و سقوط الاتحاد السوفيتي أطروحة السلام الديمقراطي، مما فسح المجال لإبراز الآراء النظرية القائلة بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى .

وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال" مايكل دويل"(Michel Doyle) ، عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ.

---

[1] المرجع نفسه،ص.327.

[2] مارتن غرفيتس ، تيري أوكالاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**(دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص. 396

[3] بيليس وسمبث، **مرجع سابق**،ص.28.

فهي تقوم أكثر من غيرها بتسوية خلافاتها عبر الوساطة والمفوضات، أو عبر أشكال أخرى من الدبلوماسية السلمية، حيث يرى "مايكل دويل "(Michel Doyle)أن إحدى فوائد الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح نزاعات تخرج إلى الساحة العامة.[1]

نظرية والتكامل.

تذهب نظرية التعاون، والتكامل بين الدول إلى أن العلاقات القائمة بين الدول، وبين القوى الرئيسية في النظام الدولي، وإن كانت تحكمها عوامل الصراع، والقوة لتحقيق المصالح القومية، فان هذه المصالح يمكن إنجازها وفق سبل أخرى، يأتي التعاون في مقدمتها، وذلك لما ينطوي عليه من فوائد تهم الأطراف المعنية، إذْ في الوقت الذي يقود فيه الصراع، واستخدام القوة إلى حالة من الفوضى، وعدم الاستقرار، فإن التعاون يؤدي إلى سواد السلم والاستقرار، ومن ثمة توفير مستويات متقدمة من الشعور بالأمن .

إن الافتراض الذي تقوم عليه نظرية التعاون، والتكامل الدولي يقوم على ثلاثية (التطور– الحاجة–المصلحة)، فالتطور الذي شهدنه المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والتكنولوجية، وفي مجال السلع الضرورية، والخدمات الأساسية، كل ذلك أنتج متطلبات، وحاجات متنوعة، ومتزايدة يفترض إشباعها، والعمل على تأمينها، وتامين هذه الحاجات، والمتطلبات المتزايدة يمثل مصالحة مشتركة لجميع الأطراف المعنية، وهذا لن يتم إلا عن طريق التعاون.

كما أن تحقيق مستوى متقدم من التعاون يقود بدوره إلى التكامل، أي أن يكمل كل طرف الطرف الآخر في قطاع معين من شأنه أن يقود إلى تعاون مماثل في قطاعات أخرى، حيث يمكن أن تؤدي هذه الأنشطة التعاونية بين قطاعات متخصصة وظيفياً، ستؤدي بالدول الأطراف في هذه العملية إلى أن تتكامل في ما بينها.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص.ص.29–30.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، (عمان–الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص.ص.147،148.

وفي هذا الإطار يذهب" كارل دوتيش" (K.Deutsch)إلى تعريف التكامل ،على أنه:" عملية تحويل الأجزاء أو الوحدات المنفصلة عن بعضها إلى وحدة متكاملة، و إلى نظام متناسق يتميز بالاعتماد المتبادل بين مكوناته ، وان أي تغيير في إحدى الأجزاء سوف يتبعه تغيير في الجزء الأخر."[1]

أما " ليون ليندبرغ "(Leon lindborg)، فان التكامل عنده:" هو العملية التي يقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد"."[2]

هذا يؤدي بنا إلى ذكر مرتكزات نظرية التعاون والتكامل في ما يلي:

- إن التعاون في معالجة المشكلات الفنية غير السياسية هي البديل الأكثر عقلانية لتحقيق المصالح الذاتية المشتركة، وهذا التعاون المتعدد الأطراف يقود الأطراف إلى التكامل.
- إن التكامل لا يمثل نتاج قرارات سياسية مصدرها النخب الحاكمة، إنما يأتي من بنية قاعدية قوامها المختصين بالمشكلات الفنية.
- إن التعاون غير الحكومي في حقل معين يمكن أن يؤدي إلى اتساع قاعدة التعاون، كما أن التعاون في أكثر من قطاع يخلق الحاجة إلى التعاون في قطاعات أخرى .
- إن نجاح أي سلوك تعاوني – تكاملي، يعود للتماثل توقعات أطرافه بالحصول على مكاسب معينة أو تجنب أخطاء متوقعة.[3]

❖ **نظرية الاعتماد المتبادل.**

نشأت نظرية الاعتماد المتبادل كنقد للنظرية الواقعية في سبعينيات القرن العشرين فتحدَّت الفكرة الواقعية التي مفادها أنَّ الدولة هي الكيان الأهم في العلاقات الدولية، وشدد واضعو نظرية الاعتماد المتبادل على أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول، كالشركات متعددة الجنسيات، والدور الفعال الذي تضطلع به في مجتمع عالمي أكثر تعقيدًا، حيث باتت القوة العسكرية أقل أهمية، أو تكاد لا تربطها صلة بتشكيل العلاقات بين البلدان.[4]

---

[1]بن سلطان، مرجع سابق،ص.387.

[2]المكان نفسه.

[3]فهمي، مرجع سابق، ص .ص.150،149.

[4]بول ويلكنسن، **مقدمة قصيرة في العلاقات**، تر، لبنى عماد تركي، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2013)، ص.ص.12،11.

فالاعتماد المتبادل هو حالة العلاقة بين طرفين حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى كل من الطرفين.[1]

أخذ مفهوم التبعية المتبادلة يخضع لدراسة معمقة في بداية السبعينيات من القرن العشرين، واعتبر بعض المفكرين أن هناك ثلاثة تغيرات أساسية في العلاقات الدولية وهي كالأتي:

- إن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل، من الاستهلاك إلى الأمن.
- تناقص قدرة الدول على صناعة القرار إزاء الاقتصاد العالمي.
- ازداد الربط المتبادل بين الدول، سبب ضعفها أمام الاضطرابات والإحداث في مناطق أخرى من العالم وللتدليل على هذه التغيّرات يشير منظرو التبعية المتبادلة إلى زيادات كبيرة أدت في تدفق رأس المال عبر البلدان، ونقل التكنولوجيا ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات، وتصاعد حدة الصراعات في العلاقات بين القوى الكبرى، وتنامي دور المنظمات الحكومية، وغير الحكومية إضافة إلى مسائل متعلقة بحقوق الإنسان، والفقر، والنمو، والبيئة، وسياسات الطاقة التي شقت طريقها إلى جدول أعمال السياسة الخارجية لدى الدول.[2]

ووفقا "لروبرت كيوهان" و" وجوزيف ناي" فان نظرية الاعتماد المتبادل تقوم على:

- التركيز على قنوات الاتصال المتعددة بين الحكومات، عبر الحكومات وبين البلدان.
- الخيار السياسي أهم من القوة العسكرية، وهذا عكس ما نادت به النظرية الواقعية.[3]

[1] خليل حسين، **العلاقات الدولية، النظرية والأشخاص، و القضايا**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2011)،ص,281.

[2] نفس المرجع ،ص.282.

[3] نفس المرجع ،ص.283.

خـــلاصـــة الـفـــــصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، والذي كان يهدف إلى توضيح مفهوم الشراكة الإستراتيجية، وعلاقته بالمفاهيم المشابهة أو ذات الصلة، وكذلك إلى سرد مختلف النظريات والمقاربات، التي تحاول تفسير إقامة العلاقات بين الدول التي تقوم على أساس التعاون والشراكة، خلصنا إلى:

- الشراكة هي محاولة لصياغة نمط جديد من العلاقات بين متعاملين مختلفين، من خلال الجمع بين طرفين أو أكثر، نظرا لوجود مصالح متبادلة بينها، بحيث يساهم كل طرف بالإمكانيات المتوفرة لديه لتحقيق غاياته التي تلبي متطلباته، والتي لا تتعارض مع مصلحة أي طرف.
- أن هناك علاقة متداخلة بين مفهوم التعاون وبين مفهوم الشراكة، و تكمن في أن التعاون هو أحد الآليات ومرحلة من المراحل التي تسمح بإقامة علاقة شراكة بين دولتين أو أكثر، كما أن الشراكة هي تعبير عن احد صور التعاون.
- أن التكامل هو نتيجة لعملية متواصلة من أشكال التعاون، والشراكة هي تعبير عن إحدى مراحل هذه العملية.
- التحالف، مقترن بموضوع الحرب، عكس مفهوم الشراكة الذي يقترن بالتعاون والتشارك في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، لكن هذا لا ينفي وجود نوع من الشراكة في عقد التحالفات.
- مفهوم الشراكة الإستراتيجية هو نتاج تطور استعمال مفهوم الإستراتجية من مجال الحرب وقيادة القوات إلى مختلف المجالات الأخرى، فأهمية وطبيعة ودرجة الشراكة، ومجالاتها يضفي عليها طابع الإستراتيجية .
- أفكار الماركسيين ينكرون دور الدول في العلاقات الدولية، ويذهبون إلى الدعوة بضرورة زوال الدولة، حيث يرون أن الصراع ليس صراعا دوليا أي بين الدول، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا(الطبقة العاملة)، وهو صراع إيديولوجي اقتصادي، فهو صراع إيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية، وهو صراع اقتصادي لأنه يدور حول أسلوبين إنتاجيين مختلفين بشأن ملكية وسائل الإنتاج .
- تأكيد نظرية التبعية (Dependency theory)على فكرة مفادها، أن بعض الدول أو الاقتصاديات هي مشروطة في تنميتها باعتمادها على دول أخرى أو اقتصاديات أخرى، وهذه التبعية وهذه التبعية

هي بنائية وأعمق من العلاقة المهيمنة بين المجتمعات التي تختلف في الحجم ، في مقابل أنها سطحية في مستوى التنمية السوسيو–اقتصادية وهذا يجعل دوما دول المحيط مرتبطة بدول المركز، كما تعتبر التخلف هو عملية تاريخية وليست حالة لصيقة بالضرورة بالعالم الثالث، فهي تركز العامل الاقتصادي الاجتماعي معتبرة أنه الأساس، وأنه يساعد في توضيح مصالح مختلفة، وهي نفس نظرة الماركسيين.

- تشير الليبرالية إلى جملة واسعة من الأفكار، والنظريات ذات الصلة بالحكم، والتي تدافع عن الحرية الفردية، كما يمكن فهم الليبرالية على أنها تقليد أو فلسفة سياسية عريقة تشمل جوانب عديدة اقتصادية، وثقافية، وسياسية، وفكرية.
- الليبرالية المؤسساتية ترى بأن التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى، وانعدام القانون، كما أن من شأن الأنظمة والمؤسسات الحد، والتخفيف من تبعات هذه الفوضى، والفوضى تعني غياب السلطة الرادعة التي بإمكانها تعزيز آلية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية، حيث الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، وهذه إشارة إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
- أن الافتراض الذي تقوم عليه نظرية التعاون والتكامل الدولي يقوم على ثلاثية (التطور– الحاجة– المصلحة) إن التعاون في معالجة المشكلات الفنية غير السياسية هي البديل الأكثر عقلانية لتحقيق المصالح الذاتية المشتركة، و يقود الأطراف المتعاونة إلى التكامل، و نجاح أي سلوك تعاوني – تكاملي يعود لتماثل توقعات أطرافه في الحصول على مكاسب معينة أو تجنب أخطاء متوقعة.
- تركيز نظرية الاعتماد المتبادل على أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول، كالشركات متعددة الجنسيات، والدور الفعال الذي تضطلع به في مجتمع عالمي أكثر تعقيدًا، ويتداخل فيه نهجَا المؤسسية الليبرالية والاعتماد المتبادل إلى حد بعيد فكلاهما يتطلع إلى الطبيعة البشرية من منظور أكثر تفاؤلًا، ويتشاركان الرأي القائل إن زيادة الاعتماد المتبادل تقوّي مؤسسات التعاون.

الفصل الثاني

العلاقات التاريخية الجزائرية الروسية، دوافع وظروف إعلان الشراكة

تمهيـــــد:

ترجع بدايات العلاقات الجزائرية الروسية إلى خمسينيات القرن العشرين في عهد الاتحاد السوفييتي حيث عرفت العلاقات الجزائرية السوفييتية تطورا تميز بالإيجابية طوال سنوات الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينات من نفس القرن، خاصة في المجالات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية.

كان الاتحاد السوفييتي من بين الدول الأولى التي اعترفت باستقلال الجزائر سنة 1962م ، فأقام سفارة وممثليه دبلوماسية بالجزائر سنة 1963م، كما كان من بين الدول التي رافقت مسيرة تنمية الجزائر المستقلة حديثا ،وخاصة في شقها الصناعي من خلا المساعدة الفنية والتقنية لا سيما في تكوين الإطارات الجزائرية، ولكن ورغم هذه العلاقات المتميز، والمساعدات الهامة التي قدمها الاتحاد السوفييتي إلى الجزائر ، إلا أن الجزائر فضلت البقاء في دائرة الحياد الإيجابي في إطار حركة عدم الانحياز ولم تنجر إلى صراع الحرب الباردة.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أقامت الجزائر علاقات مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي المنهار وفي مقدمتها جمهورية روسيا الاتحادية التي تعتبر الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وهذا ما سوف نتناول من خلال دور الاتحاد السوفيتي في دعم الثورة الجزائرية، ثم علاقات الجزائرية المستقلة بالاتحاد السوفييتي كما نتناول فيه دوافع وظروف إعلان الشراكة الجزائرية الروسية

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين الجزائر وروسيا.

أقامت الدولة الجزائرية علاقات مع روسيا منذ زمن الاتحاد السوفييتي، وذلك عن طريق جبهة التحرير الوطني إبان الثورة التحريرية الجزائرية، ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولقد تميزت هذه الفترة (1954-1962)من العلاقات بعدة مراحل، اختلفت كل مرحلة عن الأخرى، لذا سنتناول كل مرحلة في مطلب.

المطلب الأول: دعم الثورة.

أولا: مرحل عدم الاهتمام.

- **مميزات هذه المرحلة**

قبل الإشارة إلى مميزات هذه المرحلة كان لا بد منذكر، أن موقف الاتحاد السوفييتي من القضية الجزائرية لم يكن ثابتا قبل اندلاع الثورة الجزائرية ففي مرحلة سابقة وجه "**الكومنترن**" (**Comintern**)* نداء التحرير الجزائر وتونس، كما أيد منظمة" نجم شمال إفريقيا "الوطنية الثورية، وفي المقابل تخلى الحزب الشيوعي الجزائري بإيعاز من" **الكومنترن**"(**Comintern**)عن شعار الاستقلال إلى شعار إقامة جزائر متحدة مع فرنسا واتهم منظمة نجم شمال إفريقيا بالفاشية.[1]

وبعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية تميز الموقف السوفييتي بعدم الاهتمام طول الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954م ، تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية ، إلى غاية انعقاد "**مؤتمر الصومام**" سنة 1956م،حيث لم يبدي الاتحاد السوفيتي اهتماما بالثورة الجزائرية،[2] رغم أن موسكو كانت الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم .[3]

---

[1] جورج شكري كتن، **العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001)،ص.ص.29،23.

*هو تجمع للأحزاب الشيوعية في العالم أنشاه البلاشفة في عشرينيات القرن العشرين.

[2] نفس المرجع، ص. 48.

[3] نورهان الشيخ، **موقف الاتحاد السوفييتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013)،ص.191.

وكانت أول الاتصالات بين الجزائريين والاتحاد السوفييتي عام 1955م عن طريق الاستخبارات السوفييتية ،حيث أن أول المساعدات السوفييتية للجزائريين كانت عبارة عن أسلحة ألمانية المنشأ، قد تم حفظها في ألمانيا الشرقية، وأرسلت الأسلحة في هذه الفترة عبر تشيكوسلوفاكيا،[1]وهذا حسب ما صرح به السيد "فاليري يغوشكين"(Valery Y , Egoshin) السفير الروسي السابق لدي الجزائر.

حيث انه في هذه المرحلة لم تكن هناك علاقات رسمية بين جبهة التحرير الوطني(FLN)، والاتحاد السوفيتي ، ويرجع ذلك لعدم اطلاع الاتحاد السوفييتي على الوضع القائم في الجزائر، حيث كان مصدره الوحيد هما الحزبان الشيوعيان، الجزائري والفرنسي، كما اعتبر أعضاء الكرملين الوضع القائم في الجزائر شأنا فرنسيا داخليا ،حيث قال رئيس الوزراء السوفييتي "نيكولاي بولغانين"(Nikolaï Boulganine) في هذا الصدد: "إن الجزائر مشكلة معقدة للغاية وعلى فرنسا أن تقوم بمعالجتها لوحدها"[2].

بالرغم من فشل الحزب الشيوعي الجزائري في القيام بالعمل المسلح ضد فرنسا ،دون جبهة التحرير، إلا أن الرئيس السوفييتي "**نيكيتا خروشوف**"(**Nikita Khrouchtchev**)انتقد الرئيس الفرنسي[3]

وفي إطار الصراع الإيديولوجي، والتوجه السوفييتي المناهض للإمبريالية ، ودعم الحركات التحررية التي تسعى إلى التخلص من الاستعمار الإمبريالي بدأت العلاقات السوفييتية الجزائرية منذ عام 1956م،من خلال إقامة اتصالات مع جبهة التحرير[4].

لكن الموقف السوفييتي لم يخلو من المفارقات، والغموض حيث كان يريد دعم نضال جبهة التحرير لتحقيق الاستقلال وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقات جيدة مع فرنسا لان موسكو كانت ترى فيها كعامل ضعف محتمل للحلف الأطلسي، فعلى الرغم من مناهضة الاتحاد السوفيتي للاستعمار

---

[1]فاليري يغوشكين،" يد موسكو الخفية في حرب التحرير الجزائرية "،**برنامج رحلة في الذاكرة،https://arabic.rt.com/prg/telecast/805086:تاريخ النشر،23.12.2015 | 21:31 GMT**

[2]صالح بلحاج،" الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية "،(الجزائر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،ع،15،2007)،ص.ص.175-176.

[3]Meynier CF.G ,**histoire intérieure du FLN 1954-1962**,(Alger ,casbah Edition,2003),p .604.

[4] Irina Gridan, Gaëlle le Boulanger**, les relations militaires entre l'Algérie et l'URSS, de l'indépendance aux années 1970**, (Outre- mers, tome 94, n°354-355, 1er semestre 2007. L'URSS et le Sud). pp. 37-61.

ودعواته لحق الشعوب المستعمرة لتقرير مصيرها وتفضيله للحل السلمي بين الجزائر وفرنسا عن طريق التفاوض، بقي موقف الاتحاد السوفييتي حذرا ، مع تواصل شحنات الأسلحة السرية لجبهة التحرير[1].

حيث بدأ هذا الاهتمام من طرف الاتحاد السوفييتي بالقضية الجزائرية ن بعد "**مؤتمر الصومام**" في شهر أوت من سنة 1956م والذي كانت قراراته متشددة ضد الشيوعيين وعلى اثر ذلك أصبحت الأمور واضحة بالنسبة للوضع القائم بالجزائر، لدى الاتحاد السوفيتي، حيث تبين له أن هناك ثورة قائمة في الجزائر والحزب الشيوعي لا يمكن له لعب الدور القيادي فيها وعليه تحدد الموقف الروسي في محاولة إقامة علاقات مع جبهة التحرير الوطني من جهة ومن جهة أخرى عدم قطع علاقته بفرنسا[2]،وهذا لاعتبار فرنسا كنقطة ضعف في الحلف الأطلسي كما سبق الذكر، وهكذا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الجزائرية الروسية وهذا ما سوف نتناوله في المطلب الموالي.

- **أسباب عدم الاهتمام.**

يمكن أن نرجع أسباب عدم اهتمام الاتحاد السوفييتي في هذه المرحلة من الثورة التحريرية الجزائرية إلى الأسباب التالية:

1) عداء جبهة التحرير للشيوعية، وعدم تفرقتها بين الاتحاد السوفييتي كدولة كبرى وبين الشيوعية المحلية.
2) المزاج القومي التقليدي، والمحافظ للمجتمع كان غريبا ثقافيا عن الاتحاد السوفييتي ولغته.
3) توجه أولويات السياسة السوفيتية الدولية إلى أوربا، والشرق الأقصى ثم إعادة البناء الداخلي وتعزيز السلطات الخاضعة له في بلدان أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية.
4) رفض الاتحاد السوفييتي في مرحلة التشدد، الحياد الذي اتخذته بعض البلدان العربية و الأسيوية واعتبرته احتياطا للاستعمار.
5) عدم الاطلاع الكافي للاتحاد السوفييتي على الوضع والظروف الحقيقية في الجزائر نتيجة اعتمادها على أحزاب شيوعية محلية تبنت التحليلات والمواقف السوفيتية حتى ولو تناقضت مع المصالح المحلية لبلدانها.[3]

---

[1] Ibid, pp. 37-61.

[2] بلحاج، مرجع سابق،ص.176.

[3] شكري كتن ، مرجع سابق،ص.ص.40-41.

6) حرص الاتحاد السوفيتي على عدم إحراج فرنسا نتيجة الحلف السوفييتي الفرنسي الموقع مع "**شارل ديغول**"(**Charles de Gaulle**)سنة1944م، بالإضافة إلى اعتبار حلقة الضعف في حلف شمال الأطلسي والتي يمكن استغلاله.[1]

ثانيا: مرحلة المساعدة والحذر السياسي.

في إطار الصراع بين القوى الكبرى أثناء الحرب الباردة ،وفي فترة التعايش السلمي ، والتوجه السوفييتي المناهض للإمبريالية ، تتطلب الأمر من الاتحاد السوفييتي التوجه نحو الجزائر ودعم الحركات التحررية التي تسعى إلى التخلص من الاستعمار الإمبريالي، وفي نفس الوقت كانت الجزائر بحاجة إلى كل أنواع الدعم.

وبالعودة إلى وصف هذه المرحلة من تاريخ نضال الشعب الجزائري لاستعادة حريته ، نجدها تميزت بإعادة ترتيب البيت بالنسبة للجزائريين ولجبهة التحرير من خلا ل "**مؤتمر الصومام** "الذي انعقد في 20أوت 1956م.

وفي هذه المرحلة كذلك، بدأت العلاقات السوفييتية الجزائرية منذ عام 1956م بإقامة اتصالات مع جبهة التحرير، وتزايد الدعم السوفييتي للثورة الجزائرية منذ 1958م.[2]

وبعد اختطاف طائرة القادة الخمسة في أكتوبر 1956م قام الاتحاد السوفييتي بإدانة العملية بشدة ،وفي نهاية أكتوبر من نفس الشهر وقعت أزمة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر الأمر الذي كان مناسبا للاتحاد السوفييتي للإفصاح عن عزمه على دعم المصريين والجزائريين مهددا البريطانيين والفرنسيين باستخدام القوة العسكرية إذا لم توقف عدوانها على مصر، أما بالنسبة لدعم الجزائريين فتجلى من خلا ل مضاعفة الدعم المادي لجبهة التحرير مع قدر من الحذر والتردد.[3]

وفي ما يخص جبهة التحرير الوطني، ورغم عدائها للشيوعية كمبدأ، قبلت المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفييتي دون محاولة الاتصال الرسمي به، مستخدمة هذه المساعدات كمساومة وتحذير للأمريكيين

---

[1] كنزه بلخوخ،"**البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية** "، (الجزائر: مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2012)،ص.08

[2] Irina et Le Boulanger, op.cit. 37-61

[3] بلخوخ، ص.08.

الذين كان موقفهم مساندا مباشرة لفرنسا عند إشراك الناتو من عواقب امتناعهم عن دعمها والتوجه إلى المعسكر الشرقي.[1]

وفي هذا الإطار قال العقيد "**مبروك بلحسين**" في تقرير له بتاريخ 1958/07/08-م:"رغم الدعم المعنوي والسياسي الذي حصلنا عليه من المعسكر الاشتراكي، فإننا بقينا متجاهلين من حوالي عشرة دول تشكل الكتلة الأهم في الوقت الحاضر ، يجب علينا أن نتصل في اقرب وقت ممكن بالحكومات المعنية.[2]

ثالثا: مرحلة مضاعفة الدعم المادي والسياسي

اقترنت هذه المرحلة بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي سعت إلى الحصول على مختلف أشكال الاعترافات، بالخصوص الإعلانات الرسمية، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع مختلف الدول التي تعلن اعترافها بالحكومة المؤقتة.

و في هذه المرحلة التي امتدت من 1958م إلى1962م، تضاعف الدعم المادي والسياسي من طرف الاتحاد السوفييتي وأصبحت الأمور أكثر وضوحا بالنسبة إلى الطرفين الجزائري والسوفييتي حيث اعترف الأخير ومساعدتهم للشعب الجزائري الذي يكافح ضد الاستعمار الإمبريالي، وقالوا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

وكان هذا الدعم والاعتراف من الاتحاد السوفيتي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وللثورة التحريرية نتيجة لتواصل مباشر.

العمل الذي قامت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ إنشائها عام1958م، و بتضافر جهود وحنكة الطاقم الدبلوماسي للحكومة فالزيارات التي قام بها وفود الحكومة المؤقتة لمختلف دول العالم المحبة للسلام أتت بثمارها لدى الاتحاد السوفييتي ولو كان ذلك متأخرا مقارنة بدول أخرى.[3]

---

[1] المكان نفسه.

[2] بلحاج، مرجع سابق،ص.178.

[3] عبدالقادر كرليل،"أشكال الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،1958-1962م"**دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**،ع،22، سبتمبر2013، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2 ،ص ص,227-236.

و مع ذلك أصر الاتحاد السوفيتي على وضع حد للحرب الاستعمارية ضد الشعب الجزائري وتسوية القضية الجزائرية بالطرق السلمية.[1]

رغم أن الحكومة المؤقتة الجزائرية تشكلت سنة 1958 إلا أنها لم تستطع كسب تأييد واعتراف الاتحاد السوفيتي[2]،إلا بعد مرور أكثر من سنة وذلك في إطار الدعم السياسي للثورة الجزائرية وحق الشعب الجزائري في الحصول على حريته والتخلص من الاستعمار الفرنسي وفي 12جوان 1959م تم توقيع كل من إندونيسيا والاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا بلاغا مشتركا تعترف فيه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

وفي 07 أكتوبر من سنة 1960م وخلال لقاء له مع الصحافة في مقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك صرح رئيس مجلس الوزراء الروسي "نيكيتا خروتشوف" بأن روسيا تعترف بالحكومة المؤقتة للجزائر وتعتزم تقديم كل الدعم للشعب الجزائري.[4]

وفي ميدان المساعدات الإنسانية والدعم المادي يتذكر الدكتور "مصطفى مكاسي"* حيث قال: "**انه في شهر أكتوبر من عام1960م قامت الباخرة الطبية السوفييتية بإجلاء ما يقارب 300 جريح جزائري على متنها ما بين مبتور، ومعوق ، وضحايا ألغام "خط موريس "للعلاج في الاتحاد السوفييتي**"[5]

كما استفادت الثورة الجزائرية من دعم الخبراء العسكريين السوفييت ، حيث عمل هؤلاء المختصون في مراكز تدريب على الحدود الجزائرية مع كلمن تونس والمغرب، وبدأت الاتصالات في هذا

---

[1]Site web l'ambassade russe en Algérie**, Les relations russo-algériennes avant la conquête de l'Independence de l'Algérie,**consulter
lhttp://www.algerie.mid.ru/otnosh_fr.html: تمت زيارة الموقع بتاريخ :
21:00:الساعة،(25/04/2017)

[2]شكري كتن، مرجع سابق،ص.48.

*مصطفى مكاسي :هو طبيب سابق في جيش التحرير الوطني.

[3]وزارة المجاهدين، **من يوميات الثورة الجزائرية1954-1962**، (الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد، 1999)، ص.95.

[4] Site web l'ambassade russe en Algérie, op .cit.

[5]Ibid.

المجال منذ سنتي 1956-1957م، ووصل عدد الخبراء الروس العاملين في هذا الميدان مع نهاية الثورة إلى حوالي 399 خبير.[1]

وقام الجانب الجزائري، و في مرحلة سابقة في إطار نضاله من اجل الحرية وسعيه للحصول على الدعم الدولي لقضيته في 27 سبتمبر 1960 ممثلا من طرف الرئيس "فرحات عباس" و "بن طوبال" بزيارة الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية وقد كانت هذه الزيارة ناجحة في كلا البلدين اللذين عبرا عن تأييدهما الكامل لنضال الشعب الجزائري.[2]

واثر انتهاء هذه الزيارة صرح "فرحات عباس "قائلا: "**نحن بحاجة إلى حلفاء وقد وجدناهم في بكين وموسكو**"[3] ويتضح من وراء هذا التصريح أن الزيارة التي قام بها وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية قد أتت بثمارها وحصلت الحكومة الجزائرية المؤقتة على الدعم السوفييتي الصريح للقضية الجزائرية .

وكان في استقبال الوفد الجزائري المساعد الأول للرئيس "نيكيتا خروتشوف" (**Nikita Khrouchtchev**)،هو السيد "**الكسي كوسيغين**"(**Kosygin Nikolayevich Aleksei**) -نظرا لان رئيس الاتحاد السوفييتي كان يترأس الوفد السوفييتي في الدورة الخمسة عشرة للأمم المتحدة- وحضر هذا الاستقبال مختلف سفراء الدول الأسيوية والإفريقية في الاتحاد السوفييتي.[4]

رغم عدم إبداء الاهتمام بالقضية الجزائرية إبان اندلاع ثورة التحرير الجزائرية المظفرة من جانب الاتحاد السوفييتي، والحذر والتردد الذي كان منه في مرحلة موالية، إلا أن الجزائر تلقت دعما متصاعدا من الاتحاد السوفيتي منذ 1958م حتى الاستقلال سنة 1962م.

ولقد تمثل الدعم المادي للاتحاد السوفييتي لجبهة التحرير الوطني في عدة أشكال، اختلفت بين تقديم الأسلحة والمواد والغذائية، والمواد الطبية للاجئين الجزائريين، وتقديم المنح للطلبة الجزائريين.[5]

---

[1] يغوشكين، مرجع سابق.

[2] وزارة المجاهدين، نفس المرجع، ص.115.

[3] رحلة في الذاكرة، مرجع سابق.

[4] كرليل،مرجع سابق.

[5] بلخوخ،نفس المرجع،ص.09.

وبلغت المساعدات السوفيتية لجبهة التحرير الوطني 05 ملايين فرنك فرنسي سنة 1960م، حسب المخابرات الفرنسية، وهذا ما مثل خمس ميزانية الحكومة الجزائرية المؤقتة، كما قدم الدعم السياسي بواسطة تظاهرات تضامنية مع الشعب الجزائري التي كانت تنظمها النقابات العمالية والاتحادات الطلابية إلى جانب دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة من خلال التصويت لصالح اللوائح الخاصة بها، وذلك منذ سنة 1955م تاريخ إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

وبعد إمضاء اتفاقية "إفيان" في 19مارس1962،بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا أعلنت حكومة الاتحاد السوفييتي بأنها تعترف ومن يومها بالحكومة المؤقتة الجزائرية ، وهي على استعداد لإقامة علاقات دبلوماسية معها [2]، كما اعترف الاتحاد السوفييتي بالجمهورية الجزائرية الجديدة وتطورت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين [3]، وهذا ما جعله يرسل أول سفير سوفييتي إلى الجزائر، في أكتوبر 1962.[4]

من خلال تتبعنا للعلاقات الجزائرية السوفييتية إبان الثورة التحريرية نجد أن هذه العلاقات تميزت بمنحى تصاعدي منذ بداية الثورة الجزائرية حتى نهايتها، بدأت بعدم الاهتمام إلى مرحلة الاطلاع والتعامل الحذر، فتقديم المساعدات المختلفة لتنتهي بالاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، ثم من بعد ذلك الاعتراف بالجزائر المستقلة ، وهذا ما فتح الباب إقامة علاقات متميزة في مرحلة لاحقة، وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني القادم.

المطلب الثاني: علاقات الجزائرية المستقلة بالاتحاد السوفييتي

تعد المرحلة التي تلت استقلال الجزائر من أهم المراحل التي سعت فيها الدولة الجزائر إقامة قواعد الدولة الحديثة لتجد لها مكانة بين الدول، فأقامت في هذا المجال العديد من العلاقات الدبلوماسية مع الكثير من الدول، بما يسمح لها بالانفتاح على العالم، في مختلف المجالات والميادين التي تساعدها على التأثير في محيطها، ومن بين أهم الدول التي سعت الجزائر إلى إقامة علاقات قوية ومتميزة معها نجد

[1] المكان نفسه.

[2] Site web l'ambassade russe en Algérie, op .cit.

[3] شكري كتن، مرجع سابق،ص.48.

[4] Site web l'ambassade russe en Algérie, op .cit.

الاتحاد السوفيتي، باعتباره إحدى القوتين العظمتين في العالم، للاستفادة من دعمه في جميع الميادين، كذلك سعيا من الجزائر للمحافظة على هذه العلاقات، وتوطيدها.

والواقع أن إقامة هذه العلاقات كان نتيجة لمجموعة من الظروف التي ميزت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر، المستقلة، ومن ثمة سوف نتناول في هذه المبحث أسباب ودوافع إقامة علاقات جزائرية سوفييتية ثم طبيعة هذه العلاقات.

أولا: دوافع إقامة علاقات سوفييتية جزائرية بعد استقلال الجزائر.

عرفت العلاقات الجزائرية السوفييتية تطور ملحوظا بعد حصول الجزائر على استقلالها في عام 1962م، ويمكن إرجاع ذلك لعدة دوافع، تنوعت ما بين ما هو تاريخي وسياسي من جهة، وما هو اقتصادي واجتماعي من جهة أخرى.

- **الدوافع التاريخية والسياسية.**

لقد كان للجانبين التاريخي والسياسي الأثر البالغ في إقامة علاقات بين الجزائر وموسكو بعد استقلال الجزائر وتطويرها معها.

الدعم الروسي للثورة الجزائرية، وبالأخص للحكومة الجزائرية المؤقتة، سوءا تعلق الأمر بالدعم المادي أو السياسي عبر مختلف مختلفة، وبدرجات متفاوتة.[1]

ولما كان من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية دعم حق الشعوب في تقرير مصرها، والوقوف إلى جانب حركات التحرر، من اجل تحقيق تقرير المصير لشعوبها، الأمر الذي ركزت عليه الحكومة الجزائرية بعد حصولها على استقلالها[2].هكذا استمدت الدولة الجزائرية وحكومتها من نضالها الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، فأصبحت توصف بقبلة الثوار.

[1]أنظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

[2]سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة(جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2011)،ص.31.

صار الانسجام في المواقف ضد الإمبريالية مع موسكو التي تدعم كل الثورات وحركات التحرير الوطني ضد الإمبريالية في العالم.[1]

إضافة إلى مبدأ التعاون بين الدول منحته الجزائر الأهمية الكبيرة من أجل إقامة علاقات ودية مع محيطها الدولي عبر عدة معاهدات، واتفاقيات، وفي مختلف مجالات التعاون.[2]

و الجدير بالذكر أن الاختيار الاشتراكي الذي انتهجته الدولة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية مباشرة بعد الاستقلال قد عزز العلاقات مع الاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، والاستقلال السياسي للجزائر، ومناهضة الإمبريالية،[3]وهو ما دعت إليه الثورة البلشفية والاتحاد السوفيتي المعادي لليبرالية الإمبريالية الاستعمارية، وهو ما سيفتح المجال لإقامة علاقات تعاونية بين الجزائر والاتحاد السوفييتي بناء على الدافع الإيديولوجي.

الاهتمام الكبير الذي أولته روسيا في عهد الاتحاد السوفييتي بالمنطقة العربية، وهذا ما يؤكده ما جاء في الرسالة التي وجهها الرئيس السوفييتي "لنين" في الرسالة التي وجهها إلى مسلمي روسيا والشرق حيث قال: "**إن للعرب الحق في ان يكونوا سادة على أوطانهم و أن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها**"[4]، وهو ما استحسنته الجزائر وشعبها على بقاء علاقاتها متميزة مع الاتحاد السوفييتي.

في ظل الأوضاع السياسة التي كانت سائدة، والتي تميزت بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيطرة على العالم.

الصراع الجزائري المغربي حول الحدود، والحاجة الماسة للجزائر إلى السلاح، فكان الاتحاد السوفييتي ومن بين المصادر الأساسية التي اتجهت إليها الجزائر نظرا للعلاقات بينهما التي تعود إلى زمن الثورة.

---

[1] الشيخ، مرجع سابق،ص.191.

[2] العايب، مرجع سابق،ص.30.

[3] Selim OUALIKENE ,"Les fondements explicatifs du mode d'organisation de l'économie Nationale Algérienne a la veille de l'indépendance", **Revue Campus**, N°14(Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou ,s,d,p),pp.12-33.

[4] باسم راشد، **المصالح المقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**(القاهرة، مكتبة الإسكندرية، 2013)، ص.10.

لقد اجتمعت هذه الدوافع لتشكل أحد الأسباب الكامنة وراء إقامة العلاقات الجزائرية الروسية، بالإضافة إلى بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي سنتناولها في النقطة الموالية.

- **الدوافع الاقتصادية والاجتماعية.**

لقد تداخلت الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لتشكل هي الأخرى أحد أسباب الكامنة لإقامة العلاقات الجزائرية الروسية.

فبعد أن استقلت الجزائر وجدت نفسها أمام اقتصاد هش نتيجة لاعتماد المستعمر الفرنسي في الجزائر الاقتصاد الموجه نحو الخارج وبالتحديد نحو خدمة الاقتصاد الفرنسي، فاعتمدت على تصدير المواد الزراعية، والمواد الأولية اتجاه فرنسا.[1]

كما ورثت الجزائر مجتمعا أميا نتيجة سياسة التجهيل التي مارستها فرنسا منذ دخولها الجزائر، حيث عملت على تجهيل الجزائريين بهدف طمس هويتهم[2].

وهكذا وجدت الحكومة الجزائرية نفسها عاجزة في مجال التسيير في مختلف الميادين، ولذا كان لابد عليها أن تستعين بخبراء ومدربين أجانب، واستمرت الفترة ما بين 1962-1965م، واتسمت بمحاولة تشغيل الوحدات الصناعية والتجارية والمزارع بإتباع نهج التسيير الذاتي وهو أول نهج عرفته المنظومة الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى محاولة استرجاع السيطرة على المؤسسات المالية والثروات الطبيعية.[3]

لقد تميز القطاع الاقتصادي في الجزائر غداة الاستقلال بالثنائية الاقتصادية بمعنى وجود قطاعين، احدهما حديث والأخر تقليدي، في نفس الوقت وفي نفس المكان، فالزراعة عرفت هذه السمة بوجود

---

[1] بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بع الاستقلال:1962م-1988م**،تر:صباح ممدوح كعدان،(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2012)،ص.13.

[2] سارة بن دحمان ،"**واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين :1962-1978**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، غير منشورة(جامعة بسكرة، قسم العلوم الإنسانية شعبة تاريخ،2014)،ص.ص.8-11.

[3] ،عبد الكريم بن أعراب، "**الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري غداة الاستقلال نقلا عن:**" http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1496-topic ، تمت زيارة الموقع:2017/2/22/الساعة،10:00.

قطاع يستعمل الوسائل الحديثة كالجررات والماكينات، والأسمدة، وآخر يستعمل الوسائل التقليدية كالمحراث الخشبي والمعاول،[1]

ناهيك عن هجرة السكان من الأرياف نحو المدن التي تركها الأوربيون بعد الاستقلال ووصل عددهم إلى 800الف، وهذا ما أدى ظهور البنايات القصديرية على أطراف المدن،[2]وهذا ما نتج عنه التزامات جديدة للحكومة الفتية للدولة الجزائرية تتعلق بالسكن والعمل فالهجرة من الأرياف إلى المدن يعني توفير السكنات للمواطنين، ومناصب للعمل، فالانتقال من الأرياف إلى المدن يعني تغبير النشاط من الزراعة إلى أحد القطاعات ، الصناعية التجارية أو الخدمية.

ولم يختلف الوضع العام للصحة في الجزائر بعد الاستقلال، حيث كان يعاني نقص الهياكل، والمؤطرين، وكان الموروث عن الاستعمار يتركز غالبا في المدن. أما القطاع الخاص، فكان يتكون من حوالي 600 طبيب، جلهم من الأجانب، ولم يتعدى الأطباء الجزائريين عدد 285 طبيب عقب الاستقلال، وهذا ما شكل عجزا كبيرا في التغطية الصحية. [3]

من جانبا لاتحاد السوفييتي فيذكر أنه بدا يكون تطلعات اقتصادية في الجزائر منذ1955م ، وذلك فيما يتعلق بالنفط في الصحراء الجزائرية.[4]

لقد اجتمعت هذه الظروف التي تنوعت يبن السياسية، والاقتصاد، والمجتمعية، مشكلة دوافع لدولة الجزائرية لإقامة علاقات مع مختلف الدول، والاتحاد السوفيتي كان إحداها، والذي وجد في الجزائر احد الدول الفتية التي يمكن أن تشكل خطوة لتغلغل في إفريقيا، والمياه الدافئة وهي الفكرة التي راودت السوفييت منذ عهد روسيا القيصرية.

المطلب الثاني: أشكال التعاون الجزائري السوفييتي.

نالت الجزائر حريتها في 5 جويلية 1962م، بعد ما يقارب ثمان سنوات من حرب تحريرية ضروس ضد المستعمر الفرنسي، الذي كان يعد من بين اكبر القوى العالمية في تلك المرحلة مدعومة من قبل

[1]الكان نفسه.

[2]ستورا، مرجع سابق،ص.34.

[3]بن دحمان مرجع سابق،ص.50.

[4]يوكشكين،مرجع سابق.

قوات الحلف الأطلسي، إن طول هذه الحرب وضراوتها والممارسات الاستعمارية الفرنسية من تجهيل وتجويع وتهجير للشعب الجزائري طوال 130 سنة، خلف مشاكل لا تعد ولا تحصى للدولة الجزائرية المستقلة والتي لم تكن تملك لا القدرات المادية ولا البشرية الكافية لمواجهتها، لذا كانت الجزائر بحاجة إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع مختلف الدول، من اجل الاستفادة من الخبرات المختلفة لهذه الدول بغرض تحسين حالة البلاد التي خرجت من تحت وطأة الاستعمار الفرنسي مدمرة في بناها المختلفة، الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، في هذا الإطار أقامت الجزائر علاقات مع الاتحاد السوفيتي منذ المراحل الأولى لاستقلالها، وذلك في مختلف الميادين وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي.

أولاً: المجال السياسي والدبلوماسي.

لقد أقامت الجزائر مع روسيا علاقات دبلوماسية منذ عهد الاتحاد السوفييتي، وذلك بداية من تاريخ 23 مارس 1962م.[1]

وربما ترجع إقامة هذه العلاقات إلى تصريح الرئيس السوفييتي "نيكيتا خروتشوف" اثر انعقاد الدورة 15 الجمعية العامة للأمم المتحدة 1960م، حيث قال: "**لم نعترف وحدنا بهذه الحكومة بل اعترفت بها العديد من بلدان العالم ، وبالمقام الأول الرئيس ديغول نفسه، لقد قلت دائما نحن المواطنون السوفييت نتعاطف مع جميع الشعوب التي تناضل ، ضد المحتلين ، فكيف يمكن أن نستثني شعبا عظيما كالشعب العربي الذي يناضل من اجل حريته، كنا نقدم في السابق وسنواصل تقديم جميع أنواع الدعم الممكنة لنا ، والتي يمكن أن تكون مفيدة للشعب الجزائري في نضاله.**" [2]

إن مثل هذا التصريح مهد إلى إقامة علاقات متميزة بين الجزائر والاتحاد السوفييتي مباشرة بعد الاستقلال ،وكما يشير إلى عدم انقطاع العلاقات بين البلدين ،وتواصلها في إطار الاحترام المتبادل بعد إعلان استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962م.

[1] https://www.youtube.com/watch?v=XuBWu43ZiSY, Loc.cit.

[2] رحلة في الذاكرة، مرجع سابق.

إن الدعم المعنوي والمادي الذي أولاه الاتحاد السوفييتي للجزائر أثناء الثورة وبعدها جعلها من بين أهم الشركاء بالنسبة للاتحاد السوفييتي في العالم العربي وفي إفريقيا، حيث يربط البلدين حوار سياسي دائم ونشط، من خلال التواصل الدائم والمنتظم بين سلطات البلدين.[1]

ورغم أن العلاقات الجزائرية السوفييتية عرفت فترات من الفتور نتيجة بعض الأحداث، لكنها لم تعرف أبدا الانقطاع، فمن بين الأحداث التي تركت ريبة لدى الاتحاد السوفييتي هو عدم الاستقرار السياسي في الجزائر نتيجة الانقلاب الذي قاده " هواري بومدين " في 19 جوان 1965م ضد " احمد بن بلة" الرئيس الجزائري آنذاك .

ولرفع اللبس عن طبيعة العلاقات بعد الانقلاب، وفي هذا الإطار تم إرسال "محمد الصديق بن يحيى" السفير الجزائري السابق لدى موسكو وعضو مجلس الثورة حيث التقى في 21جوان 1965م مع "برجنيف"،"كوسيغين"، و"غريميكو"، وهذا ما سمح برفع الغموض حول مستقبل العلاقات الجزائرية الروسية ،كما تمت زيارة موسكو من طرف الرئيس "هواري بومدين "في الفترة الممتدة من 13الى 18 ديسمبر 1965م.[2]

وأدلى بالتصريح الأتي:"**نحن لا نملك بعد أرضية صلبة، بكل ما يتعلق بالنظرية الثورية لبناء مجتمع جزائري جديد، لا بد من القول إن وجود مثل هذه البوصلة التي يمكن الاعتماد عليها، كالماركسية اللينينية ، كانت القوة الحاسمة للذين حققوا ثورة أكتوبر العظمى، نحن لا نخجل من الاعتراف بأننا نستعير الكثير من تجربة الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية**"[3]

إن هذا التصريح يعبر عن رغبة الجزائر، وعلى رأسها النظام الحاكم آنذاك في التعاون، والاستفادة من الاتحاد السوفييتي من اجل أن تقف الجزائر على رجليها بعد خروجها من نير الاستعمار الفرنسي.
كما عادت العلاقات للتوتر، حيث نسجل التصريح الشديد اللهجة من طرف الرئيس " هواري بومدين"

[1]Site web l'ambassade russe en Algérie ,Loc.cit.
[2]Irina, op .cit.
[3]رحلة في الذاكرة، مرجع سابق.

إلى المسئولين السوفييت عقب حرب الستة أيام ، وذلك لعدم وضوح الموقف الروسي والذي تميز بعدم الصراحة .[1]

وفي مظهر آخر للعلاقات الحسنة بين الجزائر والاتحاد السوفييتي، و في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، جاء تأييد السوفييت لجبهة الصمود التي ضمت الجزائر ليبيا وسوريا واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية.[2]

واستمرت هذه العلاقات عبر مختلف المراحل والظروف، التي مربها، غير أن في مرحلة الثمانينات ، شهدت نوعا من الفتور، وذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية والداخلية لكل من البلدين، فما حصل في الجزائر بعد وفات الرئيس " هواري بومدين " وما صحبه من إصلاحات اقتصادية وتغير في الرؤية الإستراتيجية، والتوجه البراغماتي المحض لسياسة الرئيس "الشاذلي بن جديد"، إلى جانب ما شهد الاتحاد السوفييتي إصلاحات قام بها الرئيس "ميخائيل غورباتشوف"، ما أدى بكلى البلدين الاهتمام بالداخل أكثر.[3]

غير أن وجود هذه الاختلافات البسيطة في العلاقات السياسية والدبلوماسية التي لم تشكل يوما مشكلا صريحا بين البلدين لم تؤثر على استمرار التعاون، وهذا ما سنبينه من خلال قطاعات التعاون والشركة بين البلدين في فترة الاتحاد السوفييتي في النقاط الموالية من بحثنا هذا.

ثانياً: المجال الاقتصادي والتجاري.

لقد شكل هذا المجال ميدانا وفضاءً واسعا لتطوير العلاقات الجزائرية الروسية نتيجة حاجة الجزائر الملحة في تلك المرحلة، للاستفادة من خبرة الاتحاد السوفييتي والتقدم التكنولوجي في هذا الميدان للنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى اعتبار الجزائر كفضاء لتوسع الهيمنة السوفييتية في إطار الصراع الثنائي بين الكتلتين الشرقية والغربية، حيث أقامت الجزائر والاتحاد السوفييتي علاقات تعاون في مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة.

---

[1] الكان نفسه.

[2] كتن ، مرجع سابق،ص.59.

[3] فاليري يغوشكين،"حرب المصالح الكبرى في الحرب الأهلية الجزائري"،**برنامج رحلة في الذاكرة،** https://www.youtube.com/watch?v=XuBWu43ZiSY

ففي ميدان المبادلات التجارية بين البلدين لقد تمت صفقات تجارية بين الجزائر والاتحاد السوفييتي منذ عام 1963م، فقد استورد الروس من الجزائر النبيذ والفلين وعصير الفواكه، وصدروا لها ماكينات ومعدات ووسائط نقل ووقود صلب وإسمنت وأخشاب مصنعة وحرير صخري[1]

اهتمت روسيا بإقامة قاعدة صناعية وطنية للجزائر وتطوير بعض صناعات الطاقة والمناجم والحديد والصناعات الميكانيكية، التزويد بالمياه و التكوين المهني للإطارات الجزائرية كانت جزءا مهما من علاقات التعاون والشراكة الجزائرية الروسية .[2]

وعليه سنذكر بعض أهم العقود التجارية التي تمت بين الجزائر، والاتحاد السوفييتي، ففي سنة 1968م وبتاريخ 29 ديسمبر تم التوقيع على اتفاقية يتلقى بموجبها الاتحاد السوفييتي من الجزائر 500.000 طن من البترول سنويا ما بين سني 1969و1970م، وارتفعت هذه الكمية ما بين سنتي 1971-1975م إلى 750.00 طن سنويا.[3]

كما تم توقيع اتفاقية بين البلدين سنة 1968م تسلم بموجبها، الجزائر الاتحاد السوفييتي ما يعادل 5 مليون هكتولتر من الخمر لمدة 7 سنوات.[4]

لقد كان التعاون الاقتصادي محدودا بإطار إمكانيات الاتحاد السوفييتي، حيث قام خبراء الاتحاد السوفييتي بأعمال التنقيب في مجال النفط، كما أرسلوا الخبراء إلى المناجم المؤممة للمساعدة على استخراج خامات الحديد والزنك،[5] وفي هذا المجال نجد الاتفاقية الموقعة سنة 1970م بين شركة " سوناطراك" الجزائرية، وشركة "تيكياكسبور" السوفييتية للتنقيب عن البترول بهدف رفع الإنتاج إلى 100 مليون طن سنويا.[6]

---

[1] كتن ، مرجع سابق،ص.51.

[2] Site web l'ambassade russe en Algérie,op,cit.

[3] بلخوخ،مرجع سابق،ص.16.

[4] المكان نفسه.

[5] يغوشكن،https://arabic.rt.com/prg/telecast/805086، مرجع سابق.

[6] بلخوخ ، مرجع سابق،ص.15.

وتعد هذه المساعدات حسب السفير الروسي السابق في الجزائر "فاليري يغوشكن" مقدمة في إطار مهام الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى آنذاك، لذا فان الفوائد من وراء هذه التعاملات كانت تحقق الحد الأدنى من الأرباح فقط ولم تكن بالشيء الذي يذكر.[1]

حيث استفادت الجزائر من مساعدات، فنية، وتقنية منذ عام 1963م.كما كانت هناك إقامة لمشروعات صناعية كبيرة –تطوير توليد الطاقة الكهربائية–معامل زجاج–مصنع الحديد والصلب– منشآت ري كبيرة ومتوسطة.[2]

وهذا ما جاء في شهادة السفير الروسي السابق بالجزائر "فاليري يغوشكن":"**كما شارك الروس في بنا المصانع ونذكر مجمع الحديد والصلب بعنابه، ومنجم الحديد بالحجار حيث تحمل السوفييت الجزء الرئيسي من أعمال البناء، وإنجاز مصنع للزجاج بوهران ،ومصنع للنسيج في ولاية باتنة ، ووحدة للدباغة في جيجل**"، هكذا فقد ساهم الروس بقسط كبير في إقامة القاعدة الصناعية الجزائرية بعد الاستقلال .[3]

كما شارك السوفييت في مجال البناء في الجزائر من خلال إعادة بناء بعض القرى المهدمة في منطقة القبائل وفي هذا الشأن قال، "فاليري يغوشكن":"**لقد كنا حالي 130 متطوعا من مختلف مدن الاتحاد السوفيتي، لقد شارك الشبان في مشاريع البناء رفقة الشباب الجزائري وشباب من دول أخرى ،لقد عملنا في إحدى بلدات وادي سيباو بمنطقة القبائل، لقد قمنا ببناء مساكن لسكان أربعة قرى كان قد دمرها المستعمر الفرنسي**"[4]

ومن بين المجالات الاقتصادية الأخرى التي ساهم في تطويرها الاتحاد السوفييتي في إطار العلاقات الجزائرية السوفييتية، الزارعة والري، حيث ساهم في استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المروية، من خلال إقامة السدود والتنقيب عن المياه الباطنية.

---

[1] يغوشكن، مرجع سابق.

[2] كتن ، مرجع سابق.ص.53.

[3] .يغوشكن/ مرجع سابق.

[4] يغوشكن،https://arabic.rt.com/prg/telecast/805086، مرجع سابق.

توسيع المساحات الصالحة للزراعة، فنذكر منها سدين كمرحلة أولى ،وتم التوقيع على عقود لإنجاز 28 وحدة صغيرة من السدود، كما اكتشف السوفييت في مجال الجيولوجيا المائية خلال 4سنوات من العمل في ظروف بالغة الصعوبة في الصحراء الجزائرية احتياطات مائية زادت ب25% عن الكمية التي وجدها الفرنسيون خلال 130 سنة.[1]

كما تم عام 1976م إنجاز قسم من السد الأخضر، وتطوير الزراعة الخاصة بعلف الحيوانات بتيارت وتطوير زراعة الذرة في مغنية و الشلف، بالإضافة إلى الإشراف على حماية مساحة سيبوس المروية بعنابه.[2]

ثالثا: مجالي التكوين، والرعاية الصحية.

لقد ساهم السوفييت في تكوين الكوادر الجزائرية، كما ساهموا في بنا مراكز التكوين ، حيث قام الخبراء السوفييت بتقديم التكوين للجزائريين في 23 مركزا للتكوين المهني والتقني، كما قاموا ببناء المعهد الوطني للنفط والغاز والكيمياء ببومرداس، بقدرة استيعاب 2500طال، وتم إهداؤه للجمهورية الجزائرية، وفي عنابة ساهم السوفييت في بناء معهد وطني للصناعات الخفيفة وفي بليدة كذلك قاموا بإنشاء المعهد العالي للزراعة واستصلاح الأراضي، بالإضافة إلى أربعة معاهد متوسطة.[3]أما في مجال الصحة فلقد ساهم الروس في تحسين الرعاية الصحية للجزائريين، حيث بلغ عدد الأطباء السوفييت في الجزائر في إحدى المراحل 990 طبيبا.[4]

لقد تواجد الخبراء الروس في الجزائر وخاصة في المرحلة التي تلت استقلال الجزائر في كل الميادين وعبر كل التراب الوطني تقريبا، وهذا ما يؤكده قول "يغوشكن":"...**و اذكر أنه في السنوات الأولى من الاستقلال، يمكن أن تجد خبيرا سوفيتيا في كل تجمع سكني في الجزائر تقريبا حتى القرى الصغيرة ، وكان يمكن أن يكون طبيبا أو عاملا في مجال النفط والكثير من أصحاب المهن الأخرى**"[5]

---

[1] بومدين والسوفييت "تشخيص الحليف الصعب"، مرجع سابق.

[2] بلخوخ ،مرجع سابق،ص.15.

[3] يغوشكن،https://arabic.rt.com/prg/telecast/805086، مرجع سابق.

[4] بومدين والسوفييت "تشخيص الحليف الصعب"، مرجع سابق.

[5] يغوشكن ، مرجع سابق.

إن هذا السرد يجعلنا نقر أن المساعدة الكبيرة التي قدمها الاتحاد السوفييتي للجزائر في مختلف المجالات من أجل النهوض وإقامة دولة لها قاعدة اقتصادية وتحتية قوية من جهة ،والعلاقات الجيدة التي كانت تربط البلدين ما هي إلا انعكاس لهذا الوجود السوفييتي بالجزائر في مختلف الميادين والمجالات من جهة أخرى.

رابعا: المجال العسكري.

لقد وجدت علاقات بين الجزائر وموسكو في المجال العسكري منذ الثورة التحريرية الجزائرية من خلال الدعم بالأسلحة السوفييتية للجزائريين أثناء نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي، وبعد تحقيق الاستقلال استمرت هذه العلاقة بين البلدين بإقامة علاقات متعددة في مجال التسلح فلقد تزود الجيش الجزائري بالأسلحة الروسية كما استفاد من عمليات التدريب والتكوين على مختلف أنواع الأسلحة في مختلف الأكاديميات العسكرية السوفيتية.

وكنتيجة للأحداث التي وقعت بين الجزائر والمغرب في أعقاب استقلال الجزائر زادت الحاجة الملحة لتسليح الجيش الجزائري، بعد ما رفضت كل من فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية تزويد الجزائر بالأسلحة، هذا ما دفع بالجزائر إلى التوجه إلى الاتحاد السوفييتي، لشراء الأسلحة وللاستفادة من خبراته في هذا الميدان.

و استفادت الجزائر من المساعدات العسكرية السوفيتية بعد الاستقلال مثل الكثير من الدول، حيث كانت مزية المساعدات العسكرية الأسعار المنخفضة والشروط الميسرة إلى جانب تدريب البعثات العسكرية وإرسال فنيين وخبراء وتطوير المؤسسات العسكرية، وهكذا أصبح الاتحاد السوفييتي المورد الأساسي للأسلحة في العالم الثالث، حيث تعد الجزائر من بين هذه الدول التي استفادت من هذه المزايا والمساعدات.[1]

ففي صيف 1963م وبعد زيادة التوتر بين الجزائر والمغرب حول الحدود قام "العقيد هواري بومدين" بزيارة موسكو في سبتمبر لتحديد طرق الإعانات العسكرية السوفييتية للجزائر .[2]

[1] كتن مرجع سابق،ص.52.

[2] Irina, Ibid, pp. 37-61.

وقد ذكرت السلطات العسكرية الفرنسية ، أنه بعد زيارة العقيد بومدين إلى موسكو في أكتوبر 1963م بلغت صفقة توريد الأسلحة 1.1 مليار فرنك وهذا على المدى الطويل[1].كما تم الإعلان عن انطلاق تدريبات مئة ضابط جزائري في أكاديميات البحرية الروسية ، علاوة على التوقيع في 27جوان 1963م على اتفاق بين الحكومة الجزائرية والسوفييتية لحصول الجزائر على المساعدات من اجل تطهير المناطق الحدودية من الألغام المضادة للأشخاص التي خلفها الاستعمار، وتوريد الجزائر بالمواد والفنيين العسكريين.[2]

وفي هذا الإطار، ساهم 300 اختصاصي مدعم بكاسحات الألغام في نزعها، حيث استمر عملهم عاما ونصف، حيث تم انتزاع حوالي المليون ونصف المليون من الألغام، بعد أن قتل على إثرها خبير سوفييتي وجرح آخرون.[3]

وشهد توريد الأسلحة الروسية إلى الجزائر وتيرة متصاعدة في أعقاب اتفاقية سرية بين البلدين ، في مجال الطيران بكل أنواعه (المطاردات، المقنبلات) وكذا في مجال التدريب والسفن الحربية للدفاع عن السواحل والدبابات والمدفعية، والمدفعية المضادة للطائرات والعديد من المركبات.[4]

كما تلقى حوالي 820 جزائري وفي مختلف التخصصات تدريبهم في الاتحاد السوفييتي ما بين 1963م و1965م 420 منهم في سلاح الطيران و200 في القوات البرية ،كما قام في إطار التكوين قدوم المئات من التقنيين السوفييت عام 1966م.[5]

إن تسارع التعاون العسكري بين الجزائر والاتحاد السوفييتي، الذي تجلى من خلال اتفاقيات التوريد بالأسلحة، وتدريب الجنود والضباط الجزائريين على مختلف أنواع الأسلحة، أدى إلى ارتفاع قيمة الصفقات العسكرية ، حيث قدرت ما بين عامي 1962م و1967م ب 1.64 مليار فرنك فرنسي.[6]

لقد استفادة الجزائر من الخبرة العسكرية السوفيتية لفترة طويلة امتدت منذ نيل الاستقلال، أو بالأحرى منذ الثورة التحريرية للجزائر، حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وهذا ما تؤكده الأرقام،حيث عمل في

---

[1]Loc, cit.
[2]Loc, cit.
[3]يغوشكين،https://arabic.rt.com/prg/telecast/805086 ، مرجع سابق
[4]Irina, Ibid, pp. 37-61.
[5]Loc, Cit.
[6]Loc,Cit.

الجزائر في الفترة ما بين 1962-1991م ما يقارب 10 ألاف عسكري، ففي الفترة التي تلت استقلال الجزائر عمل حوالي 400 جنرال وضابط في الجزائر وذلك بين سنتي 1962-1964م ، ليصل إلى 2000 عسكري سنة1978م.[1]

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الجزائرية السوفيتية شهدت نوعا من الفتور في بعض مراحلها الفتور، ومن صور الفتور في توقيف شحنات السلاح لعدة أسابيع، لكن الزيارات التي قام بها المسئولين الجزائريون الى الاتحاد السوفييتي عقب الانقلاب، سمح برفع الركود عن توريد السلاح الروسي إلى الجزائر وشهد منذ 1966م وتيرة متزايدة في عملية التوريد.[2]

وبالنظر إلى طبيعة التعاون في المجال العسكري والبعد التاريخي لهذا التعاون بين الجزائر والاتحاد السوفييتي، يجعلنا بالقول بالطابع الاستراتيجي في العلاقات بينهما.

المطلب الثالث: مرحلة الأزمة في البلدين

لقد مرت كل من الجزائر وروسيا بمرحلة حرجة في الفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفييتي، ففي الجزائر حدث هناك انتقال وتحول في النظام السياسي والاقتصادي داخل البلد في أزمة دامت أزيد من عشرة سنوات، وفي روسيا وقعت تغيرات مشابهة وفي الفترة نفسها، وهذا ما سوف نتناوله فيما يلي.

1. **الأزمة في الجزائر 1990-2000م:** لقد دخلت الجزائر في أزمة خانقة شملت جميع الميادين استمرت طيلة تسعينيات القرن العشرين، ولم تخرج منها إلا مع بدايات الألفية الثالثة، لذا سنحاول فيما يأتي إظهار مختلف المستويات التي مستها هذه الأزمة.

- **المجال السياسي:**

في فيفري1989 صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور الجزائري الذي أقرّ مبدأ التعددية السياسية والإعلامية، وفور المصادقة على الدستور الجديد والإقرار بمبدأ التعددية السياسية والحزبية، إن هذا التحول الحاصل في الجزائر أدى بدخوله ا في أزمة مست جميع المجالات.

[1] بومدين والسوفييت "تشخيص الحليف الصعب"،مرجع سابق.

[2] Irina, Ibid, pp. 37-61.

ومن بين صور الأزمة في الجزائر الانتخابات المحلية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد، والتي طالبت بإجراء انتخابات تشريعية مسبقة ، والأمر الذي قبله رئيس الجمهورية حيث تم إجرائها 26 ديسمبر 1991 وهي أول انتخابات تعددية أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في الدور الأول حيث تحصلت على 188مقعد في انتظار تنظيم الدور الثاني بعد ثلاثة أسابيع،[1]لكن استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد "بتاريخ : 11 جانفي 1992،[2]حال دون استكمال المسار الانتخابي وادخل الجزائر في أزمة، وشغور مؤسساتي الدستورية للدولة لمدة طويلة.

ومن بين الصور السياسية للأزمة الجزائرية اجتماع أحزاب المعارضة الجزائرية بروما "بسانت ايجيديو" (saint Egidio)في 13جانفي 1995 من أجل إيجاد حل سياسي وسلمي للازمة الجزائرية،[3] واعتبر هذا الاجتماع محاولة لتدويل الأزمة الجزائرية، كما عانت الجزائر من حصار سياسي غير معلن جعلها تعيش في عزلة عن العالم طيلة فترة الأزمة.

مما اجبر الدولة على إيجاد آليات لإدارة الأزمة الداخلية والتي انتهجتها لمكافحة عبر قانون الرحمة لسنة 1995م والذي كان يحتوى على أحكام مخففة للأفراد الجماعات الإرهابية من أجل العدول عن أفعالهم والنزول من الجبال.[4]

- **المجال الاقتصادي:**

لقد بدأت الأزمة الاقتصادية في الجزائر قبل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وهي التي أدت إلى أزمات أخرى.

---

[1] عمر بن سعد الله، **شغور منصب رئيس الجمهورية في الأنظمة الجمهورية المغربية**،مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الحقوق،فرع القانون الدستوري،(الجزائر:جامعة الجزائر ،كلية الحقوق،2009)،ص.34.

[2] "**الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد**"،نقلا عن: http://www.arabtimes.com/Mixed/mixed3/doc78.html ،تمت زيارة الموقع بتاريخ،22-5-2017،الساعة 10:00.

[3] "**وثيقة العقد الوطني بروما 1995**"،نقلا عن:http://www.mohamedzitout.com/2013، تمت زيارة الموقع بتاريخ،6-5-2017،الساعة11:00.

[4] خديجة غبار ، الآليات السياسية لإدارةالأزمة بين الطرح النظري والممارسة العملية دراسة حالة الجزائر مع التركيزعلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر العلوم السياسية،(الجزائر جامعة خميس مليانة، كليةالحقوق والعلوم السياسية،2015)،ص.55.

تعود بداية الأزمة إلى انهيار أسعار البترول في عام 1986م، ولجوء الجزائر إلى الاستدانة سنة 1987م بقرض قيمته5ملايير دولار، ثم 7 ملايير سنة1989م ليبلغ سنة 1992م ، وفي سنة 1993م اقترضت الجزائر ما قيمته 9.05 مليار دولار، وهذا م أدى إلى ارتفاع خدمة الديون واستهلاكها أكثر من 80% من حصيلة الصادرات الجزائرية.[1]

إن لجوء الجزائر إلى الاستدانة وكذلك إعادة جدولة ديونها في مرحلة لاحقة أدى بها إلى الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي ،والاتجاه نحو اقتصاد السوق، من خلال خوصصة المؤسسات الاقتصادية الوطنية وغلق بعضها وتسريح العمال.[2]

- **المستوى الأمني:**

بعد استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 1992/1/11م، وإلغاء المسار الانتخابي دخلت الجزائر في دوامة من العنف بدأت بخروج أنصار الحزب المنحل إلى الشارع ، والذين قوبلوا بمقاومة رجال الأمن، لتتطور الأمور إلى أعمال العنف والإرهاب في جميع الميادين، وإعلان حالة الطوارئ، استعمال وسائل وأدوات استثنائية لإدارة الأزمة الأمنية في الجزائر.[3]

وعلى اثر ذلك عانى الشعب الجزائري من ويلات الإرهاب وعدم الأمن لمدة قاربت العشر سنوات، تركت أثار اجتماعية واقتصادية وسياسية مزرية.

2. **الأزمة في روسيا:** لقد عاشت روسيا أزمة مشابهة لما حدث في الجزائر شملت الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية.

---

[1] علي بالطاهر،"سياسات التحرير والاصلاح السياسي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،ع،01،السداسي الثاني2004)،ص ص.179-212.

[2] محمد سحنون، "المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأثار والأفاق المستقبلية"، مجلة العلوم الانسانية، (الجزائر:جامعة محمد خيضر بسكرة،ع،4،ماي 2003)،ص ص. نقلاعن: http://www.webreview.dz/IMG/pdf/7-17.pdf، تم زيارة الموقع بتاريخ ،3-5-2017م، الساعة،14:00.

[3] شمسة بوشنافة، و آدم قبي، "ادارة النظام السياسي للعنف في الجزائر1988-2000م"،مجلة الباحث،(الجزائر: جامعة ورقلة،ع،2004،3)،ص.ص.127-140.

- **المجال السياسي.**

في نفس الفترة حدث الانقلاب العسكري في الذي قام به المحافظون في أوت 1991، الذي مثل النهاية الفعلية لسنوات حكم "ميخائيل غورباتشوف" ليحلّ محلّه "بوريس يلتسين" وكان عليه أن يعيد ضبط المسار الإصلاحي المنفلت، ويحقّق انتقالاً سلسا من الإتحاد سوفيتي المتفكّك إلى روسيا جديدة.[1]

- **المجال الاقتصادي.**

بدأ "بوريس يلتسن"(Boris Eltsin) بإجراء تغييرات اقتصادية جذرية فألغى التحكم بالأسعار كما دعم إصلاحاته بمرسوم عام 1992م يقضي بالاتجاه نحو الخصخصة وزرع الروح التجارية مقلدا بذلك الغرب، وعليه دخلت روسيا في نمط اقتصاد السوق.[2]

أدى هذا التحول بروسيا إلى العيش في مرحلة من الفساد العارم حيث أن قيمة السوق السوداء في الإتحاد وصلت إلى 145 مليار دولار، بينما كانت قبل ذلك بعشرين عاماً 8 مليار دولار وكما عاشت أزمة اقتصادي طوال التسعينيات وانتهت بأزمة القطاع المصرفي سنة 1998، فهاجر منها بين 1992-1999 نحو 12 مليون روسي معظمهم التحق الدول بالأوروبية، وإسرائيل.[3]

- **المستوى الأمني.**

تتمثل الأزمة الأمنية التي عانت منها روسيا في التسعينيات من القرن العشرين في مطالبة جمهوريات القوقاز بالانفصال ولعل المشكلة الشيشانية هي اكبر دليل على ذلك حيث ترجع هذه القضية الى العصر الإسلامي، وانفجرت الحرب بين روسيا والشيشان عندما زحف الجيش الروسي في عام 1994 على

---

[1] غسان العزي، "روسيا مابعد الحرب الباردة من "اليلتسينية"الى "البوتينية"، نقلا عن:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content، تمت الزيارة بتاريخ،10-5-2017م،الساعة 12:00.

[2] نبيل خليل، **بوريس يلتسين**، نقلاعن:http://www.nabilkhalil.org/history010.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ،20-5-2017،الساعة،10:00.

[3] عادل سمارة، **الاتحاد السوفييتي من الثورة إلى الانهيار...وروسيا إلى النهوض الرأسمالي الدولاني، نقلا عن:https://kanaanonline.org/studies/?p=3، مت زيارة الموقع بتارخ 18-5-2017،الساعة،10:30.**

العاصمة الشياشنية لإنهاء الاستقلال الذي أعلنه الشيشان ودامت سنة 1996،[1]وهذا ما انعكس عل الوضع الأمني الداخلي لروسيا.

لقد شهدت كل من الجزائر وروسيا في فترة التسعينيات أزمة مست جميع الميادين، سياسية، واقتصادية، وأمنية بمخلفات اجتماعية كبيرة وان لم تكن بنفس الحدة، وكانت هذه الأزمة نتيجة عملية الانتقال الديمقراطي الحاصل داخل الأنظمة الحاصل في كل من البلدين.

[1]احمد عبد الحافظ، "مسلمو شمال القوقاز بين دوافع الاستقلال وعوائقه:من الحرب الشيشانية الأولى إلى الحرب الشيشانية الثانية"،**مركز الحضارة للدراسات السياسية**،نقلا عن http://www.docoudesk/com/pdf ، تمت الزيارة بتاريخ، 11-5-2017،الساعة90:00.

المبحث الثاني: ظروف ودوافع إعلان الشراكة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ظروف، ودوافع إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية من خلال ذكر مختلف الأسس، والدوافع والظروف التي ساهمة ودفعت إلى هذه الشراكة.

المطلب الأول: الأسس والدوافع.

سيتم فيما يلي الحديث عن الأسباب والظروف التي أدت بالبلدين إلى إعلان هذه الشراكة وفي هذه الفترة بالذات، حيث نقسمها إلى ظروف تاريخية، ودوافع اقتصادية، وسياسية، وعسكرية.

المطلب الأول: **الأسس التاريخية.**

لقد ربطت الجزائر وروسيا علاقات دبلوماسية، عسكرية، واقتصادية منذ استقلال الجزائر عام 1962م، في عهد لاتحاد السوفييتي، وبل قبل ذلك، ونقصد هنا العلاقات التي طورتها الجزائر إبان الثورة التحريرية الجزائرية، وذلك من خلال جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة في خمسينيات القرن العشرين.[1]

وهذا ما يؤكده ما جاء من أسس، في اتفاقية إعلان الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا الاتحادية وفي صفحتها الأولى، بأن هذه الشراكة تستند على:

1. العلاقات الودية الموجودة بين الشعبين، و التي تعود إلى ما إقامة العلاقات الدبلوماسية.
2. غنى التجارب الناجحة في التعاون بين الدولتين في مختلف المجالات المتراكمة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية.
3. الرغبة في تعزيز العلاقات التقليدية الوثيقة المبنية على المنفعة المتبادلة.
4. القناعة بإحياء العلاقات بين البلدين، وبناء شراكة جديدة نوعية، مؤسسة على المدى الطويل إضافة إلى تعزيز الاتجاهات الإيجابية في العالم.[2]

[1] انظر، المبحث الأول من الفصل الثاني.

[2] اعلان الشراكة الإستراتيجية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وروسيا الفيدرالية، بموسكو 4افريل 2001.

والواقع أن هذه العلاقات تحركها رغبة روسيا التي تعود إلى روسيا القيصرية، والتي خاضت ثلاثة حروب مع الدولة العثمانية ما بين عامي 1677م و1917م رغبة في السيطرة على القوقاز والبحر الأسود، والولوج إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط عبر المضايق التركية خاصة.[1]

إذا علمنا أن الجزائر دولة من دول البحر الأبيض المتوسط تمتد سواحلها إلى ما يجاوز 1200 كلم، وهي تشكل إحدى الفرص التي تسمح لروسيا من تحقيق دافعها التاريخي لولوج المياه الدافئة.

خارطة: رقم 01 تمثل بعد روسيا عن المياه الدافئة

المصدر:https://www.google.dz/search?q

المطب الثاني: الدوافع الاقتصادية.

تعد الدوافع الاقتصادية من أهم محركات العلاقات الدولية، من حيث التعاون بين الدول،

[1] راشد باسم، **دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**،(القاهرة،مكتبةالإسكندرية،2013)،ص.10.

و في هذه يرى المنظور الماركسي أن تاريخ المجتمع الإنساني مبني على الاقتصاد، في تاريخ القوى الإنتاجية، إنه تاريخ الصراع من أجل ملكية وسائل الإنتاج، ولذا نجد أقوى الدول تأثيرا في العالم هي تلك التي تمتلك أقوى مستوى اقتصادي.[1]

من أهم أسباب ودوافع التواجد الروسي في منطقة البحر المتوسط، وشمال إفريقيا هو التنافس حول النفط والغاز الذي يمثل احد أهم العوامل المحركة للاقتصاد، وللعلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد ، بعد ما كانت تحركها الأهداف العسكرية والإيديولوجية في عهد الثنائية القطبية.[2]

كما تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية، ومن الناحية الأخرى تمتلك روسيا الخبرة اللازمة والتكنولوجيا في مجال الكشف، والتنقيب عن النفط، وفي الصناعات البتروكيماوية، وهذا يشكل دافع للدول العربية من أجل الاستفادة منها لتطوير مواردها الاقتصادية.[3]

وهذا يعني أن الجزائر إحدى الدول العربية التي تدخل في دائرة اهتمام روسيا لما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية تسمح بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية معها، بالإضافة إلى تطلع الجزائر إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي لروسيا من أجل تطوير مجالاتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: الظروف والدوافع السياسية

يساعد فهم المتغيرات السياسية المحلية المتعلقة بالهياكل الرسمية لاتخاذ القرار على فهم كيفية عمل الحكومة وتفاعلها مع المجتمع الروسي، وكذا فهم مدى تأثير هذه المتغيرات على السياسة الخارجية الروسية، ومعرفة الجهة المسئولة عن صنع القرارات الخارجية، وبالنسبة للدولة الجزائرية نحاول إبراز أهم المتغيرات السياسية، والدور الذي تلعبه في تشكيل السياسة الخارجية ككل والعلاقات مع روسيا بشكل خاص .

---

[1] جندلي، مرجع سابق، ص.82.

[2] ديريك لوتربيك و جورجي إنغلبريخت،"**الغرب وروسيا في البحر المتوسط:نحو تنافس متجدد**"، **تر**:محمد خلفان الصوافي،(الإمارات العربية المتحدة:مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2010)،ص.ص.8-9.

[3] باسم، مرجع سابق، ص.48.

لقد سبقت المرحلة التي تم فيها إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية عدة تحولات على مستوى الدولتين، قد تكون متشابهة لحد ما .

فبالنسبة لروسيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، وخلافة روسيا له، ووصول "بوريس يلتسين" إلى الحكم، انتهجت هذه الأخيرة نظاما سياسيا مغايرا لما كان قائما من قبل في الاتحاد السوفييتي ،حيث تبنى التعددية بالإضافة إلى ما رافق ذلك من إصلاحات اقتصادية قائمة على مبادئ اقتصاد السوق،[1]رغم أن روسيا كانت وريثة الاتحاد السوفيتي من دون أن تملك أسباب القوة التي امتلكتها الدولة السوفيتية كاملة،

ورغم ما عانته روسيا في المدة التي تلت عام1991م، من مواجهة المشاكل المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن تسلم "فلاديمير بوتين" لدفة الحكم، سنة 2000م مثل البداية لإعادة الفعالية الروسية على المستويين الداخلي والدولي.[2]

حيث حاولت روسيا في هذه المرحلة استعادت دورها الدولي، من خلال الأوليات التي حددتها لسياسة الخارجية والتي تمحورت حول:

- تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة بين روسيا والغرب من خلال قبول ضم حلف شمال الاطلسي للجمهوريات السوفيتية السابقة، مع التحذير من انتشار أسلحة الحلف إلى حدود روسيا حتى لا تضطر هذه الأخيرة إعادة صواريخها ذات الرؤوس النووية إلى مكانها القديم في مواجهة أوربا الغربية. [3]

وهنا يمكن أن نلاحظ، أن الإرادة الروسية المتجهة نحو التعاون صارت محكومة ببراغماتية أكبر ، عكس مرحلة الاتحاد السوفييتي ،والصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، في

---

[1] عبد العزيز مهدي الرواي،"توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **دراسات دولية**، ع،35،(2008)،ص.ص.159-182.نقلاعن:http://iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=7146&uiLanguage=ar

[2] حميد حمد السعدون،"الدور الدولي الجديد لروسيا"،دراسات دولية،ع،42،(2009)،ص.ص.1-12.نقلا عن: http://iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=3693&uiLanguage=ar

[3] الرواي، مرجع سابق.ص.ص.159-182.

إطار الحرب الباردة ، بالإضافة إلى محاولة إظهار القوة الروسية لتأكيد على مكانتها المحورية في العلاقات الدولية والمسرح الدولي.

- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة الدولية، وعدم فسح المجال للانفراد الأمريكي بموقع القمة، والسعي إلى عالم مبني على أساس الإرادة المشترك، والأقطاب، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، والمثل، والقواعد العالمية المعترف، خصوصا مبدأ احترام السيادة والوحدة الترابية للدول.[1]
- التأكيد على أهمية منطقة الشرق الأوسط وما تحويه من ثروات بترولية وغيرها، بعد مرحلة من التراجع في العلاقة بين موسكو وهذه المنطقة المهمة، والسعي إلى إقامة علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين.[2]

ولما نتطرق إلى دوافع الجانب الجزائري ، نجد أن ما ذكرناه من ظروف وأحداث بالنسبة لروسيا يتشابه كثيرا مع ما حدث في الجزائر.

فلقد تم تعديل الدستور الجزائري سنة 1989م وانتقلت على إثره الجزائر إلى نظام التعددية السياسية، حيث أقرت المادة 40 منه على حق تكوين جمعيات ذات طابع سياسي،[3] ورافق هذا التحول تحولات في التوجه الاقتصادي الذي انتهجت من خلاله الجزائر نظام اقتصاد السوق، وبدأت في عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية.[4]

ولقد تبع هذا التحول الحاصل على المستويين السياسي والاقتصادي أزمة أمنية حادة ،أدت إلى تدهور الأوضاع في مختلف المجالات على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي

---

[1] نزار إسماعيل الحيالي،"قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، **دراسات دولية**،ع،56،(2013)،ص.ص.1-36. نقلا عن: http://iasj.net/iasj?Func=issueTOC&isId=5367&uiLanguage=ar

[2] الرواي، مرجع سابق،159-182.

[3] إسماعيل قيرةوآخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط،2،2009)،ص.ص.96-100.

[4] بغدادي كريال،"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر "،**مجلة العلوم الانسانية لجامعة**،ع،08،(جانفي 2005)،نقلا عن:http://www.webreview.dz/spip.php?rubrique293#pagination_articles_rubrique

تفاقمت البطالة والهجرة الداخلية وأزمة السكن وظاهرة العنف، أما على المستوى الخارجي فلقد أصبحت الجزائر تعاني من حصار غير معلن من طرف المجموعة الدولية.

إلا أن الأوضاع بدأت تتحسن مع قدوم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة "إلى سدة الحكم عام 1999م الذي واكبه ارتفاع في أسعار البترول، المصدر الرئيسي للدخل الوطني الخام للجزائر.

إن رغبة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في إعادة الاستقرار على المستوى الداخلي، وأخذ نفس الاهتمام منه بالنسبة، إلى إعادة صورة الجزائر على المستوى الدولي ، فمنذ وصوله إلى سدة الحكم في سنة 1999م ، سعى إلى إعادة العلاقات إلى طبيعتها قبل الأزمة مع مختلف الدول وخاصة تلك التي كانت تربطنا بها علاقات جيدة قبل الأزمة.[1]

ومن بين هذه الدول نجد روسيا التي تقاسمت مع الجزائر تحولات متشابهة وفي نفس الفترة، كما سبق الذكر بالإضافة إلى الإرادة المتشابهة في استرجاع المكانة السابقة لدى كل من الدولتين، كل حسب حجمه، ويمكن إبراز الدوافع السياسية أكثر من خلال ما جاء في إعلان الشراكة من مبادئ ودوافع مشتركة خاصة فيما تعلق بـ:

- إعادة التأكيد على ارتباط الدولتين بالقيم المشتركة للسلم، والديمقراطية، والحقوق والحريات الأساسية للإنسان.
- الحرص على تقديم مساهمة مشتركة، لتعزيز السلم والأمن الدوليين، والديمقراطية في العلاقات الدولية، مع التأكيد على احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والارتباط بأهدافها.[2]

المطلب الرابع: الدوافع العسكرية.

يلعب العامل أو الدافع العسكري دورا مهما، في تحريك العلاقات الجزائرية الروسية، و التي لها علاقات تاريخية في هذا المجال منذ العهد السوفييتي، حيث تعتبر المصلحة متبادلة بين البلدين،

---

[1] محمد الطاهر عديلة، **اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2004م**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العوم السياسية،غير منشورة،(جامعة قسنطينة، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،2005)،ص.ص.47-49.

[2] إعلان الشراكة،مرجع سابق.

*"فالبربجيراسيموف" رئيس أركان الجيش الروسي والنائب الأول لوزير الدفاع

فالجزائر تشكل سوق للسلاح الروسي، وروسيا أهم مورد للسلاح بالنسبة للجزائر، وهذا ما خلق علاقة ثقة بين البلدين في هذا المجال.

وحسب تصريح "فاليرى جيراسيموفّ"*:**"الجزائر شريك قديم وموثوق به لروسيا...نثمن علاقات الصداقة مع الجزائر، والظروف مهيأة لمزيد من تقوية هذه العلاقات"**[1] وفي نفس السياق قال "أحمد قايد صالح"*:**"علاقات الصداقة والتعاون الفني العسكري بيننا في حالة تطور دائم، ويمكن لهذا التعاون أن يصل لمستوى من الشراكة الإستراتيجية"**[2]

لقد اجتمعت هذه الأسباب والدوافع لإعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية ،لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين بعنوان يشير إلى الأهمية التي توليها كل من الجزائر وروسيا لهذه العلاقات الموسومة بالإستراتيجية.

[1] **"روسيا تؤكد أن الجزائر شريك قديم وموثوق به في المجال الحربي"**،نقلا عن:http://www.essalamonline.com/ara/permalink/28766.html#ixzz4YCDqYrMw

* ""أحمد قايد صالح" نائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش الجزائري

[2] **"روسيا تؤكد أن الجزائر شريك قديم وموثوق به في المجال الحربي"**،نقلا عن:http://www.essalamonline.com/ara/permalink/28766.html#ixzz4YCDqYrMw

خلاصة الفصل الثاني:

إن سعي كل من الجزائر والاتحاد السوفيتي إلى إقامة علاقات دبلوماسية منذ 1962م، سمح لكل طرف للتأقلم مع الطرف الأخر والتعامل معه في إطار المصالح المتبادلة، فبالنسبة للاتحاد السوفييتي هو أن يجد لنفسه مكانا في شمال إفريقيا في مواجهة أوربا أما بالنسبة للجزائر فلاتحاد السوفييتي هو مصدر ثمين للتمويل البناء والإنتاج والصناعة وكذلك مصدر مهم لاكتساب التسلح.

وبالعودة إلى ما تم سرده في هذا الفصل، نستنتج أن العلاقات الجزائرية الروسية تكتسي:

- بعدا تاريخيا يمتد إلى فترة كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي الإمبريالي ، للاسترداد حريته.
- طابع الشمولية، لقد شملت مختلف المجالات السياسة، الاقتصادية، والتجارية، العسكرية.
- طابع الاستمرارية، فالعلاقات الجزائرية الروسية لم تنقطع منذ العهد السوفيتي، ولو أنها شهدت فترات من الفتور.
- طابع البرغماتية، رغم الاختلاف الإيديولوجي إلا إن العلاقات سارت دوما بانتظام.

ولعل كل هذا ما جعل من العلاقات تسعى لأن تكون إستراتيجية في مرحلة لاحقة، التي توجت بإعلان الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وموسكو، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثالث من بحثنا هذا.

الفصل الثالث

مضامين الشراكة الجزائرية الروسية تحليل واستشراف

تمـهيـد:

لقد جاء إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية في مطلع القرن الواحد والعشرين لإعادة تفعيل العلاقات بين البلدين التي شهدت ركودا في فترة التسعينات من القرن الماضي نتيجة الأوضاع الدولية التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وكذا الأوضاع الداخلية التي عاشها البلدان نتيجة عملية التحول على المستويين السياسي والاقتصادي.

لذا فقد جاءت هذه الشراكة الجديدة لاستغلال مجالات متعددة ، شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، التجارية، السياسية، العسكرية، والثقافية، و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم مجالات التعاون التي تم الإعلان عنها في الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا، مع البحث عن أهم التحديات التي تقف في وجه تحقيقها.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لإعلان الشراكة لسنة2001.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أسباب إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية وكذا المجالات والإمكانيات المتاحة لتجسيد هذه الشراكة .

المطلب الأول: المجالات والأشكال.

تم في إعلان الشراكة الجزائرية الروسية على علاقة شراكة إستراتيجية قائمة على التفاهم والثقة المتبادلة، من أجل تنشيط التعاون في مجالات السياسة المختلفة، والاقتصاد، والمالية، والطاقة، والثقافة، والمجالات العلمية، والتقنية، والعسكرية أي في كل مجالات المصالح المشتركة، وتستهدف هذه الشراكة تعزيز التعاون على الساحة الدولية كذلك، ولهذا فإننا سنتطرق إلى مجالات الشراكة الإستراتيجية، والتي تقترح تنمية التعاون العام في العناصر التالية:

أولاً: مجال السياسة:

من بين المجالات التي تم الاتفاق حول التعاون فيها بين الجزائر وروسيا إثر إعلان الشراكة الإستراتيجية في موسكو سنة 2001 م، نجد المجال السياسي الذي يلزم الطرفان بـ:

1. الحرص على التشاور المستمر من خلال:

- الحرص على القيام بلقاءات قمة منتظمة، والتواصل على أعلى مستوى .
- التشاور السياسي المنتظم بين وزراء خارجية البلدين.
- توثيق التشاور في هيئة الأمم المتحدة، وكذا في هيئاتها ومنظماتها المتخصصة، وعبر المنتديات الدولية و الجهوية الأخرى.[1]

ويمكن أن نلاحظ جزء من هذا البند من إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية ، على أرض الواقع من خلال مختلف الزيارات المتبادلة التي قام بها مسئولو البلدين ، وقد كانت هذه الزيارات على أعلى مستوى، حيث قام الرئيس"فلاديمير بوتين"(Vladmir Putin) بزيارة إلى الجزائر في مارس من سنة 2010م، وعلى إثرها تم التوقيع على اتفاق لإلغاء المديونية الجزائرية اتجاه الفدرالية

[1] إعلان الشراكة ،مرجع سابق.

الروسية والتي تقدرب4.7 مليار دولار. كما تم توقيع ثلاث بروتوكولات اتفاق للتعاون الثنائي، بحضور رئيسي البلدين.[1]

كما كان الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، قد زار رسميا موسكو في فيفري من سنة 2008م، خلال يومين، وجاءت هذه الزيارة لبعث التبادلات الثنائية بين البلدين في مختلف الميادين.[2]

وفي إطار الزيارات المتبادلة بين رئيسي البلدين دائما، زار الرئيس الروسي"ديمتري مدفيديف"، في سنة 2010م، وفي إطار جولة متوسطية دامت ثلاثة أيام حاول خلالها تعزيز العلاقات الاقتصادية، والسياسية مع الجزائر.[3]

أما الوزير الأول الجزائري "عبد الملك سلال "بزيارة إلى موسكو في أفريل 2016م لإجراء محادثات مع السلطات العليا الروسية قصد بحث وضع العلاقات الثنائية، وآفاق تعزيزها من خلال التوقيع على اتفاقيات ثنائية في المجال الاقتصادي من شأنها "تجسيد تصريح الشراكة الإستراتيجية الذي تمت المصادقة عليه في 2001 بموسكو.[4]

2. الحرص على تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال:

- تكثيف الجهود الموجهة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح كليا.

---

[1] رئيسالجمهوريةيستقبلرئيسفدراليةروسيا،السيدفلاديميربوتين: http://www.el-mouradia.dz/arabe/Activitesara/2006/03/N100306.htm- ، تمت الزيارة بتاريخ 10-5-2017 على الساعة :10:00 صباحا

[2] مسعود هدنة، "بوتفليقة اليوم في موسكو: روسيا وإيران..محطتان نوويتان في أجندة الرئيس"،نقلا عن:http://www.echoroukonline.com/ara/?news=22627?print،تمت زيارة المقع،بتاريخ 9-5-2017،الساعة،90:00 صباحا.

[3] "الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف في الجزائر لبحث ملفات الطاقة والاتصالات وبيع الأسلحة مع بوتفليقة"،نقلا عن:http://www.france24.com/ar/20101006-russia-algeria-energy-weapons-dmitry-medvedev-visit-official، تمت زيارة المقع،بتاريخ 9-5-2017،الساعة،90:20 صباحا.

[4] "الوزير الأول عبد المالك سلال في زيارة رسمية لروسيا تدوم يومين"، نقلا عن:http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160426/75781.html تمت زيارة الموقع بتاريخ،3-5-2017،الساعة،30:00 زوالا.

- المبادرة المشتركة حول القضايا الدولية والجهوية الرئيسية.
- تبادل المعلومات حول المبادرات المتعلقة بالسياسة الخارجية.
- عدم المشاركة في أي معاهدة،آو اتفاق ينتهك استقلال، سيادة،أو الوحدة الإقليمية الداخلية، أوالأمن الوطني للطرف الأخر.[1]

وهذا ما ينطبق مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، عن عدم الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.[2]

ثانياً:مجالي الاقتصاد والتجارة.

لقد أخذ هذين المجالين جانبا مهما من الشراكة الجزائرية الروسية، ولان المجال الاقتصادي أصبح هو المحرك الأساسي للعلاقات الدولية وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وهنا كان لابد علينا ان نتحدث عن القدرات الاقتصادية والتجارية للدولتين.

ولذا جاء في إعلان الشراكة التأكيد على أهمية هذين الجانبين، حيث حث الطرفان على تكثيف التعاون في إطار اللجان المشتركة الجزائرية الروسية بين الحكومية، التعاون التجاري الاقتصادي، والعلمي والتقني، وعبر كل الجمعيات، والتجمعات والمتعاملين قصد تطوير الروابط الاقتصادية والتجارية.[3]

---

[1] إعلان الشراكة ،مرجع سابق.

[2] "مبادئ السياسة الخارجية "، نقلا عن:-http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm،تمت الزيارة بتاريخ/2017/5/12/ على الساعة،13:00 زوالا.

[3] اعلان الشراكة، مرجع سابق.

أما بخصوص الاستثمارات والمبادلات التجارية فقد عرفت الشراكة الثنائية قفزة جديدة مع تنظيم منتدى الأعمال على هامش زيارة الوزير الأول السيد "عبد المالك سلال "بحضور ما يقارب 500 متعامل اقتصادي، كما شكل التوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون اقتصادي بين الجزائر وروسيا تأكيد لإرادة البلدين في إرساء قواعد متينة لشراكة دائمة ومفيدة للطرفين، ودفعا لمبادلات التجارية التي قدرت سنة 2015 ب 885 مليون دولار.[1]

كما نص إعلان الشراكة على تعميق وتنويع التعاون في ميدان الصناعة المنجمية والحديدية، وقطاع الطاقة، الصناعة الميكانيكية، والزراعة والمياه، والبحث العلمي والتكوين المهني بالإضافة إلى تطوير التعاون في الميدان البنكي والمالي، وتحسين آليات القرض والتامين، وتعزيز تفضيل التجارة والتعاون الاقتصادي الثنائي.[2]

وجاءت في هذا المجال، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والثروة الموقعة بين حكومتي البلدين، في الجزائر بتاريخ 10 مارس 2006م.[3]

ونص إعلان الشراكة على، خلق شروط تفضيلية للاستثمار في البلدين، وضمان الحماية، من خلال تشجيع الترابط بين المناطق في البلدين للمساهمة في تنمية المبادلات الثنائية، و تسهيل قواعد وإجراءات التنقل بين البلدين خاصة المتعاملين الاقتصاديين ممثلي وسط الأعمال والمجتمع المدني.[4]

وهذا ما تؤكده الاتفاقيتين الموقعتين في الجزائر بتاريخ 10 مارس2006م ، فكانت الأولى حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، والثانية حول العلاقات التجارية، والاقتصادية، والمالية ، ومعالجة مديونية الجزائر إزاء فيدرالية روسيا.[5]

---

[1] التعاون الجزائري الروسي: شراكة مكثفة منتظرة سنة2017،نقلا عن:http://www.aps.dz/ar/economie/38187،بتاريخ 02/جانفي/ 2017،على الساعة 11:15.

[2] إعلان الشراكة، مرجع سابق.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، (السنة الثالثة والأربعون،ع،5،21-4-2006م)

[4] إعلان الشراكة، مرجع سابق.

[5] الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق.

كما تم في 19 فيفري 2008 بموسكو توقيع اتفاقية تتعلق بالخدمات الجوية لتسهيل الملاحة الجوية عبر الأقاليم الجوية لكل دولة وفق الاتفاقيات الدولية في هذا المجال ولتسهيل عملية النقل الجوي للبلدين،[1] وفي مجال النقل البحري كذلك وقعت كل من الجزائر وفيدرالية روسيا على تعاون ثنائي، وذلك بتاريخ 6 اكتوبر 2010م بالجزائر العاصمة، وكان الاتفاق يهدف إلى تطوير العلاقات في مجال النقل البحري بين البلدين، والمساهمة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما.[2]

وأعلنت الحكومة الروسية، يوم 17 أفريل 2017 م بالسماح لمواطني 18 دولة، بالسفر إلى مناطق الشرق الأقصى الروسي دون تأشيرة دخول ، إثر توقيع رئيس الوزراء الروسي "ديمتري ميدفيديف" على المرسوم الذي يسمح بالدخول عبر ميناء "فلادي فوستوك" دون تأشيرات، وفقاً للمرسوم الجديد يتم إعفاء مواطني الدول المذكورة لاحقا، من رجال أعمال وسُياح، من إجراءات الحصول على "الفيزا" التقليدية الروسية، للسفر إلى مناطق الشرق الأقصى للبلاد.

ويشمل المرسوم مواطني كل من تركيا، **والجزائر**، والبحرين، وبروناي، والهند، وإيران، وقطر، والصين، وكوريا الشمالية، إضافة إلى الكويت، والمغرب، والمكسيك، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، وتونس، واليابان.[3]

ونص إعلان الشراكة الجزائري الروسي، على تطوير التعاون، في ميدان التكنولوجيا المتقدمة، زيادة التنسيق في المؤسسات الدولية التجارية الاقتصادية والمالية، والاستفادة على أساس متبادل، من الفرص الجديدة الناشئة عن عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ودراسة إمكانيات إيجاد أدوات تجارية إقليمية بمشاركة دول العالم الثالث،[4]وفي هذا الإطار دوما تم توقيع اتفاقية حول سير

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،(السنة السادسة والأربعون،ع،13،53-9-2009م).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،(السنة الثامنة والأربعون، ع،41،24-7-2011م).

[3] "روسيا تعفي مواطني 9 دول عربية من تأشيرة الدخول.. بينها السعودية والمغرب والجزائر"، نقلا عن:http://www.huffpostarabi.com/2017/04/17/story_n_16059000.html تمت زيارة الموقع بتاريخ،11-5-2017م،على الساعة10:00 صباحا.

[4]إعلان الشراكة، مرجع سابق.

عمل منتدى الدول المصدرة للغاز بتاريخ 23 ديسمبر 2008م،[1]وذلك من اجل الحفاظ على مستوى معين لاستقرار الأسعار بما يخدم أطراف المنتدى.

وفي مجال الطاقة دوما، هناك تعاون جزائري روسي مجسد على ارض الواقع، ممثلا في الشركة الروسية للغاز "غازبروم" الموجودة في الجزائر منذ2005م، عبر توقيع مذكرة تفاهم مع شركة النفط الوطنية "سوناطراك" للتنقيب عن النفط والغاز، و نقلهما وتبادل الأصول وتكرير النفط ومشتقاته. والذي بلغ مرحلة التنفيذ عام 2008 م ، وقّعت عقدا مع الوكالة الوطنية الجزائرية لتنمية الموارد الهيدروكربونية ومع شركة "سوناطراك" أيضا، ودخل العقد حيّز التنفيذ في العام 2009م ،حيث تبلغ حصة الروس من العقد 49%،مقابل 51% للشركة الجزائرية.[2]

وفي نفس المجال تم توقيع اتفاق تعاون بين الجزائر وفيدرالية روسيا حول استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وذلك بتاريخ 3سبتمبر2014م،[3]بالنظر إلى عدد الاتفاقيات وعدد الزيارات بين الجمهورية الجزائرية وفدرالية روسيا، نستنتج أن إعلان الشراكة الإستراتيجية قطع شوطا لا بأس به في الميدان الاقتصادي والتجاري خصوصا من حيث الآليات القانونية.

ثالثاً:مجال الدفاع، والأمن.

لقد أكد إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضرورة تكثيف التعاون العسكري والتقني على المدى الطويل، وتطوير التعاون بين القوات العسكرية، وذلك في إطار اللجنة الحكومية الروسية الجزائرية للتعاون العسكري والتقني،.[4]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،(السنة السادسة والأربعون، ع3، 8، 28-6-2009).

[2] فيكتور دانيلوف،" الجزائر وجهة الاستثمارات النفطية الروسية"، نقلا عن:https://www.alaraby.co.uk/economy/2014/5/16 ،تمت زيارة الموقع بتاريخ5-4-2017،على الساعة،90:00 صباحا

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،(السنة الثانية والخمسون،ع،25،2،جانفي،2015م).

[4]إعلان الشراكة، مرجع سابق.

والواقع أن روسيا شريك تقليدي للجزائر، في مجال التزود بالمعدات العسكرية، منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث ظلت روسيا الممون الرئيسي بحكم العلاقات التي كانت تربط الجزائر بالاتحاد السوفييتي.

وتقع الجزائر في صدارة اهتمام روسيا في جانب التعاون التقني العسكري، وتموين البلدان العربية بالسلاح، إلى جانب كل من مصر، سوريا، العراق، وهذا ما أكده"أناتولي إيسايكين"(Anatoli Issaïkine)*حيث يرىأن هناك مستقبلا واعدا للتعاون مع بلدان مثل مصر وسوريا والعراق ولبنان والجزائر.[1]

وحسب ما صدر عن وكالة أنباء (نوفوستى)(Novosti) فإن الجزائر تحتل المركز الثاني حاليا، بين الدول المشترية للمنتجات العسكرية الروسية في سنة 2013 اشترت أسلحة ومعدات عسكرية روسية بـ 1.9 مليار دولار من روسيا، وكانت الجزائر قد وقعت فى2005 صفقات لشراء الأسلحة بقيمة إجمالية مقدارها حوالي 6 مليارات دولار.[2]

كما كشفت صحيفة " كوميرسانت" الروسية عن فحوى الزيارة التي قام بها الوزير الأول عبد المالك سلال إلى روسيا سنة 2016م، والتي توجت بعدد من الاتفاقيات خاصة في المجال العسكري بين البلدين منها تسليم الجزائر 8 طائرات سوخوي من أصل 16 طائرة سوخوي تم الاتفاق عليها خلال نفس السنة و عليه فان الجزائر ستستلم نظام "الدفاع الجوي البعيد المدى S-300VM Antey 2500 " .[3]

---

* Anatoli Issaïkine: رئيس شركة تصدير معدات الدفاع الروسية (روس أوبورونإكسبورت)

[1] وليد.خ،" الجزائر في أجندة التعاون العسكري الروسي مع العالم العربي"، نقلا عن:http://www.eldjazaironline.net ،تمت زيارة الموقع بتاريخ،3-4-2017،على الساعة،11:00.

[2] "الجزائر في المركز الثاني بين مستوردي الأسلحة الروسية"، نقلا عن:https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/525987.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ، 10:00/2017/04/25.

[3] "روسيا تسلم الجزائر ترسانة عسكرية من مختلف الأسلحة"، نقلا عن:http://aljazair24.com/national/30772.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ،8-5-20017، على الساعة 10:00.

كذلك تسليم نظام الدفاع الجوي "المتوسط المدىBuk-M2 "تنفيذ العقد سنة 2013 إضافة الى 42 مروحية صياد الليل "مي 28 " مع تسليم نظام الدفاع الجوي "بانستيراس 1 جانوس".وتسليم طائرتين من أحدث نسخ "اليوشينIl-76MD-90A". كما تمت المباحثات بين الوزير الأول الجزائري ونظيره الروسي حول العقود الجديدة لدفعة أولى بـ "12 سوخوي 32/34" وعقد جديد لـ "سوخوي 35".[1]

مما سبق يتضح أن الجزائر مجرد سوق للسلاح الروسي لا أكثر، لأن التعاون اقتصر على صفقات بيع أسلحة من روسيا إلى الجزائر ولم يتعدى ذلك.

كما شمل إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية ، ميادين أخرى ،شملت التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والإتجار غير الشرعي للمخدرات والأسلحة، و التعاون في ميدان المرافقة القضائية المتبادلة، بما في ذلك تسليم المجرمين في القضايا المدنية والجزائية، والميادين المرتبطة.[2]

رابعاً: مجالات العلوم والتقنية

ونص إعلان الشراكة بين الجزائر وروسيا لسنة 2001م، على تشجيع أشكال التعاون التقليدية والجديدة في ميدان البحث العلمي الأساسية والتطبيقية، وتكثيف تبادل الباحثين والمعلومات، وإقامة علاقات مباشرة بين معاهد البحث، ومؤسسات التكوين المهني، وإمكانيات استعمال الدراسة المشتركة لأغراض تجارية.[3]

بالإضافة إلى تعزيز تطوير التعاون في الميدان الثقافي، والتعريف بتراث وإنجازات البلدين، و تكثيف التبادل في ميدان الثقافة، والتربية، والإعلام، والشباب والرياضة، وتشجيع السياحة والتعاون بين وكالات السفر للبلدين.[4]

---

[1] المكان نفسه.

[2] إعلان الشراكة، مرجع سابق.

[3] إعلان الشراكة، مرجع سابق.

[4] نفس المرجع.

وفي هذا الإطار، تم توقيع اتفاقية بين الجزائر وموسكو في أفريل 2001م، حول تطوير التعاون وتبادل الخبرات في ميادين الثقافة، والعلوم، السياحة والأرشيف والباليه، ومن بين ما جاء في هذه الاتفاقية ،إنشاء مراكز مشتركة للتكوين ، وتبادل المعلومات في ميدان التعليم ذات الاهتمام المشترك.[1]

المطلب الثاني: الاتفاقيات التي تبعت الإعلان.

سنحاول في المطلب هذا التطرق إلى مختلف الاتفاقيات التي وقعها البلدان بعد إعلان الشراكة الإستراتيجية سنة 2001م ، والتي ستمكننا من معرفة المستوى الذي وصلت إليه هذه الشراكة.

جدول:رقم01 يمثل مختلف الاتفاقيات بين الجزار وروسيا بعد إعلان الشركة لسنة 2001م

تاريخ، ومكان توقيع الاتفاقية	المجالات، والميادين	المحتويات	المرجع
2001/1/4م موسكو، روسيا	ميادين الثقافة، والعلوم، والتربية، والسياحة، والأرشيف	-تسهيل الطرفان تطوير التعاون وتبادل الخبرات في ميادين الثقافة، والأدب،والفنون، والمسرح والباليه.-تطوير التعاون في ميدان السينما من خلال المهرجانات والنتاج المشترك- تشجيع التعاون في حماية النصب والمعالم الأثرية-تطوير التعاون بين مكتبات البلدين وكذا الأرشيف- تسهيل دراسة التاريخ للبلدين-تسهيل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي-منح المنح العلمية	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، السنة الثامنة والثلاثين، العدد 41، بتاريخ 29-7-2001م

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،(السنة الثامنة والثلثون،ع،29،41-7-2001م).

		لمواطني البلدين طوال سير هذه الاتفاقية.	
الجزائر في2006/3/10م	اتفاق حول تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والثروة في البلدين	-تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل والثروة المحصلة لصالح الدولة أو إحدى جماعاتها المحلية- تعتبر كضرائب على الدخل والثروة جميع الضرائب المحصلة على الدخل الإجمالي بما في ذلك الأرباح المحصلة على الأملاك المنقولة والعقارية والأجور	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة الثالثة والأربعون، العدد 21،بتاريخ 5أفريل2006م

تابع الجدول رقم:01

الجزائر في2006/3/10م	اتفاقية حول ترقية وحماية متبادلة للاستثمارات	-يطبق هذا الاتفاق على كل الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو البلدين بعد جانفي 1992م- تشجيع و حمايةالاستثمارات وفق قوانين البلدين- يستفيد مستثمرو البلدين من تعوض نتيجة الخسائر التي تلحق بهم جراء الحرب أو نزاع مسلح	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،السنة الثالثة والأربعون،العدد 21،بتاريخ 5أفريل2006م

		أو عصيان مدني– لا ينبغي تأميم أو نزع الملكية– كما احتوى الاتفاق على كيفية تسوية الخلافات	
الجزائر في2006/3/10م	اتفاق حول العلاقات التجارية والاقتصادية وتسوية المديونية الجزائرية اتجاه روسيا	–العلاقات التجارية والاقتصادية وتسوية المديونية السابقة للجزائر اتجاه روسيا	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،السنة الثالثة والأربعون،العدد 21،بتاريخ 5 أفريل2006م

تابع الجدول رقم:01

موسكو بتاريخ 23 ديسمبر 2008م	اتفاق حول سير عمل منتدى المصدرة للغاز	–تحتضن قطر هذا المنتدى– يفتح هذا الاتفاق الانضمام إلى كل من لبروني واندونيسيا وماليزيا ودار السلام والنرويج و الإمارات العربية المتحدة– يبقى باب الانضمام مفتوح–يحق لكل طرف الانسحاب بإرسال نص خطي	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،السنة السادسة والأربعون،العدد28،38 جوان 2009م
موسكو 19فيفري2008م	اتفاق حول الخدمات الجوية	تتمتع شركات النقل الجوى للبلدين الحق في:–التحليق على إقليم البلد الأخر– التوقف	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،اللسنة السادسة والأربعين، العدد

		فوق أراضي الطرف الأخرلأغراض غير تجارية- بالإضافة إلى بند متعلق رفض أو إلغاء رخصة الاستغلال	53،بتاريخ 23 سبتمبر 2009م
بالجزائر 14 أفريل 2010م	-اتفاق تعاون في مجال النقل البحري	-تنظيم وتطوير التعاون في مجال النقل البحري- المساهمة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية- يشمل هذا الاتفاق كل السفن المسجلة في سجل البلدين وتستثنى السفن الحربية من هذاالاتفاق السفن الحربية	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،السنة الثامنة والأربعون، العدد 41،بتاريخ 24 جويلية 2011م

تابع الجدولرقم:01

الجزائرفي 3سبتمبر2014م	اتفاق حول التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية	استخدام الطاقة النووية لإغراضسلمية بين البلدين	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،السنة الثانية والخمسين، العدد02،بتاريخ 25 جانفي2015م

الجدول من إعداد الباحث استناد إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

بالنظر إلى عدد الاتفاقيات التي وقعت بين الجزائر، وروسيا منذ إعلان الشراكة الإستراتيجية ونظرا لطول المدة يمكن اعتبار أن الشراكة الجزائرية الروسية لم تتعدى مستوى التعاون، ولم ترقا إلى المستوى الاستراتجي

المبحث الثاني:التحديات والاستشراف.

سنتناول في هذا المبحث تحديات، واستشراف الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا.

المطلب الأول: التحديات التي تقف في وجه إعلان الشراكة.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه الشركة الإستراتيجية الجزائرية الروسية في مجالي الطاقة والأمن على وجه التحديد.

أولا:مجال الطاقة.

يحتل مجال الطاقة مكانة معتبرة في السياستين الجزائرية، والروسية، لما له من أثر بالغ على الدخل القومي لكل منهما، فالجزائر تعتمد في الناتج الداخلي، بنسبة تقدر بحوالي 94% بالمائة على صادرات المحروقات.[1]

كما يلعب قطاع الطاقة دورا حيويا في الاقتصاد الوطني الروسي لذا حافظت الحكومة الروسية في فترة ما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي والتحول إلى اقتصاد السوق، على احتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره المحلية أو الدولية، فرغم اتجاه الخصخصة السريع الذي مس مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي، ظلت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز باحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة وأبرزها "غازبروم"في مجال الغاز الطبيعي و "لوكأويل" في مجال النفط،[2]وهذا ما يجعل البلدان احد إلى الحفاظ على ما يسمى بأمن الطاقة.

---

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013م، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**" ، نوفمبر 2014م.

[2] أسماء حداد، **الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية**، نقلا عن:http://democraticac.de/?p=42446، تمت زيارة الموقع بتاريخ،6-5-2017،الساعة،10:30.

- **تحديات الأمن الطاقوي للجزائر.**

تمثل المصادر التقليدية للطاقة (البترول، والغاز) أهم متغيرات تقدم الاقتصاديات في العالم والمورد الأساسي لتمويل التنمية في البلدان النفطية، وتعد الجزائر أهم الدول التي تحتوي على إمكانيات ضخمة من الاحتياطات والإنتاج لهذه المصادر، حيث تعتمد عليها في مداخلها من العملة الصعبة على المحروقات، لذا تحتل موارد الطاقة بالنسبة لها مكانة إستراتيجية.

وبهذا تسعى الجزائر دوما إلى الرفع من حجم احتياطاتها من خلال الاكتشافات المحققة ووتيرة الاستخدام، حيث سجل قطاع المحروقات في الجزائر عددا من الاكتشافات البترولية بلغت أوجها سنة 2006م، والتي بلغت 12 اكتشافا، وهذا ما يسمح للجزائر من تطوير مداخيلها، وتحسين مرتبتها من حيث نسبة امتلاكها احتياطي البترول بالنسبة للاحتياطي العالمي ارتفعت من 9.2 مليون برميل سنة 1989م إلى 12.2مليون برميل سنة 2010م.أما بالنسبة للغاز وبخصوص الإنتاج، فبينما كان يقدر سنة 2000م يقدر 76 م/ طن، وارتفع سنة 2005 ليبلغ 79.4 م/ طن لينخفض سنة2010 إلى 72.4 م/طن.[1]

لكن رغم ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات في مجال المحروقات إلا أن هناك تحديات تواجه هذا القطاع حيث تتمثل في:

1. مادة النفط مادة غير متجددة أي أنها ناضبة، وبالتالي لا بد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.
2. سعر الغاز الطبيعي لا يزال حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى، رغم ما لهذه المادة من دور كبير كمادة أولية في عدة قطاعات إنتاجية.
3. ضريبة الكربون التي تعتزم التي تعتزم دول الاتحاد الأوربي فرضها على استهلاك الوقود العضوي، من اجل خفض الاستهلاك، وبالتالي محاولة إيجاد بديل لها، وهذا ما سوف يؤثر على اقتصاديات الدول المصدر للمحروقات والجزائر واحدة منها.

[1] صباح براجي، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، غير منشورة(الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية،2012)،ص.122.

وتبقى مصادر الطاقة التقليدية البترول، والغار من بين أهم موارد الدخل الوطني الجزائري، وتعتبر المحرك الأول للتنمية في البلاد، على حد تصريح وزير الطاقة والمناجم الجزائري السابق "يوسف يوسفي "بأن: "**الجزائر ستعمل على تكثيف جهود الاستكشاف من أجل مضاعفة احتياطاتها الخاصة بالمحروقات وضمان المداخيل الكافية من أجل تحقيق التنمية وضمان الأمن الطاقوي للبلد على المدى الطويل جدا**".[1]

ولا تغفل الجزائر أهمية إيجاد بدائل طاقوية كالطاقات المتجددة وهذا ما أشار إليه نفس الوزير في قوله :"**سندعم مشروعنا المتعلق بالطاقات المتجددة انطلق بإنجاز محطة توليد كهرباء هجينة (غاز/شمس) بحاسي رمل**"[2]

وعليه نستنتج أن الجزائر تسعى إلى تطوير مواردها من اجل ضمان أمنها الطاقوي على المدى المتوسط والطويل.

- **تحديات الأمن الطاقوي الروسي.**

هناك عبارة تكررت في السنوات الأخيرة تقول أنه "**ليس لدى روسيا سياسة خارجية وإنما سياسة طاقوية**"،[3] وفي الواقع كان الفضل لهذا القطاع في استرجاع الاقتصاد الروسي لقوته بعد سنوات الفوضى التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي.

وتعد شركة "غاز بروم" من عوامل قوة الاقتصاد الروسي، وخاصة بعد إحيائها عام 2005، إذ ابتلع تشركة (يوكوس)، وشركة (رومان ابراموفيتش) ، لما وضعها الرئيس الروسي "فلادمير بوتين" تحت سلطة الدولة ومنحها حق الاحتكار، وتسويق الغاز الطبيعي خارج روسيا .وأصبحت تحتكر نسبة

[1] يوسف يوسفي، **الجزائر تعمل على ضمان أمنها الطاقوي**، نقلا عن:http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article296، تمت زيارة الموقع بتاريخ،3-5-2017،الساعة ، 15:00.

[2] المكان نفسه.

[3] أسماء حداد، مرجع سابق، نقلا عن :http://democraticac.de/?p=42446.

94% من الإنتاج الروسي من الغاز الطبيعي، وقد كان لها الأثر المباشر في استعادة روسيا لقوتها الاقتصادية، وقبول عضويتها بنادي الكبار أي مجموعة الثمانية في 2006.[1]

وهذا الاهتمام الذي أولته روسيا لقطاع الطاقة ولا سيما قطاع المحروقات في بعث اقتصادها يدفعن إلى القول إلىأنها توجه نف التحديات الطاقوية للجزائر المتعلقة بالأسعار والمنافسة على أسواق الطاقة.

- **تحديات الأمن الطاقوي في إطار الشراكة الجزائرية الروسية.**

يعد مجال الطاقة من بين مجالات التعاون التي جاءت في إعلان الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا، وفي ظل التحديات التي يواجهها القطاع في البلدين، سيواجه إعلان الشراكة بعض التحديات هي:

1. تحدي الأسعار حيث يعرف سوق المحروقات تذبذبا في الأسعار، ولأن كل من الجزائر وروسيا يعتمدان على عوائد مبيعات المحروقات لدفع اقتصادهما فمن الضروري، وهنا يحاول البلدان إنشاء منظمة الدول المصدرة للغاز للحفاظ على مستوى معين من الأسعار.

ويعد منتدى الدول المصدرة للغاز أقرب ما توصلت إليه حتى الآن فكرة إنشاء منظمة أوبك للغاز، حيث تأسس المنتدى في عام 2001 وهو يجمع بين أكبر خمسة عشر بلدا منتجة للغاز في العالم، بينهم 73٪ من احتياطي الغاز العالمي و 41٪ من الإنتاج. ونظرا لضعف المصالح والحوار المتبادل بين المنتجين والمستهلكين، جعلت منظمة التعاون والتنمية تقتصر على اجتماعات غير منتظمة دون حضور جدي لجدول أعمال مبرمج .[2]

بالإضافة إلى كون روسيا ليست عضوا في منظمة الأوبك مما يساهم في تراجع أسعار البترول، ما ينعكس سلبا على اقتصاد البلدين.

---

[1] المكان نفسه.

[2] Hakim Darbouche,Russian-Algerian cooperation and the 'gas OPEC': What's in the pipeline?,taken fro:http://www.ceps.eu. Visited on: 12-5-2017. Time.10:00.

ومن بين تجليات هذه التحديات المجال هو اعتبار الاتحاد الأوروبي السوق الاستهلاكية المشتركة لصادرات الغاز الروسي والجزائري، حيث أن 75٪ من الغاز الروسي متجهة إلى الاتحاد الأوروبي مقابل 97٪ من الغاز الجزائري، وستظل كذلك على المدى القصير وهذا ما يحول الشراكة إلى منافسة.

خارطة رقم:2 ، تبين خطي الغاز من الجزائر نحو أوربا.

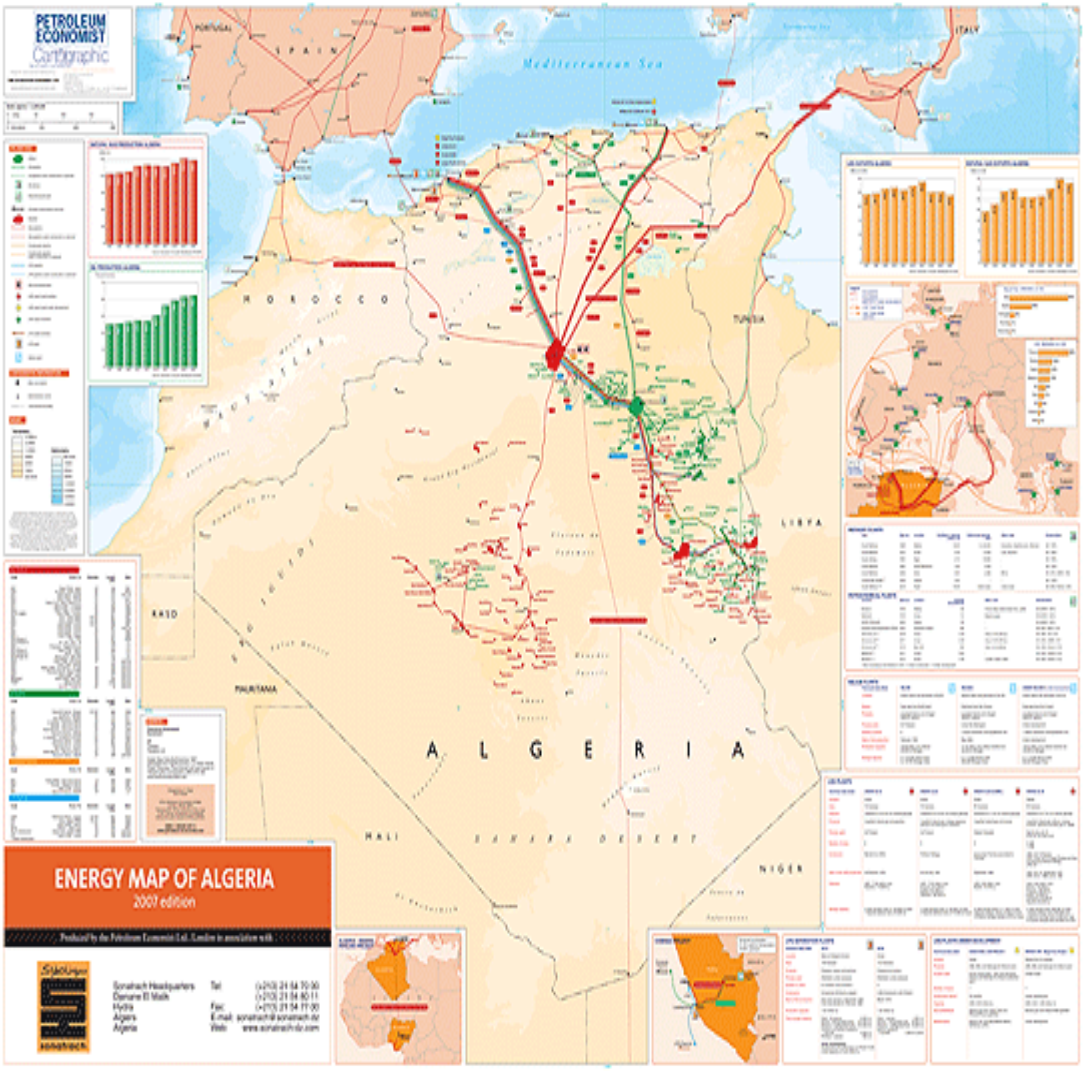

المصدر : https://www.google.dz/search?q

الجدول 2. إحصاءات الغاز في الجزائر وروسيا، 2005-2006(مليار متر مكعب)

	الاحتياطات	الإنتاج	صادرات إلى الاتحاد الأوروبي	مجموع الصادرات
الجزائر	4,000.58	88	65	67
روسيا	47,000.83	598	160	202

المصدر :http://www.ceps.eu

رغم ما يظهره الجدول من فروق واضحة في إمكانيات الجزائر وروسيا من احتياطات، وإنتاج وتصدير للغاز إلا أن هذا لا يمنع التنافس حول السوق الأوربية بينهما في مجال الغاز في غياب منظمة للغاز تنظم سوقه.

كما أن اعتماد البلدين الشديد على قطاع النفط والغاز في أرباحهما بالعملة الأجنبية (60٪ في حالة روسيا، و 95٪ في الجزائر) يعني تعرض مصالحهما للخطر في حالة تراجع الأسعار، أو إيجاد بديل من الموردين.[1]

على غرار ما حدث بعد التوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة غازبروم – سوناطراك في2006م، دعا الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة الإيطالية "سورجينيا" الحكومة إلى فتح مفاوضات حول استيراد الغاز الطبيعي من دول أخرى غير روسيا والجزائر.[1]

[1]Lok Cit.

ثانيا:المجال العسكري.

احتل هذا المجال حيزا كبيرا من التعاون الذي نص عليهإعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية، غير أن القطاع لا يخلو تحديات قد تعرقل ذات الإعلان.

من بين التحديات التي تواجه الشراكة الجزائرية نجد ظاهرة الإرهاب والتي أصبحت ظاهرة عابرة للحدود، حيث نجد توافق البلدين حول ضرورة التصدي لهذه الظاهرة.

أكدت المشاورات الثنائية الجزائرية الروسية حول مسائل الأمن ومكافحة الإرهاب، حسب بيان وزارة الشؤون الخارجية، حيث أشار إلى خطورة التهديد الإرهابي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الإرهاب السيبيراني، والجريمة الالكترونية والعلاقة التي تربط بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان.[2]

وأعربت الجزائر وروسيا عن توافق كبير في مواقفهما حول هذه المسائل وعن تمسكهما بحل الأزمات والنزاعات عن طريق الحوار والمفاوضات والمصالحة الوطنية دون تدخل خارجي.

كما اتفق الطرفان على متابعة وتعميق مشاوراتهما الثنائية، خاصة فيما تعلق بالأزمة في كل من ليبيا، وسوريا، والوصول إلى حل لهما في إطار مبادئ الأمم المتحدة.[3]

المطلب الثاني: تقييم إعلان الشراكة الإستراتيجية واستشرافها.

سنحاول في هذا المطلب تقييم واستشراف العلاقات الجزائرية الروسية على ضوء المعطيات التي تناولناها من خلال بحثنا هذا.

---

[1]Mark N. Katz, **RUSSIA AND ALGERIA: PARTNERS OR COMPETITORS**?, taken from: ://mepc.org/journal/russia-and-algeria-partners-or-competitors, vidited on:12-5-2017,tim, 10:00.

[2] احمد بجاوي، "**الجزائر وروسيا توافق كبير حول نزاعات وأزمات المنطقة**"، نقلا عن:http://www.elahdath.net/national/9363، تمت زيارة الموقع بتاريخ،13-2017،الساعة،20:00.

[3]المكان نفسه.

*أنظر: المبحث الأول من نفس الفصل

أولا: التقييم.

رغم أن الشراكة المعلنة سنة 2001م بين الجزائر وروسيا لم تبلغ مستو الإستراتيجية كما أُعلن عنه إلا الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وخاصة الموارد الطاقوية، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي المترامي الأطرف على إفريقيا والمغرب العربي، يمكن رفع العلاقات الجزائرية الروسية أن تبلغ مرتبة الإستراتيجية على المدى المتوسط.

بالنظر إلى عدد الزيارات المتبادلة بين البلدين، ومستواها الذي تراوح بين رؤساء البلدين، والوزارات الأولى، وكذا وزراء خارجيتهما يمكن الحديث عن تطبيق احد بنود الشراكة التي تتضمن تعريف الشراكة الإستراتيجية، وهي المعرفة المشتركة والمتبادلة لأطراف الشراكة، والتعاون والتقارب المشترك، أي على ضوء المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف.

كما أن تنسيق العمل المشترك بين الأطراف، مع وجود اتفاقية كرابط قانوني يلزم الطرفين، ويضمن سير الشراكة وفق مصلحة الأطراف، وهو ما يظهره عدد الاتفاقيات الموقعة والتي بلغت ثمانية اتفاقيات*، تنص الاتفاقيات السابقة على إمكانية استعادة الحرية المطلقة في التصرف، أي إمكانية إنهاء العلاقة متى انتهت المصالح بين الطرفين، أو أحدهما وهو ما يتوافق مع شروط الشراكة الإستراتيجية.

إلى جانب تحديد الإعلان لمجالات الشراكة وطبيعتها كشرط ضروري لوجود شراكة إستراتيجية بين الطرفين، إن المجالات التي حددها الإعلان تشمل الثقافة والتكوين والتجارة والاقتصاد، والمجال العسكري، والأمني، والبحث العلمي، هي كثيرة، وذات أهمية حيوية، وهو ما قد يصف الشراكة بالإستراتيجية.

غير أن الواقع يبين أن الشراكة تمت بين دولتين غير متكافئتين من حيث القوة ، وفي جميع المجالات، سواء الاقتصادية ، أو العلمية، أو العسكرية.

في الوقت الذي يعتبر التكافؤ من بين أهم مؤشرات الشراكة الإستراتيجية بين الشركاء لكونه يؤدي إلى ضمان إدارة عادلة ومشتركة للمشاريع محل الاتفاق، وبما يضمن مصالح وأهداف الطرفين.

ومن بين أسس الشراكة نجد المشاريع المشتركة تتضمن إنشاء كيان جديد يلعب فيه الشركاء الأصليون دورا فعالا في صيغة الإستراتيجية وتكون. إما مشاريع متخصصة، أو مشاريع تتقاسم القيمة المضافة.

وفي هذا المجال ورغم وجود بعض مشاريع الشراكة المتعلقة بالمحروقات، إلا أن الدولتين لم تستطيعا الوصول إلى التنسيق الذي ضمن مصالحهما بصفة فعالة، وهنا نشير إلى عدم تحقيق أو إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز تضمن التحكم في، أسعار هذه المادة الحيوية بالنسبة للاقتصاد البلدين، واستقرارهما.

جاء من أهداف الشراكة الإستراتيجية السعي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم والعمل ضمن أنشطة القيمة المضافة والتي يمكن أن تبرز على أسس عالية من خلال السعي للحصول على تكنولوجيا الشريك، أو التعليم المتراكم أو حماية الحصة السوقية، وتشكيل أسس المنافسة المستقبلية في الصناعات ذات العلاقة.

وهذا ما لم نلحظه في الميدان حيث بقيت الجزائر مجرد سوق للسلاح الروسي حيث أن الشراكة في هذا المجال لم تتعدى ذلك إلى الشراكة في التصنيع رغم مرور 16 سنة على إعلان الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، لذا نقول بان الشراكة الجزائرية الروسية لم تتعدى التعاون بين هذين الأخيرين، وبقيت محصورة في مستوى العلاقات التجارية في المجال العسكري أي الجزائر سوق للسلاح الروسي دون التقليل من أهمية تحويل ديون الجزائر إلى استثمارات.

ثانيا: استشراف الشراكة الجزائرية الروسية.

لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية الروسية تجاه الجزائر دون تحديد رؤية وإدراك النخبة الحاكمة، التي يتزعمها "فلاديمير بوتين"، حيث وضع إستراتيجية ومحاور كبرى تحدد مستقبل علاقات

روسيا الخارجية، القائمة على البناء الداخلي بإصلاحات اقتصادية ومالية، وخارجية تسعى إلى استرجاع دور روسيا على المستوى الدولي في إطار عالم متعدد الأقطاب.[1]

ولعل الأمر نفسه يمكن في الجزائر حيث يلعب الرئيس دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية، لذا فان العلاقات بين البلدين ترجع وبدور كبير إلى إرادة الرئيسين.

إن تزايد أهمية الغاز –حيث يتوقع ارتفاع نسبة استخدامه إلى 30 بالمائة–يجعل من المحتمل ارتفاع الطلب على الغاز في السنوات القادمة هو ما يبين أهمية مجلس رجال الأعمال الروسي– الجزائري الذي عين على رأس الوفد الروسي رئيس شركة النفط "روس نفط[2]."

[1] وليد حسن محمد، "دور الرئيس بوتن في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة "**ن دراسات دولية**،ع،64–65،(بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية ،جامعة بغداد، د، ت، ن)،ص ص.267–293.

[2] المكان نفسه.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التحليلية لمضمون إعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية الروسية لسنة 2001م، يتضح لنا أن هذا الإعلان شمل مختلف المجالات التي يمكن أن ترتقي بالعلاقات الجزائرية– الروسية إلى علاقات شراكة إستراتيجية ، إلا أن الواقع أثبت غير ذلك ، فرغم العدد المهم من الاتفاقيات التي وقعت بعد الإعلان في عدة مجالات لم يتعدى مجالي الطاقة وتصدير السلاح من روسيا إلى الجزائر.

لكن هذا الأمر لا ينفي إمكانية تحول هذه العلاقات إلى علاقات إستراتيجية بالنظر لأهمية المجال الطاقوي عالميا.

والإمكانيات الطبيعية للجزائر وموقعها الاستراتيجي المطل على البحر المتوسط وعلى الصحراء الكبرى المليئة بالمواد الأولية خاصة المحروقات، وهذا ما يسمح لروسيا بتحقيق تواجد على مستو المياه الدافئة، والتعاون في المجال الطاقوي ذو الأهمية الإستراتيجية.

الخـــاتمـة

إن تناولنا لإعلان الشراكة الإستراتيجية الجزائرية–الروسية جاء في مرحلة تميزت بخروج كل من البلدين من أزمة دامت لسنوات عدة.

حيث استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة وخاصة مع وصول "فلادمير بوتن" إلى الحكم، أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية متفتحة على العالم، متخلية فيها عن الأسس الأيديولوجية التي تميزت بها خلال فترة الاتحاد السوفيتي، حيث مكنتها هذه الأخيرة من استعادة هيبتها في الساحة الدولية وفق نموذج معاصر يجمع بين خصوصية الهوية الروسية، والاندماج في عالم اقتصاد السوق. كما ساعدتها أيضا على استرجاع علاقاتها التاريخية مع الحلفاء التقليديين في محاولة منها لبناء محاور جديدة تؤسس لعالم متعدد الأقطاب.

كما نجد أن الجزائر وفي نفس الفترة عملت على تحسين، واستعادة صورتها الدولية بعد ما عانته من مشاكل، وعزلة دولية لمدة فاقة عشرة سنوات من الأزمة التي شملت مختلف الميادين.

وفي إطار كل هذه الأحداث والظروف شهدت العلاقات الجزائرية الروسية تطورا ملحوظا بعد إعلان الشراكة الإستراتيجية لسنة 2001م، من خلال الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين، والتي أظهرت تقاربا في المواقف السياسية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، كمحاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، أو ما تعلق بالقضايا الإقليمية كالقضية السورية، والليبية والمشكلة في مالي، وغيرها ،وذلك عبر إيجاد حل سلمي، ونهائي بما يضمن سلام شعوب هذه البلدان، وشعوبها في إطار ميثاق، ومبادئ الأمم المتحدة .

وعلى ضوء التسلسل التاريخي للعلاقات الجزائرية الروسية، والظروف التي تم فيها إعلان الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، يمكن وصف هذه العلاقات بأنها علاقات تاريخية بينهما قائمة على المصالح، بمعنى أكثر دقة هي شراكة براغماتية قائمة على مصالح محددة، ففي حين تبحث الجزائر عن حليف يمدها بالسلاح من أجل مجابهة المخاطر المتعددة، في مقدمتها المخاطر الأمنية ، ولكي لا تقع في نفس المأزق الذي حدث لها في تسعينيات القرن العشرين، حيث وجدت نفسها في حالة حصار غير معلن، في

المقابل كانت روسيا تبحث عن لها عن دور جديد على المستوى الدولي، محاولة استرجاع مكانتها الدولية السابقة التي كانت أيام الاتحاد السوفييتي.

إن اعتبار روسيا كأكبر منتج للغاز يجعلها دوما تسعى إلى الحفاظ على موقعها هذا، وتجنب أي منافسة في هذا المجال ، وذلك راجع للأهمية التي يحتلها في بناء اقتصادها ودفع عجلة التنمية ككل ، حيث نجد نفس الشيء فيما يخص الجزائر التي تعتمد على95% من عائداتها على المحروقات، ولأن أوربا تعتبر سوقا أساسيا للغاز الروسي وكذا الجزائري الأمر يجعل احتمال المنافسة بينهما على هذه السوق.

و انطلاقا من كل ما سبق نصل إلى النتائج التالية:

- بالنظر إلى عدد الاتفاقيات المبرمة في جميع الميادين بين البلدين منذ إعلان الشراكة سنة 2001م ، نقول بأهمية هذه الشراكة.
- كما سبق الذكر، وكما جاء في إعلان الشراكة حول التنسيق بين البلدين على أعلى مستوى ، شهدت العلاقات بين البلدين العديد من تبادل الزيارات بين قادة البلدين، والمسئولين السامين في البلدين.
- لقد أخذ مجال التعاون الطاقوي جزءا من اهتمام البلدين من خلال إقامة عدة اتفاقيات شراكة خاصة بين الشركة الجزائرية "سوناطراك "والشركة الروسية "غاز بروم" في مجال الكشف والتنقيب.
- احتل الجانب العسكري الجزء الأهم في العلاقات الجزائرية الروسية منذ إعلان الشراكة، حيث وجدت روسيا في الجزائر سوقا مهمة للسلاح الروسي يضمن لها دخولا لا بأس بها من العملة الصعبة حيث بلغت قيمة مختلف الصفقات ما قيمته 7.5 مليار دولار، دون ان يتجاوز هذا التعاون المجال التجاري إلى التصنيع ليضفي أهمية إستراتيجية على إعلان الشراكة لسنة 2001م.
- لم يفضي وجود مجلس الأعمال الجزائري الروسي إلى وجود تعاون حقيقي على ارض الواقع، وبقي يتراوح مكان إظهار الاهتمام.

- يبقى عدم الوصول إلى اتفاق حول إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز عائق أمام التنسيق في هذا المجال، والمحافظة على استقرار الأسعار، لما نعرف أن اقتصاديات هذه الدول تعتمد على المحروقات لدفع عجلة تنميتها.

وعليه يمكن وصف إعلان الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر، وروسيا بغير الاستراتيجي، وذلك لعدم تجاوز هذه الشراكة مستوى التبادل التجاري بين البلدين، وهو بدوره نتاج عدم التكافؤ في القوة، رغم أن البلدين يحتويان على الإمكانيات التي تمكنهم من بلوغ مستوى الشراكة الإستراتيجية.

وفي الأخير نقول أن العلاقات الجزائرية–الروسية تبقى علاقة قائمة بين دولة كبرى تسعى إلى استرجاع مكانتها الدولية في ظل بوادر نظام متعدد الأقطاب، ودولة سائرة في طريق النمو تسعى لاكتساب التكنولوجيا ومصادر القوة.

❖ **قائمة المراجع:**

أ. **باللغة العربية**

- **الوثائق الرسمية**

1. إعلان الشراكة الإستراتيجية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وروسيا الفيدرالية، بموسكو 4افريل 2001.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- **الموسوعات والقواميس**

1. البستاني فؤاد افرام ،**منجد الطلاب**، بيروت، دار المشرق،1986م،ط،17 .
2. البيطار فراس، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، عمان، الأردن:دار أسامة للنشر، 2013.
3. جاد الرب حسام الدين ، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية**، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، **2011**.
4. عبد الفتاح إسماعيل، والقاضي زكريا ،**معجم حقوق الإنسان**، (القاهرة،مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص.35.
5. الكيالي عبد الوهاب، وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ج، 01،ط05 ،2009.

- **الكتب.**

1. باسم راشد، **دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، القاهرة، مكتبة الإسكندرية، 2013.

2. بن سلطان عمار ،**مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع،الجزائر،2009.

3. بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بع الاستقلال:1962م-1988م**،تر:صباح ممدوح كعدان، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2013.

4. بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**،الجزائر:مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزئر،ع،2008،3.

5. بيليس جون، و سميث ستيف ،**عولمة السياسة العالمية**، تر، مركز الخليج للأبحاث، دبي،مركز الخليج للأبحاث،2004.
6. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.
7. حسين عوض زينب ،**الاقتصاد الدولي**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، د.س.ن.
8. خليل، **العلاقات الدولية، النظرية والأشخاص** ،الأشخاص و القضايا، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2011.
9. [1]ديريك لوتربيك و جورجي إنغلبريخت،"**الغرب وروسيا في البحر المتوسط: نحو تنافس متجدد**"، **تر**: محمد خلفان الصوافي،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2010.
10. راشد باسم، **المصالح المقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2013.
11. رقايقية فاطمة الزهراء ، **الشراكة الاورو –متوسطية رهانات، حصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، عمان – الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع، 2015 م.
12. الشيخ نورهان ، **موقف الاتحاد السوفييتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2013.
13. عباس لخفاجي نعمة ، **الفكر الاستراتيجي قراءات معاصرة**، عمان:الأردن،دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط،01،2008.
14. غرفيتس مارتن ، أوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**(دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008.
15. القهيوي ليث عبد الله، و الوادي بلال محمود ،**الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص** "**الإطار النظري والتطبيق العملي**"، عمان –الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1،2012.
16. قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط،2،2009.
17. كتن جورج شكري ،**العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001.

18. محمد فرج أنور ، **نظرية الواقعية في الدراسات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، بغداد:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007.
19. محمد فهمي عبد القادر، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمان–الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.
20. مصباح عامر ، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**،القاهرة:دار الكتاب الحديث،2008.
21. مصباح عامر، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2008.
22. نيوف صلاح ،**مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، الاكاديمية العربية المفتوحة للدنمارك، د، س، ن.
23. ولعلو فتح الله، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية**، الرباط:دار النشر المغربية،1998.
24. ويلكنسن بول، **مقدمة قصيرة في العلاقات**، تر، لبنى عماد تركي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،ط،2013.

- **الدورايات والمجلات.**

1. بالطاهر علي ،"سياسات التحرير والإصلاح السياسي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،ع،01،السداسي الثاني2004.
2. بلحاج صالح ،" **الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية** "،الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،ع،2007،15.
3. بوشنافة شمسة ، و قبي آدم ، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر1988–2000م"، **مجلة الباحث**، الجزائر: جامعة ورقلة،ع،2004،3.

1. حسن محمد وليد ، "دور الرئيس بوتن في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة " **دراسات دولية**،ع،64–65،بغداد:مركز الدراسات الإستراتيجية ،جامعة بغداد،د،ت،ن.

2. كرليل عبد القادر، "أشكال الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،1958–1962م"**دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**،ع،22، سبتمبر2013، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2 .

3. وزارة المجاهدين، **من يوميات الثورة الجزائرية1954-1962**، الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد، 1999.

- **الرسائل الجامعية.**

1. أبو سمهدانة عزا لدين عبد الله ،**الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط:2000-2008 (دراسة حالة القضية الفلسطينية)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.جامعة الأزهر،2012
2. أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون،تخصص قانون التعاون الدولي (الجزائر: كلية الحقوق، جامعة تيزوزو،2001.
3. بلخوخ كنزه، "**البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية** "، الجزائر:مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2012.
4. بن دحمان سارة ،"**واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين :1962-1978**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، غير منشورة، جامعة بسكرة، قسم العلوم الإنسانية شعبة تاريخ،2014.
5. بن سعد الله عمر، **شغور منصب رئيس الجمهورية في الأنظمة الجمهورية المغربية**،مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون الدستوري، الجزائر:جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2009.
6. العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2011.
7. عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2004م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العوم السياسية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2005.
8. عميروش فتحي ،"**اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية**،"رسالة من اجل الحصول على درجة الدكتوراه في القانون فرع:قانون الأعمال،جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق ، الجزائر،السنة الجامعية، 2015/2014
9. غبار خديجة، **الآليات السياسية لإدارة الأزمة بين الطرح النظري والممارسة العملية دراسة حالة الجزائر مع التركيز على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**،رسالة

مقدمة لنيل شهادة ماستر العلوم السياسية، الجزائر جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015.

التقارير.

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013م، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**" ، نوفمبر2014م.

المواقع الالكترونية بالعربية.

1. " **وثيقة العقد الوطني بروما 1995**"، نقلا عن: http://www.mohamedzitout.com/2013، تمت زيارة الموقع بتاريخ،6-5-2017،الساعة11:00.
2. "الجزائر في المركز الثاني بين مستوردي الأسلحة الروسية"، نقلا عن: https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/525987.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ، 10:00/2017/04/25.
3. "الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف في الجزائر لبحث ملفات الطاقة والاتصالات وبيع الأسلحة مع بوتفليقة"،نقلا عن: http://www.france24.com/ar/20101006-russia-algeria-energy-weapons-dmitry-medvedev-visit-official، تمت زيارة المقع،بتاريخ 9-5-2017،الساعة،90:20 صباحا.
4. "الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف في الجزائر لبحث ملفات الطاقة والاتصالات وبيع الأسلحة مع بوتفليقة"،نقلا عن: http://www.france24.com/ar/20101006-russia-algeria-energy-weapons-dmitry-medvedev-visit-official، تمت زيارة المقع،بتاريخ 9-5-2017،الساعة،90:20 صباحا.
5. "الوزير الأول عبد المالك سلال في زيارة رسمية لروسيا تدوم يومين"، نقلا عن: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160426/75781.html تمت زيارة الموقع بتاريخ،3-5-2017،الساعة،13:00 زوالا
6. "الوزير الأول عبد المالك سلال في زيارة رسمية لروسيا تدوم يومين"، نقلا عن: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160426/75781.html تمت زيارة الموقع بتاريخ،3-5-2017،الساعة،30:00 زوالا.

7. "روسيا تسلم الجزائر ترسانة عسكرية من مختلف الأسلحة"،نقلا عن: http://aljazair24.com/national/30772.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ،8-5-20017، على الساعة 10:00.
8. "روسيا تعفي مواطني 9 دول عربية من تأشيرة الدخول.. بينها السعودية والمغرب والجزائر"،نقلا عن: http://www.huffpostarabi.com/2017/04/17/story_n_16059000.html تمت زيارة الموقع بتاريخ،11-5-2017م،على الساعة10:00 صباحا.
9. "**روسيا تؤكد أن الجزائر شريك قديم وموثوق به في المجال الحربي**"،نقلا عن: http://www.essalamonline.com/ara/permalink/28766.html#ixzz4YCDqYrMw
10. "مبادئ السياسة الخارجية "، نقلا عن:
11. "مبادئ السياسة الخارجية "، نقلا عن:-http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm، تمت الزيارة بتاريخ/2017/5/12/ على الساعة،13:00 زوالا. http://iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=7146&uiLanguage=ar
http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm، تمت الزيارة بتاريخ/2017/5/12/ على الساعة،13:00 زوالا.
12. احمد بجاوي، "**الجزائر وروسيا توافق كبير حول نزاعات وأزمات المنطقة**"، نقلا عن:http://www.elahdath.net/national/9363 ، تمت زيارة الموقع بتاريخ،13-2017،الساعة،20:00.
13. أسماء حداد، **الرهانات الروسية الطاقوية وتأثيرها على مكانتها الجيوسياسية**، نقلا عن:http://democraticac.de/?p=42446 ، تمت زيارة الموقع بتاريخ،6-5-2017،الساعة،10:30.
14. بن أعراب عبد الكريم ،"**الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري غداة الاستقلال**" http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1496-topic

15. التعاون الجزائري الروسي: شراكة مكثفة منتظرة سنة2017،نقلا عن: http://www.aps.dz/ar/economie/38187، بتاريخ 02/جانفي/ 2017،على الساعة 11:15.
16. **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد**"،نقلا عن: http://www.arabtimes.com/Mixed/mixed3/doc78.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ،22-5-2017،الساعة 10:00.
17. حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، دراسات دولية،ع،42،(2009)،ص.ص.1-12.نقلا عن: http://iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=3693&uiLanguage=ar
18. رئيس الجمهورية يستقبل رئيس فدرالية روسيا، السيد فلاديمير بوتين: http://www.el-mouradia.dz/arabe/Activitesara/2006/03/N100306.htm ، تمت الزيارة بتاريخ 10-5-2017 على الساعة :10:00 صباحا
19. رئيس الجمهورية يستقبل رئيس فدرالية روسيا، السيد فلاديمير بوتين: http://www.el-mouradia.dz/arabe/Activitesara/2006/03/N100306.htm ، تمت الزيارة بتاريخ 10-5-2017 على الساعة :10:00 صباحا
20. سحنون محمد ،"المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الاثار والافاق المستقبلية"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة،ع،4،ماي 2003)،ص ص. نقلا عن: http://www.webreview.dz/IMG/pdf/7-17.pdf، تم زيارة الموقع بتاريخ 3-5-2017م، الساعة،14:00.
21. العزي غسان، "روسيا مابعد الحرب الباردة من "اليلتسينية" إلى "البوتينية"، نقلا عن: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content ، تمت الزيارة بتاريخ،10-5-2017م،الساعة 12:00.
22. فاليري يغوشكين،" يد موسكو الخفية في حرب التحرير الجزائرية "،**برنامج رحلة في الذاكرة**،https://arabic.rt.com/prg/telecast/805086:تمت زيارة الموقع بتاريخ ،23.12.2016 ،21:31.

23. فاليري يغوشكين،"حرب المصالح الكبرى في الحرب الأهلية الجزائري"،**برنامج رحلة في الذاكرة**،
https://www.youtube.com/watch?v=XuBWu43ZiSY
24. فيكتور دانيلوف،" الجزائر وجهة الاستثمارات النفطية الروسية"،نقلا عن:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2014/5/16 ،تمت زيارة الموقع بتاريخ،5-4-2017،على الساعة،90:00 صباحا
25. **قاموس المصطلحات السياسية**، نقلا عن : بوابة فلسطين القانونية:
www.pal-ip.org

26. كربال بغدادي ،"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر "،**مجلة العلوم الانسانية لجامعة**،ع،08،(جانفي 2005)،نقلا عن:
http://www.webreview.dz/spip.php?rubrique293#pagination_articles_rubrique
27. مسعود هدنة، "بوتفليقة اليوم في موسكو: روسيا وإيران..محطتان نوويتان في أجندة الرئيس"،نقلا عن:
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=22627?print، تمت زيارة الموقع، بتاريخ 9-5-2017،الساعة،90:00 صباحا.
28. مهدي الرواي عبد العزيز ،"توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **دراسات دولية**،ع،35،(2008)،ص.ص.159-182. نقلا عن:
29. نبيل خليل، **بوريس يلتسين**، نقلا عن:
http://www.nabilkhalil.org/history010.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ،20-5-2017،الساعة،10:00.
30. نزار إسماعيل الحيالي،"قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، **دراسات دولية**،ع،56،(2013)،ص.ص.1-36. نقلا عن:
http://iasj.net/iasj?Func=issueTOC&isId=5367&uiLanguage=ar
31. هدنة مسعود ، "بوتفليقة اليوم في موسكو: روسيا وإيران..محطتان نوويتان في أجندة الرئيس"،نقلا عن:
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=22627?print، تمت زيارة الموقع، بتاريخ 9-5-2017،الساعة،90:00 صباحا.

32. يوسف يوسفي، **الجزائر تعمل على ضمان أمنها الطاقوي**، نقلا عن:
http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article296، تمت زيارة الموقع بتاريخ،3-5-2017،الساعة ، 15:00.
33. وليد.خ،" الجزائر في أجندة التعاون العسكري الروسي مع العالم العربي"،نقلا عن:http://www.eldjazaironline.net ،تمت زيارة الموقع بتاريخ،3-4-2017،على الساعة،11:00.

ب. المراجع باللغة الأجنبية.

- **الكتب.**

1. Meynier CF.G , **histoire intérieure du FLN 1954-1962**,Alger :casbah Edition,2003.

- **الدوريات والمجلات.**

1. Irina Gridan, Gaëlle le Boulanger**, les relations militaires entre l'Algérie et l'URSS, de l'indépendance aux années 1970**, Outre- mers, tome 94, n°354-355, 1er semestre 2007. L'URSS et le Sud

- **الرسائل الجامعية.**

1. Selim OUALIKENE , "Les fondements explicatifs du mode d'organisation de l'économie Nationale Algérienne a la veille de l'indépendance", **Revue Campus**, N°14،Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou ,s,d,p.

- **المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية.**

1. Hakim Darbouche, Russian-Algerian cooperation and the 'gas OPEC': What's in the pipeline?, taken fro: http://www.ceps.eu. Visited on: 12-5-2017. Time.10:00.
2. Mark N. Katz, **RUSSIA AND ALGERIA: PARTNERS OR COMPETITORS**?, taken from: ://mepc.org/journal/russia-and-algeria-partners-or-competitors, vidited on:12-5-2017,tim, 10:00.
3. Site web l'ambassade russe en Algérie**, Les relations russo-algériennes avant la conquête de l'Independence de l'Algérie,** consulter le : http://www.algerie.mid.ru/otnosh_fr.html e :, (9:30/25/04/2017)

فهرس المحتويات

الفهرس	رقم الصفحة
الشكر	03
الإهداء	04
مقدمة	07
الفصل الأول:الإطار النظري الإطار النظري للتفسير الشراكة الإستراتيجية	15
تـمـهـيـــد	16
المبحث الأول:مفهوم الشراكة وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة	16
المطلب الأول :مفهوم الشراكة	16
أولاً- تعريف الشراكة	16
ثانياً:خصائص الشراكة.	17
المطلب الثاني : الشراكة والمفاهيم ذات الصلة	18
الشراكة والتعاون	18
الشراكة والتكامل	19
الشراكة والتحالف	20
المطلب الثالث: مفهوم الشراكة الإستراتيجية وأسسها.	20
مصطلح الإستراتيجية	20
مفهوم الشراكة الإستراتيجية	21
المبحث الثاني:التأصيل النظري	26
المطلب الأول: المقاربة النيوماركسية في العلاقات الدولية	26
الماركسية نظرة تاريخية	26
نظرية التبعية.	27
التيارات الفكرية لنظرية التبعية	29
المطلب الثاني:المدرسة الليبرالية	31
تعريف الليبرالية	31
الليبراليةالمؤسساتية	32
نظرية والتكامل	34
نظرية الاعتماد المتبادل	35

خـلاصـة الـفـــصل الأول	38
الفصل الثاني: العلاقات التاريخية الجزائرية الروسية، دوافع وظروف اعلان الشراكة	40
تـمـهيـــد:	41
المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين الجزائر وروسيا.	42
المطلب الأول:دعم الثورة.	42
أولا: مرحلة عدم الاهتمام.	42
ثانيا:مرحلة المساعدة والحذر السياسي	44
ثالثا: مرحلة مضاعفة الدعم المادي والسياسي	45
المطلب الثاني: علاقات الجزائر المستقلة بالاتحاد السوفييتي	49
أولا:دوافع إقامة علاقات سوفييتية جزائرية بعد استقلال الجزائر.	49
المطلب الثاني:أشكال التعاون الجزائري السوفييتي.	53
المطلب الثالث: مرحلة الأزمة في البلدين	61
الأزمة في الجزائر 1990-2000م:	61
الأزمة في روسيا	63
المبحث الثاني: ظروف ودوافع إعلان الشراكة	66
المطلب الأول: الأسس التاريخية.	66
المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية.	67
المطلب الثالث:الظروف والدوافع السياسية	68
المطلب الرابع:الدوافع العسكرية.	71
خلاصة الفصل الثاني.	73
الفصل الثالث:مضامين الشراكة الجزائرية الروسية تحليل واستشراف	75
تـمـهيـد:	76
المبحث الأول: دراسة تحليلية لإعلان الشراكة لسنة2001.	77
المطلب الأول: المجالات والأشكال.	77
أولاً: مجال السياسة	77
ثانياً:مجالي الاقتصاد، والتجارة.	78
ثالثاً: مجال الدفاع، والأمن.	81
رابعاً: مجالات العلوم والتقنية	83

المطلب الثاني: الاتفاقيات التي تبعت الإعلان.	84
المبحث الثاني: التحديات والاستشراف.	88
المطلب الأول: التحديات التي تقف في وجه إعلان الشراكة.	88
أولا:مجال الطاقة.	88
ثانيا:المجال العسكري.	94
المطلب الثاني: تقييم إعلان الشراكة الإستراتيجية واستشرافها.	95
أولا: التقييم.	95
ثانيا: استشراف الشراكة الجزائرية الروسية.	97
خلاصة الفصل:	98
الخاتمة	99
قائمة الراجع	102